

مركز التخطيط الفلسطيني



منظمة التحرير الفلسطينية

الفكرة - المسيرة - المستقبل

ندوة

بالشراكة مع جامعة فلسطين

غزة - يونيو 2014

رئيس التحرير:

أ. مجد الوجيه مهنا

مدير التحرير :

د. خالد شعبان

هيئة التحرير :

أحمد الطيبي

مطيع بسيسو

طباعة وتنسيق :

محمد حمودة

ملاحظة/ لا يجوز طبع أي جزء من هذه النشرة أو خزنه في

أي نظام معلومات أو استعماله بأيّة وسيلة إلا بإذن من مركز

التخطيط الفلسطيني

الآراء الواردة في الكتاب تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعكس

بالضرورة آراء المركز.

المحتويات

تقديم

- 5 أ. مجد الوجيه مهنا - كلمة مركز التخطيط الفلسطيني

الجلسة الأولى إدارة الجلسة أ.د. حسين أبو شنب

- 8 أ.د. حسين أبو شنب - م.ت.ف. واليوبيل الذهبي دوافع النشأة وتحديات المسيرة
- 24 أ.د. إبراهيم أبراش - المشاركة السياسية في منظمة التحرير على قاعدة الالتزام بالوطنية الفلسطينية استلهم تجربة الولادة الثانية للمنظمة 1968
- 39 د. أحمد يوسف - الإسلاميون ومنظمة التحرير الفلسطينية جدل الفكرة وأفق الرؤية
- 49 د. عمر شلايل - منظمة التحرير الفلسطينية النشأة والمسيرة
- 65 أ. ناهض زقوت - أحمد الشقيري .. السيرة، والمسيرة القومية والفكرية 1908-1980
- 87 أ. صالح ناصر - منظمة التحرير الفلسطينية الفكرة - المسيرة - المستقبل

الجلسة الثانية	إدارة الجلسة	د.خالد شعبان
- منظمة التحرير الفلسطينية الأهمية - المستقبل	د.مريم أبو دقة	95
-منظمة التحرير الفلسطينية .. التفعيل والتطوير	د.صلاح أبو ركة	100
- عبقرية الشقيري في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية	د. إبراهيم المصري	107
بعد 50 عاماً على تأسيسها: قراءة في التاريخ السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية	م.تيسير محسن	118
- تعقيب		122

تقديم

كلمة مركز التخطيط الفلسطيني

أ. مجد الوجيه مهنا *

الاخوة والأخوات الحضور،

قبل خمسين عاما في مثل هذه الأيام، أُعلن عن إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، الجسم الشرعي الممثل للشعب الفلسطيني في كافة أنحاء تواجده في العالم. كان قرار الانشاء قد أُتخذ في مؤتمر القمة العربي الأول الذي عقد في يناير عام 1964 وبحث فيه قضية فلسطين وضرورة إنشاء الكيان الفلسطيني. وتم تكليف السياسي الوطني الفلسطيني البارز أحمد الشقيري بالبدء بمباحثات مع الفلسطينيين لبلورة هذه الفكرة. وكانت المفاجأة بعد تسعة أشهر في مؤتمر القمة العربي الثاني في 1964/9/5 أن قدم الشقيري للمجتمعين في المؤتمر أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والميثاق القومي، والقانون الأساسي، وتقريراً عن إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية أكد فيه على الناحية التنظيمية من أسس للعمل والأنظمة وإنشاء الدوائر، وبناء الجهاز العسكري وهو جيش التحرير الفلسطيني، في سبيل تحقيق الهدف المتفق عليه وهو التعبئة والتحرير، باعتباره الرئيس المنتخب من اللجنة التنفيذية لرئاسة منظمة التحرير الفلسطينية.

لقد وجد أحمد الشقيري في تكليفه الفرصة الذهبية التي انتظرها طويلاً خلال حياته السياسية في الصحافة والمحاماة وفي العمل الدبلوماسي، حيث كان مدافعاً شرساً عن الحقوق الفلسطينية خلال عمله في "جريدة الشرق"، ومن ثم في مكتب المحاماة في القدس، حيث اعتقل أكثر من مرة، وأخيراً من خلال ترؤسه

* المدير العام لمركز التخطيط الفلسطيني-منظمة التحرير الفلسطينية

لوفد فلسطين في الأمم المتحدة باعتباره مساعداً للأمين العام لجامعة الدول العربية.

بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية ومن ثم المجلس الوطني الفلسطيني، ثم جيش التحرير الفلسطيني والدوائر المختصة في جميع شؤون الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، أنجز الشقيري حلمه الأول وظل يدعو لإنجاز حلمه الكبير وهو الوحدة العربية، فحينما كان يدعو لاستقلال فلسطين، كان يدعو في الوقت نفسه إلى انضمامها إلى الوحدة العربية المأمولة، فهي الطريق الوحيدة للخلاص من الاستعمار الصهيوني، فقد أدرك بوعيه وفهمه العميق مدى خطورة وشراسة الحركة الصهيونية، وأهمية الإصطفاف والتوجه العربي لحررها والقضاء عليها.

شكّلت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لكافة الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم، وقد خاض قادتها وفصائلها معارك دبلوماسية وسياسية وعسكرية دفاعاً عن الحق والوجود الفلسطيني، وتحقق من خلالها مجموعة كبيرة من الإنجازات على المستوى الدولي والعربي، كما تعرضت منظمة التحرير إلى مجموعة من المحطات والانعطافات الحادة خلال مسيرتها منذ انطلاقها وحتى الآن، فقد كانت معركة الكرامة علامة مضيئة كأول انتصار للقوات الوطنية الفلسطينية بكافة أجنحتها الفصائلية مع جيش التحرير الفلسطيني وبدعم ومشاركة فعالة للجيش الأردني، فجسدت المعركة مفهوم الوحدة الوطنية القومية العربية، ونجاعة الكفاح المسلح ضد الدولة الصهيونية. كما شكّل الصمود التاريخي الإعجازي للفصائل الفلسطينية في بيروت إثر الاجتياح الاسرائيلي عام 1982 للبنان برهاناً آخر على الوحدة الوطنية داخل مكونات المنظمة من فصائل وأجنحة عسكرية وجيش تحرير، وعلى الوحدة القومية بالاندماج في الدفاع عن بيروت مع مكونات العمل الوطني اللبنانية من فصائل وأحزاب وأجنحة عسكرية.

لقد استطاعت منظمة التحرير القيام بأعبائها الوطنية والقومية وحددت مسيرتها عبر برنامج وطني مقاوم في سبيل التحرير والعودة، وبمرونة مميزة في الوسائل، لكن مع ثبات الهدف والإرادة. وقد كللت هذه المسيرة الطويلة بعودة جزء كبير من مكوناتها الإدارية والبشرية والمسلحة إلى أرض فلسطين في قطاع

غزة والضفة الغربية إثر إبرام اتفاقية سلام مرحلية عام 1993 مع الكيان الإسرائيلي حيث بدأت مسيرة أخرى بظروف ومعطيات مختلفة.

تفاوتت الآراء وتتفق حول الوسائل بين جميع مكونات العمل الوطني الفلسطيني، لكن يبقى الاجماع على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي البيت المعنوي والممثل الشرعي لجميع الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم، وأنها الجسم القيادي الأعلى سياسياً واستراتيجياً والمقرر الوحيد لقضايا ومستقبل الشعب الفلسطيني، والبيت الوطني الحزبي الذي يضم وتصبو جميع الفصائل والحركات السياسية والنضالية الفلسطينية للانضواء فيه والتمثل داخله.

واليوم، وبعد مرور نصف قرن مازال الطريق طويلاً وإن توضحت الكثير من معالمه. وتبقى الكثير من الأمنيات معلقة في انتظار التحقيق، لكن الإرادات التي أنشأت وحافظت على منظمة التحرير كفيلة بتنفيذها وتطويرها وتمتينها في سبيل الوصول إلى الهدف السامي للشعب الفلسطيني وهو التحرير والعودة وإقامة دولته الفلسطينية.

ونحن اليوم في مركز التخطيط الفلسطيني في منظمة التحرير الفلسطينية، إيماناً منا بدور الجامعات الفلسطينية الوطنية في المساهمة ببناء الذاكرة الفلسطينية، نفتخر بعقد هذا المؤتمر بالشراكة مع جامعة فلسطين، وكلية الإعلام ممثلة بعميدها أ.د.حسين أبو شنب، متمنين مواصلة التعاون، ومتمنين التقدم للجامعة كصرح علمي ووطني في خدمة القضية الفلسطينية.

منظمة التحرير الفلسطينية واليوبيل الذهبي

دوافع النشأة وتحديات المسيرة

أ.د. حسين أبو شنب*

في يوم الأربعاء الموافق 2014/5/28 تكون منظمة التحرير الفلسطينية قد طبقت خمسين عاماً منذ نشأت عن المجلس الوطني الأول الذي انعقد بالقدس وسط جدل واسع عن الدوافع والإمكانيات والتحديات. وما يزال هذا الجدل قائماً حتى اليوم وحتى اكتمال الهدف المنشود في تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وبخاصة بعد الاعتراف الدولي الساحق (138) دولة ما يجعلها بحق الدولة رقم (194) في 2012/11/29 أي في يوم القرار الدولي رقم (181) القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين، احدهما عربية هي دولة فلسطين والثانية دولة "اسرائيل" وليس بالقطع الدولة اليهودية التي رفضها الرئيس الأمريكي "ترومان" وشطب بقلمه ما عرضه الوفد الصهيوني ورفضه العالم كله، وهو الأمر نفسه الذي يحاول "نتنياهو" إحياء تنفيذاً للمخطط الصهيوني الحالم بالدولة اليهودية العالمية وفق البند الخامس من بروتوكولات حكماء صهيون والقائل (إننا نقرأ في شريعة الأنبياء، أننا مختارون من الله لنحكم الأرض، وقد منحنا الله العبقريّة كي نكون قادرين على القيام بهذا العمل) أي قيام المملكة التي ستردّ الدنيا تحت قيادة الملك المنتظر

* عميد كلية الإعلام والاتصال - جامعة فلسطين

الذي سيحكم العالم من أورشليم القدس بعد أن يعاد بناء الهيكل، وهو ما يعمل من أجله دعاة المتطرفين من اليهود بزعامة "نتنياهو" الذي يراوغ ويماطل معتقداً أن هذا هو الأسلوب المناسب الذي لا يتقنه العرب ولا أصحاب الحق في الأرض والوطن وهم الشعب الفلسطيني الذي عاهد الله والشهداء أن يظل على الوفاء وحتى النصر بعون الله، والذي يدرك كل هذه الألاعيب والمراوغات التي أصبحت مكشوفة أمام الجميع ولم يعد بالإمكان الدفاع عنها ويقضى كذلك أن نتوقف ونتأمل ونقرأ من جديد الحالة الفلسطينية في مواجهة التحديات الإسرائيلية مستفيدين من مسيرة العطاء الممتدة لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد خمسين عاماً من الانشاء والمسيرة وحتى استشراف المستقبل.

هذه المراجعة تجيب عن عدد من التساؤلات نستقيها من واقع المعالجة الميدانية والفكرية والاعلامية ومن هذه الأسئلة:

1- ما هي التحديات التي واجهت مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية؟

2- كيف نعمل على تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية؟

3- ما دور الإعلام في عملية الإحياء والتفعيل؟

أولاً: التحديات التي واجهت منظمة التحرير الفلسطينية:

في مراجعنا التاريخية ظهر الكثير من المحاولات لطمس فلسطين، أرضاً وتاريخاً منذ ابتلاء فلسطين وأهلها بوعد بلفور عام 1917 الذي أدى إلى انتشار الوعي المضاد فتشكلت الأحزاب الفلسطينية باتجاهاتها المختلفة وارتباطاتها الإقليمية والدولية، فقد برزت ثقافتان مركزيتان، إحداهما ثقافة تركية مرتبطة بالواقع المعاش خلال حكم العثمانيين، ونشأت مقابلها ثقافة بريطانية استقطبت الكثير من المثقفين والمفكرين والشخصيات البارزة وانتشرت بانتشار الانتداب البريطاني وسياساته وبخاصة تقسيمات المنطقة العربية إلى وحدات جغرافية، وحدة المغرب العربي، وحدة مصر والسودان، وحدة الهلال الخصيب، وظهر في هذا السياق الثقافة الداعية إلى سوريا الكبرى (سوريا، لبنان، وفلسطين وشرق

الأردن) يقابلها ثقافة (مصر للمصريين) وأبرز المفكرين في هذه الثقافة ما يعرف باستاذ الأجيال "لطفى السيد".

من التحديات التاريخية انعقاد مؤتمر القومي السوري في دمشق الذي حضره عدد من الأحزاب الفلسطينية عام 1919، وكان أول قرار صدر عن هذا المؤتمر تسمية فلسطين، جنوب سوريا، وانتشر هذا المصطلح تحت غطاء قومي بعيداً عن القطرية لأن فلسطين جزء من سوريا الكبرى، وظل النقاش محتدماً مع نشأة منظمة التحرير عام 1964، وانعكس ذلك بوضوح على المرحلة الإنتقالية التي رأسها المرحوم يحيى حمودة مع السادة نمر المصري وعبدالخالق يغمور وبهجت أبو غريبة وغيرهم وهم أقرب إلى التفكير القومي السوري الذي أخرجهم منه المرحوم أحمد الشقيري الذي يرى في فلسطين قضية وتاريخاً ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وانكشف هذا المصطلح بوضوح حين تصدى لذلك المرحوم ياسر عرفات بقوله: (سوريا شمال فلسطين)، غير أن هذا النقاش ظل يحتل مساحة من الزمن، والعمل، أثر تأثيراً مباشراً على مسيرة منظمة التحرير التي رفعت شعارها الثابت على مدار المسيرة (القرار الوطني المستقل) في مواجهة دعوات الجدل البيزنطي غير المفيد حول فلسطين وقضيتها بين القطرية والقومية والأممية، ولذلك أعلنت حركة فتح في أدبياتها المبكرة أنها حركة فلسطينية الوجه عربية العمق عالمية الامتداد والجدور.

في ضوء هذه الخلفية التاريخية عن التحديات التي تواجه فلسطين بعامة وقضيتها بخاصة يمكن أن نتوقف عند عدد من التحديات بإيجاز يكفي لإلقاء الضوء بعيداً عن التفاصيل التي تحتاج إلى دراسات أخرى ومن أهم التحديات:

1- التحدي الأول: الصدام مع بعض الأنظمة العربية الطامعة في حمل

لواء فلسطين باعتبارها جزءاً من هذا النظام أو ذاك، وتمثل ذلك في المواجهات المسلحة سواء في الأردن في سبتمبر عام 1970 والأحراش عام 1972 أو الصدام مع النظام السوري وحرب المخيمات ودعم الانشقاقات، أو الصدام مع النظام الليبي وكتابه الأخضر أو النظام العراقي وكتابه الأصفر، أو النظام

الإيراني وحرب السفارات وغير ذلك من الصدامات المسلحة مع القوى المؤيدة لهذه الأنظمة في أماكن ومواقع مختلفة.

2- التحدي الثاني: الصدام مع حزب الكتائب اللبناني الذي رأي في التواجد الفلسطيني المقاتل والتحالف مع القوى الوطنية اللبنانية المخلصة فكانت الفتنة الطائفية بقيادة كميل شمعون والجميل والقوي المتحالفة والذي أدى إلى القتل على الهوية، وخسرت فيه القضية الفلسطينية الكثير من الجهد والعمل والدم لصالح العدو الصهيوني وهو ما أدى إلى خلخلة البناء اللبناني وانتشار أحزاب وتنظيمات جديدة مازال في جدل وصدام ينعكس سلباً على لبنان بوجه عام.

3- التحدي الثالث: ظاهرة الانشقاق المتكرر منذ منتصف السبعينيات والتي بلغت أوجها في 1983/5/8 والمعروفة بظاهرة "أبو موسى والعملة: والتي اختصت بها حركة فتح التي تقود

منظمة التحرير الفلسطينية وقد لاقت هذه الظاهرة الانشقاقية دعماً مباشراً وواسعاً من النظام السوري الذي ساهم في عملية التفكير بالبدل، فكانت **جبهة الانقاذ** من منشقي حركة فتح، والقيادة العامة، والجبهتين الشعبية والديموقراطية، وبعض القوى العاملة في سوريا ولبنان بقيادة المرحوم خالد الفاهوم، غير أن ذلك لم يكتب له النجاح وانفسخ العقد، وخرجت الجبهتان الشعبية والديموقراطية بعد أن تبين لهما سوء الهدف والتفكير وبخاصة بعد انتقال المنشقين بقوات مدعومة إلى مخيמתنا في طرابلس لبنان في نوفمبر عام 1983.

وفي هذا السياق كان انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الأردن في نوفمبر عام 1984 برعاية **الملك حسين** رحمه الله الذي وفّر كل التسهيلات والإمكانات فكان خطابه واضحاً وداعماً بقوة لمنظمة التحرير الفلسطينية وكان الرهان على فشل الانعقاد وعدم اكتمال النصاب، وهنا نذكر باحترام موقف الجبهتين الشعبية والديموقراطية، المساند للحق الفلسطيني في نجاح المؤتمر بصرف النظر عن اختلاف الرأي الذي لا يتعارض مع الروح الوطنية واستقلال القرار الوطني وحتى انعقاد المجلس الوطني التوحيدي عام 1987.

التحدي الرابع: قمة الوفاق والاتفاق

من التحديات الخطيرة التي واجهت منظمة التحرير الفلسطينية قمة الوفاق والاتفاق في نوفمبر عام 1987 وهي التي تعكس حجم الضغوط العربية والدولية والتهديدات الاسرائيلية بعد أن نجحت منظمة التحرير الفلسطينية في لملمة صفوفها بعد العدوان الاسرائيلي واسع النطاق على قوات الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية المتحالفة معها التي أربكت حسابات بعض الأنظمة العربية التي كانت تنتظر هزيمة حركة فتح ومنظمة التحرير وتسليم الراية والقيادة للبدل الذي تم إعداده لمثل هذا اليوم غير أن القائد ياسر عرفات قال للجميع بعد مغادرة لبنان وطرابلس في 1983/12/23 في طريقه إلى تونس، "أنا قلبت الطاولة" وقال أيضاً، وخلال خمس سنوات واتجه إلى القاهرة قبل تونس فزادت الحيرة والتساؤلات وهو الأمر الذي دعا إلى قمة الوفاق والاتفاق "في الأردن في 1987/11/8، وكانت الضغوط بالغة الشدة على ياسر عرفات ومنظمة التحرير الذي صدق في قوله فكانت الانتفاضة المباركة في 1987/12/8 والتي قلبت الطاولة والطاولات المجاورة فكانت هذه الانتفاضة الرد الحاسم والقائل للتدخلات العربية غير البريئة، والتي اتضحت في الحرب على المخيمات الفلسطينية في لبنان عام 1985 وعام 1986 وأبرز المخيمات التي تضررت شاتيلا، وصبرا، وعين الحلوة وغيرها.

انتفض ياسر عرفات شامخاً في هذه القمة العربية، رافضاً هذه الضغوط محافظاً على القرار الوطني المستقل، ومتحدياً محاولات الاحتواء والانتفاف والبدل، وكانت دورة المجلس الوطني، دورة الشهيد القائد أبو جهاد الذي اغتالته بد الغدر في 1988/4/16، وهي دورة إعلان الاستقلال في 1988/11/15، فكانت هذه الدورة انتصاراً للحرية والاستقلال وعنواناً للصمود والاستمرار والتحدي وكان المشهد في الجزائر حاضنة هذه الدورة أكثر روعة وتأثيراً، فالرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد رحمه الله يمسك بيد الرئيس ياسر عرفات ملوحيين بالعلم الفلسطيني والجزائري من على المنصة مقابل جميع القيادات الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتهم الحكيم جورج حبش ونايف حواتمه ومن ورائهم

أعضاء المجلس الوطني والضيوف والمراقبون وآلاف من الإعلاميين من كل أنحاء العالم والجميع يهتف نعم للإستقلال والحرية وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، ولا للإنشقاق والممشقين، ونعم للوحدة الوطنية، لا لمحاولات الإحتواء والالتفاف ومصادرة القرار، ونعم للتعددية السياسية والفكرية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، الخيمة التي نستظل بها، والساحة التي نتحرك في إطارها، والعنوان الذي يوحدنا، نختلف في الرأي، ويعلو الصوت ولا نختلف عليها لأنها منظمة التحرير الفلسطينية لكل الوطني والكل الفلسطيني والكل الحر عربياً كان أو صديقاً.

4- التحدي الخامس: أزمة الكويت والعراق 1991

من التحديات التي واجهت منظمة التحرير الفلسطينية، أزمة الكويت والعراق، واجتياح الجيش العراقي لدولة الكويت في 2/8/1990 إثر أزمة حدودية مفتعلة أدت إلى انقسام الأمة العربية، حكومات وشعوباً، انعكس سلباً على الساحة الفلسطينية التي أصابها في العمق مرض الانقسام العربي بالرغم من الجهود التي بذلها الرئيس ياسر عرفات من أجل المصالحة والعودة إلى ما كان بعيداً عن التدخلات الأجنبية وحفظاً للدم العربي، مدركاً خطورة هذه الأزمة على فلسطين قضية وشعباً واقعاً ومستقبلاً، مقدراً حجم التراجع العربي والدولي عن الاهتمام بفلسطين وشؤونها، سياسياً وإعلامياً ومالياً ونضالياً واجتماعياً فأصبحت الدعاية السياسية تنصب سوءاً وعدواناً على الفلسطينيين وعلى منظمة التحرير الفلسطينية من طرفي الأزمة ومن المؤيدين لكل طرف بالإضافة إلى حالة التشقق التي أصابت بعض القيادات الفلسطينية التي اعتقدت خطأ بالطبع بأن التحرير قادم وفق أوهام وأساطير اختلقوها، أساءت إلى الجالية الفلسطينية، المهمة، وذات التأثير والدعم، أدت إلى التشتيت والاختباء والانحسار فتحوّلت قوة الدعم والنفوذ التي تملكها إلى البحث عن النجاة من الموت أو الطرد أو الاعتقال أو العزل، ومن المؤسف أن بعض قيادات حركة فتح أصابها هذا الوهم في القدرة القتالية لتدمير أميركا ومن بعدها العدو الصهيوني، غير مدركة حجم الخلل في المجتمع العراقي وتناقضاته العرقية والطائفية ولا حجم الخلل في التناقضات العربية

والإسلامية، وساقهم هذا الوهم إلى توجيه الاتهامات للجالية الفلسطينية مطالبين بإعادة تنقيحها وفق هواهم تماماً كما يحدث هذه الأيام في قطاع غزة في ظل حالة الانقسام.

5- التحدي السادس: حالة الانقسام (2007-2014)

لم يكن الانقسام في الساحة الفلسطينية طارئاً ولا مستحدثاً بل هو نمط من أنماط التفكير في الساحة الفلسطينية وأسلوباً من أساليب التنافس والرغبة في السلطة وأحياناً الرغبة في الإصلاح والتجديد، وقد عرفت منظمة التحرير الفلسطينية أشكالاً مختلفة من الانشقاق والانقسام بدءاً من الاتفاق والاختلاف على الإنطلاقة وإطلاق الرصاصة الأولى التي تمت بالفعل في الأول من يناير عام 1965، ومن بعد ذلك الحالة الانتقالية بعد حرب النكسة عام 1967 وحتى انتقال قيادة منظمة التحرير إلى التنظيمات المسلحة بقيادة حركة فتح التي اختارت ياسر عرفات رئيساً للمنظمة وغلبة الممارسة الميدانية والقتالية إلى جانب النضال السياسي والإعلامي بوجه عام، وحدثت حالات من الانقسام وفي الميدان لكن البيت الفلسطيني لم يهتز وإن أصابه الخل واستمرت المسيرة وفق الصواب ورؤية قيادة منظمة التحرير، ويبقى الاختلاف قائماً ولكن داخل البيت الفلسطيني.

أما حالة الانقسام المقصودة فهي القائمة هذه الأيام والتي بدأت في 2007/6/14 حين سيطرت حركة حماس على قطاع غزة بقوة السلاح وفشل عناصر السلطة في الدفاع عن أنفسهم ودوائرهم وممتلكاتهم واستحبوا التخلي عن مواقفهم دون مسئولية وتحت ذرائع مختلفة غير قابلة للتصديق بالرغم من حقيقة الواقع المنفلت سياسياً وعسكرياً وإعلامياً والانسواء في دائرة المصالح والمكاسب بعيداً عن الوطن والقضية، وهي الحالة التي جاءت بالحصار وأخرجت العمل الفلسطيني عن الطريق لصالح تعميق الفرقة والانقسام واستخدام المفردات الغليظة وأساليب القمع بشدة دون مراعاة لنظام أو علاقات نضالية.

ما تزال الحالة الفلسطينية المنقسمة بلا وعي ولا إدراك ولا مسئولية وعند كل الأطراف ودون تمييز، تغذية وسائل الاعلام الفلسطينية العاجزة أو

مفردات الناطقين الإعلاميين وغير الإعلاميين وما أكثرهم ودون تخصص أو تجربة، وبالرغم من الفترة الزمنية الممتدة من عام 2007 وحتى اليوم، وبالرغم الدعوات المتكررة للمصالحة، والتدخلات العربية وغير العربية فإن الماكينة الإعلامية غير سوية وغير قادرة على تجاوز الحالة، والانضباط للمنطق، ومنطق الاختلاف في الرأي، والخاسر في ذلك بالطبع القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني بالإضافة إلى الصورة غير الحسنة للشعب الفلسطيني في مرآة الإعلام العربي والدولي والذي للأسف فإن الأسهل هو تحميل مسؤولية التراجع عن القضية الفلسطينية إلى حالة الانقسام أي (وحدوا أنفسكم أولاً) تماماً كما كانت لغة الشارع العربي بعد النكبة والتي نالت من الشعب الفلسطيني وقضيته، وهو ما يجري هذه الأيام ويتداوله الإعلام العربي بوجه عام وبدرجات متفاوتة.

لقد انعكست حالة الانقسام سلباً على الحملة الإعلامية الجميلة المساندة للقيادة الفلسطينية في معركتها من أجل الحرية والاستقلال ومعركة التصويت على العضوية في الأمم المتحدة والتي حصلت فيها فلسطين على العضوية بصفة مراقب على طريق الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس والحق في الانضمام إلى المنظمات الدولية المختلفة وفي مقدمتها "اليونسكو".

واليوم ونحن نخوض معركة التحدي مع الحكومة الاسرائيلية المتطرفة وأساليبها في تجاوز الخطوط وبخاصة الاستيطان وتهديد المقدسات الاسلامية والمسيحية، فإن حالة الانقسام تبدو عوناً للحكومة الاسرائيلية وسنداً للمواقف الدولية، ونموذجاً سلبياً للثورات العربية التي خرجت عن الهدف المنشود بحثاً عن حصة في السلطة من أجل المكاسب.

ثانياً: تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية

الحديث عن تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وإجراء عمليات الإصلاح والتغيير والتطوير، قديم جديد، وهو في القديم سريع الاستجابة، قليل التدخل الخارجي، بفضل الفعل الميداني المعتمد بالدم والاشتباك المتواصل مع العدو، والتحدي الفاعل لمحاولات الالتفاف والاحتواء وهو اليوم كلام في كلام في كلام،

ملئ بالبلاغة في غير مضمون، بلا عزيمة، تلوكه الألسنة وتأباه الإرادة، وهو قول بلا فعل، وصمت لا مبرر له، وابتعاد عن الوعي العميق، غير قدار على التوازن مع الاعلام الجيد الذي يعتمد العلوم والتكنولوجيا والذي استفادت منه الهئات الشبابية، المتعاقبة مع الميديا الجديدة بلا وسيط، وتتدفق بلا حواجز ولا موانع، فالعالم اليوم متغير متجدد وبين أصابعك، وتحتاج عملية التفاعل إلى ادراك عميق للاستخدام الصحيح الذي يؤتى ثماره ولا يعيق مساره.

إذن كيف يكون التفعيل؟

في اعتقادي ومن خلال المعاشة الميدانية لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ تأسيسها وحتى اليوم مروراً بكل تحدياتها وانجازاتها وكبواتها، فإن قضية الاصلاح والتغيير والتطوير والتجديد تشغل حيزاً واسعاً في إطار منظمة التحرير والساحة الفلسطينية، ولم تعد هذه العملية تحتل المجالات ولا حديث الصالونات ولم يعدوا القبول بالكوثا الفصائلية المتعارف عليها وفق التحالفات والتدخلات، كما أن من السهل تجاوزها، ولا التطورات التكنولوجية، ولا ثورات الشعبية وهذا يقتضي السرعة في وضع برامج التفعيل والسرعة في التنفيذ وفق مقتضيات الواقع الجديد والتحولات السياسية الجديدة في العالم وفي إطار الالتزام بأن منظمة التحرير الفلسطينية، هي البيت، والخيمة والكيان والبناء والدولة المعنوية، والعنوان والصمود والتحدى، والقرار الوطني المستقل، في مواجهة تحديات الانقسام الداخلي، والتدخلات الإقليمية والدولية والاسرائيلية.

لا يختلف اثنان على أن تبعات اتفاق أوسلو عام 1993 ثقيلة وشاقة ومتعبة للجميع ولم تحقق ما تم الاتفاق عليه ولم تفلح كل الجهود في الزام الطرف الاسرائيلي باحترام هذا الاتفاق، لا زمنياً ولا موضوعياً وأصبح الحديث عن اتفاق أوسلو بعد أكثر من عشرين عاماً مثيراً للفرق والألم، ومحبطاً لمن اعتقد بانتاج يؤدي إلى السلم والسلام والحرية والاستقلال، بل وأدى هذا الاتفاق إلى حالة فلسطينية حائرة وتائهة وليس لها عنوان ولا برنامج ولذلك كانت حالة الانفلات السياسي والتنظيمي والاجتماعي والوطني، وسادت الفوضى وعدم الانضباط والذي أنتج حالة الانقسام الحالية بالغة الألم والسوء، وأصبح السؤال متكرراً، متعدد الاتجاهات والأبعاد ويتلخص بوجه عام بالسؤال متى يتم تفعيل منظمة

التحرير، وإصلاح هيكلها وتجديد قياداتها الهرمة التي لم يعد جائزاً أن تبقى طوال هذه الفترات دون أن تفتح طريقاً للشباب ولا الكفاءات كداول الرأي ولا الحق في التدريب والتأهيل وتدافع الأجيال وفق نظرية الراحل العظيم ياسر عرفات.

إذن.. منظمة التحرير الفلسطينية للجميع داخل وخارج الوطن وهي المرجعية الوطنية والنضالية والسياسية، ومن حق الجميع أن يشارك في فعاليتها وأن يسهم في تطويرها.

في الدورة الرابعة والعشرين، دورة استحقاق الدولة، المنعقدة في رام الله، يوم الأربعاء الموافق 2007/3/16 أي في اليوم التالي لهبة شباب الحراك الشعبي في الخامس عشر من آذار، مارس/2011، أصدر المجلس المركزي في منظمة التحرير الفلسطينية بيانه الختامي متضمناً غير الديباجة ست عشرة نقطة أو قضية، جميعها في مركز الاهتمام والأهمية، ويهمن في ذلك البند السادس الذي يقول: (دعا المجلس المركزي انطلاقاً من قراراته السابقة إلى تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وأطرها، ومؤسساتها ودوائرها، انطلاقاً من اجراء انتخابات المجلس الوطني الجديد بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية والتشريعية خلال ستة أشهر على أساس النسبية الكاملة، واجراء الانتخابات في الوطن ومخيمات اللجوء والشتات وحيثما أمكن ذلك).

وكان الأخ أبو الأديب "سليم الزعنون" رئيس المجلس الوطني دعا إلى ذلك في لقاء بغزة جمع أعضاء المجلس التشريعي الفائزين في الانتخابات التشريعية الثانية حضره أعضاء من المجلس الوطني إلى إحياء لجان المجلس الوطني، وتم بالفعل عقد لقاءات وورشات عمل لتعميق هذه الروح وقدمت الفصائل والقوى الفاعلة أوراق عمل ايجابية تضمنت اقتراحات مفيدة يمكن البناء عليها لانجاح عملية التفعيل، غير أن حالة الانقسام التالية لهذه الجهود أبطت العمل في جمود ودون لقاء، وهذا يتطلب وضع أجندة وبرامج للتجديد والتطوير والتغيير في ضوء الواقع السياسي والتغيرات السياسية المحلية والعربية والاسرائيلية والدولية، بحيث يؤدي ذلك إلى تعزيز مكانة منظمة التحرير الفلسطينية لتبقى انجازاً وطنياً شامخاً يقود إلى الدولة الفلسطينية الواعدة وعاصمتها القدس الشريف، وهي وطن الجميع ودون استثناء.

ثالثاً: متطلبات عملية التفعيل

حسب القراءات النقدية والانتاجية فإن عملية التفعيل لا تحتاج إلى الكثير من الأقوال والهرج والمرج، وعقد الجلسات بدون برامج وإنما في ضوء التجارب الميدانية فإن التفعيل يتطلب ما يلي:

1- أن يعلن رئيس اللجنة التنفيذية عن انطلاق عملية التفعيل والتطوير والتغيير على أساس عدم المسّ بالبناء والإطار والعنوان (منظمة التحرير الفلسطينية) وهي الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا لا يشاركها أحد أو تنتظم أو جماعة، وهي عضو فاعل في جامعة الدول العربية ومؤسساتها، وفي المنظمات الدولية والإقليمية.

2- يعلن رئيس المجلس الوطني عن انطلاق عملية التفعيل في إطار إحياء اللجان المختلفة، والاتحادات الشعبية ووفق الاطار العام الذي ينظم عمل هذه اللجان.

3- الإعلان عن حصر العضوية بالسرعة الفائقة وفق الأصول العلمية الحديثة وليس وفق ما كان من اجتهدات وتدخلات أو الكوتات والمصالح والقبلات والجهويات والعلاقات الشخصية.

4- الاعلان عن اجتماعات سريعة للجان العاملة، السياسية، والقانونية، والدستورية والتعليم والاعلام والثقافة ولجنة اللاجئين واللجنة المالية وغير ذلك أو ما يتطلبه الاحياء والتفعيل وان تقدم كل لجنة تقريرها في مدة يتم تحديدها من الرئيس، ولا بأس أن يكون الاجتماع من حيث المبدأ حيث التواجد إلى أن يتم تحديد أماكن موحدة للاجتماعات.

5- أن يتم اقتراح معايير لعضو المجلس الوطني لا تفرضها الكوتا الفاصائية التقليدية أو الحديثة، بل يكون عضو المجلس الوطني بمواصفات يتم تحديدها تتوافق مع معايير المرجعية الوطنية البرلمانية لجميع الفلسطينيين داخل الوطن وخارج الوطن وحيث يكون التجمع الفلسطيني ويكون شاملاً لجميع الفئات

والشرائح، وفي المقدمة منها شريحة المثقفين والمتخصصين ومن الرواد الذين شكلوا ويشكلون اطلالة علمية ووطنية وسياسية.

6- يعاد النظر في تشكيل المجلس المركزي، عدده وافراده ومعايير اختيارهم وكلنا يعرف المهمة والكيفية التي يتم اختيارهم بها، وإذا كان ذلك جانزاً في المرحلة السابقة فهو ليس كذلك في مرحلتنا الحالية والمستقبلية وفق نداءات الإصلاح والتغيير والتجديد، وفي اعتقادي أن مهمة المجلس المركزي بالغة الأهمية وكان بإمكان هذا المجلس أن يكون رافعة قوية للجنة التنفيذية للمنظمة التي هي موضع النقد والخلاف وبخاصة في غيابها الطويل الذي لا يجيز لها أن تقول قبل أن تكتمل وأن تضع برامج عمل حقيقية.

7- تتم دعوة المجلس الوطني الفلسطيني لمناقشة هذه المقترحات وغيرها التي يتم جمعها من اللجان المختلفة والأراء المختلفة مع أو ضد لتحليل مضمونها واستنتاج أفكارها والاستفادة منها وليس شرطاً أن تكون هذه الدعوة شاملة لجدول أعمال متعددة وإنما تكون هذه الدعوة لتضع أساساً لمجلس وطني جديد يتوافق مع الواقع ولا يتناقض مع الثوابت ويضع قواعد جديدة لبرلمان جديد.

8- دعوة الأمانات العامة للاتحادات الشعبية المختلفة، للمرأة، والكتاب، والحقوقيين، والعمال، والفلاحين وغيرهم تحت لواء المجلس الوطني الفلسطيني للتدارس والتقويم والتغيير والتجديد وبخاصة أن أعضاء الأمانات العامة لم يعودوا يمارسون واجبه النقابي وهم على الأغلب أصحاب وظائف عالية جداً ولا أقول بالغاء الأمانات العامة لصالح النقابات أو شبه النقابات داخل الوطن لأن شعبنا لا يزال موجوداً خارج الوطن وبكفاءات بارزة ومتنوعة ولا يجوز الغاؤها وإهمالها لأن الواجب يقضي بالتواصل والرعاية وإن اختلفنا في الآراء والاتجاهات والأيديولوجيات فنحن في مرحلة تتطلب أن نكتب تاريخنا وحياتنا ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، ومن المحزن أننا لا نكرم روادنا ولا نعزز طاقاتنا ولا نبحث عن الكفاءات عندنا وحسب أحد العلماء والأدباء الكبار من الأشقاء قال: "المهم أن تعرفوا بأنفسكم لأنكم ظلمتم وأنتم الأقدر على التعريف بتاريخكم".

9- الاحياء العلمي والثقافي والتراثي والاقتصادي والسياسي وهو بالطبع لا يتعارض مع وزارة الثقافة او الاعلام او اية جهة أخرى، وإنما هو شأن يخص اطار المجلس الوطني ولجانه وهيئاته وأفراده ولا بأس أن يكون ذلك بالتنسيق مع الوزارات والهيئات المتخصصة ولذلك حديث آخر والمهم أن نبداً مشوار الاصلاح والإحياء.

10- مراجعة ملفات منظمة التحرير الفلسطينية منذ انطلاقتها في 1964/5/28 ومن القدس، واستجماع ما فيها من أفكار وقرارات واقتراحات وتوجيهات وتصنيفها واستخلاص ما فيها وفق الدراسات العلمية التي لا تحتاج إلى مجاملة ولا عواطف.

11- إعداد ملف "بيلوجرافيا" بكل الشخصيات المركزية ذات التأثير وصفاتها وخصائصها ونتاجها وتأثيرها وأبرز مواقفها وعلاقاتها الدولية والعربية والقومية.

12- حصر المواقف الدولية والعربية والإقليمية ذات العلاقة في انحسارها وتقدمها بغية التعرف على تطوير وتغير المواقف من فلسطين وقضيتها لمقارنتها بالمعطيات الجديدة ودلالاتها.

13- حصر الانتاج الوطني في ميادين الاعلام والسياسة والثقافة والاجتماع والعوامل المؤثرة في هذا الانتاج وهذا يستدعي حصر الكفاءات الوطنية الفلسطينية، عبر المسيرة الوطنية في كل الميادين بغية تقديمها إلى الأجيال ولعلّي أذكر على سبيل المثال، الكتابة عن رؤساء اللجنة التنفيذية من أحمد الشقيري ويحيى حمودة إلى ياسر عرفات ومحمود عباس ومن معهم للتعريف بهم.

14- التعريف بدور منظمة التحرير الفلسطينية وعلاقاتها الدولية ذات التأثير وبخاصة في أمريكا اللاتينية التي يجدها هذه الأيام الرئيس محمود عباس في زيارته الأخيرة والقادمة إلى تلك البلاد.

15- في ميدان الاعلام على سبيل المثال نحتاج إلى "بيلوغرافيا" بالإعلاميين الفلسطينيين في ميادين الاعلام المختلفة سواء في الصحافة أو الاذاعة أو التلفزيون أو الكتاب والطباعة والانتاج الاعلامي وأبرز المتحدثين على المستوى العربي والدولي الذي يجعل فلسطين في الصدارة للتدليل على الحيوية الفلسطينية والحضور الفلسطيني الاعلامي الذي هو سابق على كل الدول العربية وبالتحديد التنافس الاعلامي مع مصر على المركز الأول.

16- لتحقيق هذه المفردات يتطلب ما يلي:

أ. إعادة هيكلة الاطار الاداري لمنظمة التحرير والمجلس الوطني والهيئات ومؤسسات المنظمة بحيث يتحقق التغيير والتجديد واستقطاب قوى بشرية مؤهلة قادرة على التعامل مع مستجدات العلوم والتكنولوجيا وبعيداً عن المجاملة والشللية والفصائلية التي سادت طوال الحقب السابقة والتي ثبت باليقين فشل هذه السياسة واستدعى أهمية العمل بمعطيات التجديد والتطوير.

ب. إحياء اللجان في المجلس الوطني في اجتماعات عمل وبرامج تجعل من المجلس الوطني مؤسسة انتاجية فاعلة متواصلة، متحاوره متجددة وباعثة للحياة وللامل لأن هذا الغياب غير المبرر لأعمال اللجان أقرب إلى الموت وأدعى إلى البلبلة، والقال والقييل، وسوء الظن، وإتاحة الفرصة للمتربصين لإعلاء الصوت وإطالة الحديث عن موت المجلس الوطني ولجان وهيئات منظمة التحرير.

ت. إحياء اجتماعات المجلس الوطني في المحافظات الفلسطينية داخل الوطن في الضفة وغزة، وخارج الوطن في الشتات بحيث يتبادل الأعضاء الأفكار والحوار وتبادل الرأي وتوثيق العلاقات والإسهام في الإحياء والتطوير.

ث. توسيع دائرة المشاركة للأعضاء في أعمال البرلمانات العربية والدولية بتخصصاتها المختلفة، فعلى سبيل المثال المشاركة في أعمال مؤتمرات اللاجئين التي تتولى مهمتها داشرة اللاجئين التي لا علاقة لها بالمفهوم ولا انتاج المفهوم

ولا ادراك حياة اللاجئين بالإضافة إلى أن انتاج هذه الدائرة معدوم وإن كان فلا تأثير ولا قراءة ولا تأثير.

ج. تفعيل وحدة ودائرة القدس التي لا نعرف عنها الاالخطابات العشوائية التي لا تقوم على لغة عربية سليمة ولا تستخدم المفردات المعبرة، وما تزال على ارتجالها، وبالتالي فإن المعرفة بالقدس وقضيتها تصل إلى الصفر أو كما قال المرحوم الدكتور فايز صايغ (الجهل بالقضية الفلسطينية ومؤتمرات وندوات). والحديث عن القدس التي هي قضية القضايا بحتاج إلى مقالات ودراسات كثيرة، ولعلّي أذكر فقط بالدراسات الفكرية الاسرائيلية التي تتناول القدس والأفكار التي تقدم في مراحل الصراع المختلفة وفي المجالات المختلفة وفي المقدمة منها الدينية ولا تقوى على مواجهة الفكر الصهيوني ازاء القدس.

ح. مناقشة دورية حول انتاج أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة بغرض المساعدة والاصطفاف والاستقطاب، ولدفع الأعضاء إلى التنافس في الانتاج، فلا يكفي أن تستكمل اللجنة أعضائها ولا يكفي أن تجتمع اللجنة التنفيذية وتصدر بياناً هنا أو هناك، ولا يكفي أن يكون انتاجها في إطار دور الفعل ولا يكفي أن تغلق اللجنة التنفيذية أبوابها ونوافذها ويقتصر عملها على لقاءات ديوانية لا تقدم غير كتابة المحاضر وهو الامر الذي جعل الجميع يتفق مع كل الألوان والانتماءات على أن منظمة التحرير بحاجة إلى التغيير والتبديل وإعادة البناء، ويجعل المؤمنين من البسطاء ضعافاً في الدفاع عن منظمة التحرير وهيئاتها وأطرها وشخصياتها كذلك، وليس من المفيد أن نفتح مجالاً للتنفيذ والاسترسال، فالحقيقة أن منظمة التحرير، خيمتنا وإطارنا الأوسع وخذق الدفاع عن الشخصية الفلسطينية وهي المظلة التي نجتمع تحت ظلها ونعمل وفق قوانينها، ولكن هذه الخيمة تحتاج إلى تجديد أعمدتها وإسنادها وتوسيع دائرتها...وهذا لا يكون أبداً الا بالانفتاح على الآخر الفلسطيني وليس الفصائلي والقبلي بل على الآخر الفلسطيني الجديد، والمؤهل، وذوي الخبرة الميدانية والتخصصية دون تمييز في الانتماء أو الجنس أو الفكر.

وأخيراً: ما دور الإعلام في تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية؟

إن ثورة الفيس بوك ومواقع التواصل الاجتماعي والسياسي والثقافي وما أحدثته من تغيرات صارخة وما ستحدثه تحتاج إلى وقفة تأمل واستدراك واستيعاب وقراءة وتفسير وانفتاح وتواضع وإخلاص وترحيب بالأفكار فقد ثبت وباليقين أن الانغلاق والتعالي لا يخدم المواطن ولا الوطن ولا القضية... وإنما الذي يخدم ويفيد روح المبادرة والانفتاح والانتاج.

من خلال المتابعة الميدانية لواقع منظمة التحرير الفلسطينية في وسائل الإعلام العربية والفلسطينية، لا نلاحظ حضوراً أو حضوراً فاعلاً وقد طغت حالات السلطة ومتعلقاتها على صورة منظمة التحرير التي تكاد لا تكون واضحة مباحة ولدى الشباب بخاصة وهذا يقتضي التفكير الجدي في تطوير الماكينة الإعلامية لدى منظمة التحرير، والتطوير يحتاج إلى مختصين ومؤهلين وعاملين بحق وفق المعايير الإعلامية، ولم يعد جائزاً في عالم الإعلام الجديد وأدواته المختلفة أن تظل منظمة التحرير الفلسطينية غائبة وأن تتحول مؤسساتها العلمية والبحثية والإعلامية إلى شيء من الماضي، وإذا كانت مجلة شئون فلسطينية قد عادت إلى الميدان لتسهم في عملية الإحياء، فإن مجلساً إعلامياً متخصصاً ومتنوعاً أصبح ضرورة وحاجة ملحة وبخاصة أن الساحة الفلسطينية تكتظ بالكفايات غير المستغلة وغير المتاحة للمشاركة، ولعل ما أوردناه في متطلبات عملية التفعيل يفتح مجالاً للتأمل والتفكير في وضع أساس لدور إعلامي فاعل، يعيد لمنظمة التحرير شخصيتها ودورها ويلقى أضواء على المدرسة الإعلامية الفلسطينية التي أنضجتها منظمة التحرير الفلسطينية في الحقب التاريخية المختلفة منذ نشأتها في 1964/5/28 وحتى السلطة الوطنية الفلسطينية، ونقول دائماً بالقول المأثور الألف ميل تبدأ بخطوة.

المشاركة السياسية في منظمة التحرير على قاعدة الالتزام بالوطنية الفلسطينية

استلهم تجربة الولادة الثانية للمنظمة 1968

أ.د. إبراهيم أبراش

مقدمة

بعد سنوات من تهميش وتغييب منظمة التحرير الفلسطينية اتفقت الفصائل والأحزاب على فتح ملف منظمة التحرير والعمل على إعادة بنائها وتفعيلها، وهذا ما أكدت عليه كل التفاهات وأوراق المصالحة الفلسطينية - إعلان القاهرة يناير 2005، وثيقة الوفاق الوطني مارس 2006، الورقة المصرية للمصالحة ديسمبر 2001 وأخيرا اتفاق الدوحة 2012.

لكن التحولات الداخلية والعربية والدولية ، والاتفاقات السياسية التي وقعتها منظمة التحرير مع إسرائيل والتحولات الكبيرة التي جرت على نخبه منظمة التحرير والقيادة السياسية، وصدر قرار بدولة فلسطينية بصفة مراقب، الخ ، كل ذلك يضع تحديا كبيرا أمام استنهاض المنظمة سواء من حيث بنيتها وتشكيلاتها أو من حيث أهدافها ووظيفته.

الاستتجاد بمنظمة التحرير اليوم مرجعه أنها إطار استطاع توحيد الشعب الفلسطيني في فترة سابقة ولأنها تحظى بصفة تمثيلية عربية ودولية، ولكن التغيرات في الجغرافيا والأيدولوجيا والسياسة يجعل منظمة التحرير الأولى بمفرداتها الثلاث: منظمة ، تحرير، وفلسطين، لا تنطبق على واقع حال المنظمة الراهن أو منظمة التحرير المأمولة، حيث لم تعد المنظمة تمارس أو قادرة على ممارسة دورها بتنظيم كل الشعب وتعبئته لا داخل فلسطين ولا خارجها، ولم تعد المنظمة تمارس أو قادرة على ممارسة دورها كحركة تحرر وطني تمارس الكفاح المسلح لتحرير فلسطين ، كما أن فلسطين التي تم التوافق حولها بين الفصائل ليست فلسطين التي يتحدث عنها الميثاق - من البحر إلى النهر - بل فلسطين حسب قرارات الشرعية الدولية وربما حسب ما يستمخض عنه المفاوضات .

لا يعود انتقاد المنظمة للقدرة على التحكم في الأمور وتوجيهها وفي الحفاظ على قوة الدافعية والتمثيل التي كانت عليه إلى ظهور أحزاب من خارجها تنازعها تمثيل الشعب الفلسطيني ، بل يعود لخلل بنيوي ووظيفي سابق في المنظمة تعزز بعد قيام السلطة 1994 ثم مع الانقسام 2007 ، الأمر الذي يتطلب في بحث الإشكالات الداخلية المنظمة قبل بحث وسائل إدماج حركتي حماس والجهاد والمبادرة الوطنية وغيرهما، وإعادة النظر في التزام والاشتراط ما بين إعادة بناء وتفعيل المنظمة وإنهاء الانقسام المرتبط بالصراع على السلطة ، كذلك الخروج من اشتراط إعادة بناء وتفعيل المنظمة بإجراء انتخابات مجلس وطني ومجلس تشريعي ورئاسية ، وخصوصا أنه لم يحدث في تاريخ المنظمة أن تم انتخاب أعضاء المجلس الوطني والظروف الفلسطينية والعربية اليوم ليست أفضل حالا من الماضي، أيضا التفكير الجاد إن كان يجب إعطاء الأولوية لإعادة بناء وتفعيل المنظمة أم العمل على تحويل القرار الأممي بالاعتراف بفلسطين دولة مراقب إلى ممارسة سيادية على الأرض من خلال الاشتباك المباشر مع الاحتلال بدلا من المراهنة على المفاوضات. ومع ذلك فإن استنهاض المنظمة

لتمثل الكل الفلسطيني وتلملم الحالة الوطنية المنقسمة على ذاتها ،يبقى الممكن الفلسطيني في ظل المتغيرات وموازن القوى الراهنة.

استحضار بدايات تأسيس منظمة التحرير ضروري لأنه سيخفف من حالة اليأس والإحباط التي تتتاب البعض تجاه إمكانية إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني سواء اخذ تسمية منظمة التحرير أو غيرها من التسميات، فالظروف التي عاصرت تأسيس المنظمة وما صاحب ذلك من جدل وما دهم المنطقة من أحداث - حرب حزيران 1967- تتشابه نسبيا مع الظروف التي نعيشها اليوم، فالمنظمة ظهرت عام 1964 وسط خلافات عربية عربية وصراعات حزبية وعقائدية - قومية وشيوعية ووطنية - وكانت كثير من الأحزاب الفلسطينية خارج المنظمة ،أيضا كانت غزة والضفة تحت الاحتلال كما هو الحال اليوم ،ومع ذلك فإن الإرادة بإحياء الوطنية الفلسطينية استطاعت التغلب على كل العقبات وتمكن الوطنيين الفلسطينيين من إخراج الشعب الفلسطيني من حالة التيه والوصاية المفروضة عليه، وتم إعادة بناء المنظمة وتصحيح مسارها في ولادتها الثانية عام 1968 لتستوعب كل القوى الفلسطينية وتتحرر من وصاية الأنظمة والإيديولوجيات العربية الرسمية .

القوى الفلسطينية الجديدة ،خصوصا حماس والجهاد والمبادرة الوطنية ،فرضت حضورها في المشهد السياسي نتيجة ممارستها العمل العسكري - كما جرى مع حركة فتح والفصائل الفدائية منتصف الستينيات - وهو الأمر الذي يبرر مطالبتها بالمشاركة في القرار الوطني والمشاركة في تمثيل الشعب الفلسطيني ، وهذا من حقهما إن التزمنا بالوطنية الفلسطينية مرجعية وهوية وانتماء. لذا نتمنى أن يتم الاشتغال على إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير دون انتظار أو الخضوع للمتغيرات العربية من حولنا ،ودون ربط ذلك بإجراء انتخابات مترامنة للمجلس الوطني والمجلس التشريعي وللرئاسة ، فلإنهاء الفصل بين غزة والضفة وإعادة توحيدهما في إطار سلطة وحكومة واحدة استحقاقات وشروط ليس الفلسطينيون وحدهم اللاعب الوحيد فيها، بينما يمكنهم الاشتغال على إعادة بناء وتفعيل المنظمة بتحرر من الشروط والضغوط الخارجية .

المحور الأول

الولادة الثانية لمنظمة التحرير 1968: تجربة تُستلهم وإنجاز يمكن

المراكمة عليه

لم يكن سر قوة منظمة التحرير منذ بداياتها الأولى يكمن في قوتها العسكرية بل في قوتها المعنوية والرمزية، حيث شكلت منظمة التحرير إطاراً جبهوياً عريضاً مثل كل طبقات وشرائح الشعب الاجتماعية والسياسية وعبرت عن طموحاتهم، وحتى الفصائل والقوى التي كانت تعارض نهج المنظمة لم تكن تنكر الصفة التمثيلية لها، فمنذ تأسيسها جسدت التعددية والشراسة السياسية بصورة مبدعة لم تعرفها أية من الدول العربية التي كانت تعيش في ظل أنظمة الحزب الواحد أو أنظمة ملكية لا تعرف التعددية والشراسة السياسية. لم تكن الشراكة السياسية مؤسسة على ما تفرزه صناديق الانتخابات ولم تقم على المصالح والسعي للمنافع، بل كانت مشاركة في التضحية والعطاء ومشاركة في القرار الوطني، ما منح المنظمة قوة الحضور والتمثيل الفلسطيني هو قدرتها على استيعاب أحزاب بمرجعيات أيديولوجية قومية وماركسية دون اشتراط تخلي هذه الأحزاب عن أيديولوجياتها أو علاقاتها الخارجية، ولكن في المقابل وطلت الأحزاب أيديولوجيتها لتصبح جزءاً من المشروع الوطني.

بات وضع قيادة منظمة التحرير وخصوصاً أحمد الشقيري مرجحاً بعد هزيمة حزيران 1967 لأنه راهن على الجيوش والأنظمة العربية وكان له مواقف متحفظة تجاه الأحزاب والعمل الفدائي، وقد استشعرت قيادة منظمة التحرير بحرج وضعها بعد هزيمة حزيران وحاولت أن تجاري الحالة الشعبية الفلسطينية المطالبة باللجوء للكفاح المسلح لتحرير فلسطين بدلاً من المراهنة على الجيوش العربية التي هزمت خلال أيام، إلا أن هذه الحيلة لم تنطل على حركة فتح التي وجهت يوم 9-12-1967 مذكرة إلى مؤتمر خارجية الدول العربية مشككة في تصريحات الشقيري ومطالبة الإعلام العربي بعدم التعامل معه، وفي 14 من نفس الشهر رفع سبعة من أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة مذكرة

للقشري يطلبون فيها بفتحته عن الرئاسة ،كما طالبت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في بيان لها يوم 18-12-1967 بفتحية الشقيري ،كل ذلك دفع الشقيري لتقديم استقالته إلى الشعب الفلسطيني يوم 24-12 من نفس العام وقبلتها اللجنة التنفيذية في اليوم نفسه.

بعد نقاشات ووساطة أطراف فلسطينية تم عقد مؤتمر في بيروت يوم 17-3-1968 حضرته حركة فتح والجبهة الشعبية تم فيه الاتفاق على تشكيل مجلس وطني من مئة عضو ، وتم عقد اجتماع ثان يوم 4-4 تم فيه الاتفاق على تشكيل لجنة تحضيرية تتولى اختيار أعضاء المجلس الوطني بالتساوي بين المنظمات الثلاثة - فتح والشعبية وجيش التحرير التابع للمنظمة ، إلا أن معركة الكرامة 21 مارس من نفس العام ساهمت في تعزيز موقف حركة فتح وفرضت معادلة جديدة .

في يوليو 1968 عقد المجلس الوطني دورته الرابعة تحت رئاسة حركة فتح و تمت فتحية احمد الشقيري وتنصيب يحيى حمودة رئيسا للمنظمة لعدة أشهر إلى أن تم تنصيب ياسر عرفات رئيس حركة فتح رئيسا للجنة التنفيذية للمنظمة، وتم تغيير أسم الميثاق من الميثاق القومي إلى الميثاق الوطني مع تغيير بعض البنود لتعبر عن الوطنية والاستقلالية الفلسطينية بشكل أكثر وضوحا، وقد تمحورت التعديلات على ثلاثة قضايا : اعتبار الكفاح المسلح الطريق الوحيد لتحرير فلسطين ،الانتقال من القومي إلى الوطني كما تجسد في اسم الميثاق الجديد،استقلالية القرار الوطني،كما تمت إعادة تشكيل المجلس الوطني حيث اتفقت التنظيمات الفدائية على تشكيل مجلس وطني من مئة عضو غالبيتهم من المنتسبين للعمل الفدائي وخصوصا من حركة فتح و كان نصيب هؤلاء أربعين عضوا وكان لجيش التحرير عشرين عضوا ووزعت بقية المقاعد على التنظيمات الشعبية والمستقلين .

إن بالتوافق والتراضي بين الأحزاب الفلسطينية تم اختيار أعضاء المجلس الوطني الجديد وكانت قيادة منظمة التحرير ممثلة بالمجلس الوطني السابق متجاوبة مع الأمر بل مشاركة فيه، لأنها شعرت أنه لم يعد ممكنا بقاء الأمور على حالها وخصوصا بعد استقالة الشقيري، وهكذا بقرار من المجلس

الوطني تم تعديل المادة (30) من النظام الأساسي وكانت صيغة القرار: "يحل المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في القاهرة بتاريخ 10-7-1968 محل المجلس الوطني الانتقالي السابق لمنظمة التحرير ويمارس جميع الصلاحيات المنوطة به بمقتضى هذا النظام". كانت قاعدة المجلس الوطني تتوسع مع مرور الأيام بحيث لم تعد منظمة أو حركة فلسطينية أو مؤسسة شعبية إلا ممثلة في منظمة التحرير، فالمنظمة لم تكن علبة مغلقة أو إطاراً مقفلاً مقتصرًا على حزب أو أحزاب بعينها، فكل حزب جديد أو اتحاد شعبي جديد يظهر على الساحة يصبح تلقائياً جزءاً من منظمة التحرير التي هي تحالف لكل القوى المناضلة من أجل تحرير فلسطين وهو ما تم تأكيده في نصوص الميثاق .

بعد 1969 باتت المنظمة تمثل فعلاً كل الشعب الفلسطيني بتياراتهم المتعددة - القومية واليسارية والوطنية - أما الفلسطينيون المنضوون في أحزاب دينية وخصوصاً جماعة الإخوان المسلمين وحزب التحرير الإسلامي فكانوا بعيدين عن الانشغالات الوطنية حيث لهم مشروعاتهم الإسلامية الخاص بهم، كما أنهم كانوا رافضين العمل الفدائي بالإضافة إلى خلافهم مع الأنظمة العربية وخصوصاً نظام جمال عبد الناصر. ومن هذه الصفة التمثيلية لم تغلق المنظمة أبوابها أمام أي فلسطيني أو فصيل فلسطيني يسعى للنضال من أجل التحرير، بل ذهب ميثاق المنظمة أبعد من ذلك معتبراً بأن أي فلسطيني هو تلقائياً عضو في المنظمة وهو أمر قد يبدو متناقضاً مع مبدأ حرية الانتماء، ولكن يمكن تفهم هذا الأمر إذا عرفنا بأن المنظمة لم تضع شروطاً للانتماء لها حيث نصت المادة 4 من الميثاق على: " الفلسطينيون جميعاً أعضاء طابعيون في منظمة التحرير الفلسطينية يؤدون واجبهم في تحرير وطنهم قدر طاقاتهم وكفاءاتهم والشعب الفلسطيني هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة".

بالرغم من كل ملاسات وتحديات تأسيس المنظمة إلا أنها استطاعت أن تخرج القضية الفلسطينية من تحت الوصاية العربية وأن تعبر عن الهوية الفلسطينية الجامعة لكل التيارات، حتى وإن وجدت خلافات عقائدية أو أيديولوجية بين فصائل المنظمة فإن قيادة المنظمة والحرص الوطني من الجميع كانا كفيلاً

بتجسير الفجوة بين المواقف أو إدارة الخلافات بطريقة لا تسيء إلى القضية الوطنية .

الأسباب التي صيرت المنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني ،

التالية:-

1-إنها عبرت عن الهوية الوطنية الفلسطينية التي كانت معرضة للتبديد، و أخرجت الشعب الفلسطيني من حالة اللجوء والوصاية واليأس والإحباط وجعلت القضية الفلسطينية قضية شعب يناضل من أجل الحرية والاستقلال.

2-ممارستها الكفاح المسلح في مواجهة العدو، فصفتها التمثيلية للشعب واعتراف العالم بها استمداً من حضورها كحركة تحرر وطني وانطلاقاً من حق الشعوب بتقرير مصيرها الوطني. كان العمل الفدائي داخل الكيان الصهيوني أو عبر الحدود الأردنية واللبنانية أو خارج فلسطين هو ما جعل الشعب الفلسطيني يلتف حول فصائل المقاومة وخصوصاً حركة فتح وبالتالي حول المنظمة عندما سيطرت هذه الفصائل على المنظمة عام 1968، وكان عام 1974 عام الاعتراف بها ممثلاً شرعياً ووحيداً هو عام ظهور إستراتيجية جديدة توفق ما بين المقاومة والنضال السياسي والدبلوماسي.

3-كانت قوة المنظمة مستمدة بالإضافة إلى ذلك من حفاظها على استقلالية القرار الوطني في مواجهة كل التحديات الخارجية. ما كانت المنظمة تستحق صفة الممثل الشرعي والوحيد للشعب لو لم تكن تملك قراراً مستقلاً بالرغم من التحديات والمعارك التي خاضتها المنظمة للحفاظ على استقلالية هذا القرار والمزالق الناتجة عن التفسير السيئ والممارسة الخاطئة أحياناً لاستقلالية القرار.

4-كونها إطاراً جامعاً للكل الفلسطيني مفتوحاً للفلسطينيين جميعاً أفراداً وجماعات بغض النظر عن الأيديولوجيات، ففيها تعايشت مختلف الأطياف السياسية، يسارية وقومية وعلمانية وإسلامية ووطنية، مسلمون ومسيحيون ويهود .

إن منظمة التحرير التي نتحدث وندافع عنها هي المنظمة الملتزمة بالشروط المشار إليها أو التي لم تفقد الإمكانية لتصحيح نفسها لتكون كذلك، منظمة تحرير تحمل وتحمي المشروع الوطني التحرري الذي لم يُنجز بعد، وبالتالي فإن الحق بقيادة منظمة التحرير ليس حكراً على أحد، لا أشخاص ولا أحزاب ، بل ملك لمن يستطيع أن يكون أميناً لما مثله المنظمة ولمن يقدر أن يحمل ويحمي هذا المشروع، كما أن مجرد الانتماء

للمنظمة أو تبوء مواقع قيادية في ظروف تاريخية سابقة لا يمنح شرعية لأحد. إن أي حزب أو قائد أو حكومة لا يمكنه الزعم بالشرعية لمجرد عمله تحت مظلة المنظمة فالتاريخ لا يمنح شرعية سياسية لأحد وكذا الحال فإن الدين لا يمنح شرعية سياسية لأحد، بل الشرعية تُستمد من الالتزام بروح المنظمة وبرنامجها التحرري بكل مضامينه.

المحور الثاني

مقترحات حول إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير

ربطت الورقة المصرية للمصالحة ما بين إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وإنهاء الانقسام بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، وقد تجلّى هذا الربط من خلال اشتراط انتخابات متزامنة للمجلس الوطني والمجلس التشريعي وللرئاسة، وفي ظني سيكون من الخطورة رهن إعادة بناء وتفعيل المنظمة بمآل الانقسام لأن ما جرى في 14 يونيو 2007 ليس بسبب خلافات بين فتح ومعها السلطة من جانب وحماس من جانب آخر، حتى الصورة التي راجت حول كون الخلاف يدور بين مشروع إسلامي تقوده حركة حماس ومشروع وطني تقوده حركة فتح لا تعكس الواقع تماماً أو لا تعبر عن كل المشهد، بل كانت تسويقاً للخلاف يخفي حقيقة المخطط، ويضيف شرعية ما على كل طرف، حيث يسمح لحماس بأن تزعم بأنها تمثل المشروع الإسلامي الجهادي، ويسمح لحركة فتح والسلطة للزعم بأنهما يمثلان المشروع الوطني. ما جرى ويجري بشأن الانقسام هو مخطط استراتيجي إسرائيلي شارك فيه بشكل مباشر أو غير مباشر - بعلم ومشاركة من البعض وبجهل من آخرين - من يُفترض أنهم أعداء قيادات من فتح والمنظمة والسلطة، وقيادات من حماس، وإسرائيل وواشنطن، ولعبت أنظمة عربية دور العراب.

وعليه، لم تكن كل الذرائع التي تقول بها فتح وحركة حماس لتبرير عدم نجاح الحوارات أو للتهرب من المصالحة أو لتبرير الانقسام وما ترتب عليه من تداعيات في الضفة وغزة... لم تكن هذه الذرائع صحيحة. فتح وحماس ومصر الراعية للمصالحة يدركون أن لا مصلحة تنتهي الانقسام إلا ارتباطاً بالتسوية السياسية، فلا ينتظر أن تؤسس المصالحة التي ترعاها الحكومة المصرية، حكومة مقاومة أو حكومة تنقلب على السلطة والتزاماتها، وحتى مصر لن ترعى أو تقبل بمصالحة تؤدي لهذه النتيجة - خصوصاً بعد سيطرة الجيش على السلطة -

،وحيث أنه لا يوجد أفق لنجاح تسوية خطة خارطة الطريق أو أية تسوية سياسية ناجزة ،فلا مصالحة فلسطينية تؤسس لسلطة وحكومة واحدة في الضفة وغزة .

بعد كل ما جرى يجب التفكير بعقلانية وواقعية بمصالحة ولكن ضمن مفهوم جديد وأسس وطنية جديدة خارج استحقاقات التسوية واستحقاقات الصراع على السلطة ،مصالحة تؤسس لمشروع وطني جديد ليس مشروع سلطة وحكومة بل مشروع حركة تحرر وطني ،مشروع يشكل بديلا لنهج التدمير الذاتي الذي تمارسه الفصائل بحق قضيتنا وشعبنا.هذا المشروع حتى يكون وطنيا بالفعل يجب أن يكون مشروع الكل الفلسطيني في الداخل والخارج وهذا يتطلب تفعيل دور نصف الشعب الفلسطيني الذي رُكن على الرف منذ توقيع اتفاقات أوسلو،وان يضع هذا المشروع على سلم اهتماماته رفع الحصار عن قطاع غزة ومواجهة الاستيطان والتهويد في الضفة والقدس.مدخل هذا المشروع ليس بالضرورة الانتخابات التشريعية والرئاسية وليس التوافق على حكومة وحدة وطنية بل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية لتستوعب الكل الفلسطيني،لو تمكنا من بناء منظمة التحرير على أسس جديدة وبقيادة جديدة فسيكون حل بقية القضايا أيسر كثيرا، والورقة المصرية للمصالحة يمكن البناء عليها بعد تعديلها وخصوصا بعد سقوط حكم الإخوان في مصر .

قبل التقدم بمقترحاتنا حول آلية إعادة بناء المنظمة ، لنا أن نتساءل : ماذا لو أعلنت حركتا حماس والجهاد عدم رغبتهما بالانضواء في منظمة التحرير من منطلق أنهما تمثلان مشروعا إسلاميا متعارضا مع المشروع الوطني الذي تمثله المنظمة ؟ أو ماذا لو فشلت الحوارات حول تطوير منظمة التحرير ؟ . هل ستبقى منظمة التحرير على حالها من العجز والفشل حيث اللجنة التنفيذية شاهد زور على ما يجري ؟ ولماذا لا تفكر الفصائل المنضوية الآن في المنظمة في تطوير وتفعيل المنظمة لمواجهة التحديات الجسام التي تواجه القضية الوطنية كالمفاوضات وغيرها ؟ .إن انتظار دخول حماس والجهاد للمنظمة حتى يتم تفعيلها إنما يثير كثيرا من الشكوك صلاحية المنظمة القائمة في التصدي للمهام الكبيرة التي تواجه القضية الوطنية بل قد تشكل في شرعية كل تصرفاتها .

إعادة بناء منظمة التحرير يعني التعامل مع شعب قوامه أكثر من اثني عشر مليون فلسطيني في الداخل وفي الشتات، يتطلب تفعيل دور نصف الشعب الفلسطيني الذي رُكن على الرف منذ توقيع اتفاقات أوسلو دون تجاهل الأوضاع في غزة والضفة، الأمر الذي يتطلب أن تضع المنظمة الجديدة على سلم اهتماماتها رفع الحصار عن قطاع غزة ومواجهة الاستيطان والتهويد في الضفة والقدس. لن تنجح أية مصلحة أو شراكة سياسية أو مشروع وطني إن بقي أي فصيل فلسطيني خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية، لأن منظمة التحرير ليست حزبا أو فصيلا بل الكيانية السياسية التي يعترف بها العالم اجمع. منظمة التحرير الجديدة يجب أن تعيد الاعتبار للأبعاد القومية والإسلامية والدولية للقضية الفلسطينية على أسس جديدة لا تجعل المشروع الوطني ومجمل القضية ملقاة بهذا البعد أو ذلك.

انطلاقا من التفاهات والاتفاقات التي تمت بين حركتي فتح وحماس ووافقت عليها غالبية الأحزاب والقوى السياسية، ومع افتراض جدية الرغبة عند حماس والجهاد في دخول منظمة التحرير، ومع افتراض أن الأحداث الأخيرة في مصر لن تؤدي لفتح ملف المصالحة مجددا أو تأجيل تنفيذه لحين استقرار الأوضاع في مصر راعية ملف المصالحة. نقدم المقترحات التالية حول آلية إدماج حركتي حماس والجهاد الإسلامي والمبادرة الوطنية في منظمة التحرير:-

1- التراضي والتوافق بديل عن الانتخابات

بالرغم من أن الانتخابات عنوان رئيس للديمقراطية وهي المقياس الأول على شرعية من يتولى السلطة والحكم في الأنظمة الديمقراطية المستقرة، إلا أن آلية الانتخابات ليست مدخلا وحيدا لحل الإشكاليات السياسية لشعب يخضع للاحتلال ومنقسم انقساماً حاداً أيديولوجياً وجغرافياً، وقد رأينا كيف أن نتائج انتخابات يناير 2006 بدلا من أن تحل استعصاءات النظام السياسي زادت الأمور سوءاً وأدت إلى حرب أهلية ثم الانقسام الذي

نعيشه اليوم وما يجري في مصر بعد ثورة 30 يوليو يبين عقم الانتخابات لوحدها في حل إشكالات النظام السياسي. لذا نرى أن التوافق والتراضي مدخل

يجب التفكير به وأخذ بعين الاعتبار في عملية إعادة بناء المنظمة إلى حين توفر الظروف المناسبة للانتخابات .

2- مجلس تأسيسي للإشراف على عملية إدماج حماس والجهاد الإسلامي والمبادرة الوطنية في حالة تعثر إجراء الانتخابات كما نصت على ذلك ورقة المصالحة، يمكن إبداع طرق أخرى لتجديد المجلس الوطني، وأول وأهم سؤال يجب التصدي له في سياق الحديث عن إعادة بناء واستنهاض منظمة التحرير هو الجهة التي ستتولى تلك المهمة، فإذا كانت الأحزاب والسلطان والحكومتان مأزومين بل تحملها الجماهير مسؤولية الأزمة فكيف يمكن الاطمئنان إليها لتقوم بعملية إعادة البناء ؟ .

الآلية التي نراها للقيام بمهمة إعادة البناء هي توسيع الإطار المؤقت المكلف ببحث تطوير منظمة التحرير الذي تم الاتفاق عليه في القاهرة من خلال إشراك ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني والاتحادات الشعبية وشخصيات وطنية أكاديمية ومهنية من الداخل والخارج ليصل العدد حوالي المائة عضواً ، وتكون عملية التوسيع بالتوافق كما جرى مع الأعضاء الأوائل للإطار المؤقت ، على أن لا تزيد نسبة ممثلي الأحزاب والفصائل عن نصف أعضاء الإطار القيادي الجديد.

يصبح الإطار الجديد الموسع بمثابة (مجلس تأسيسي) تُشكل من داخله لجنة تسمى (لجنة الميثاق) - ويمكن الاستعانة إن دعت الضرورة بشخصيات قانونية فلسطينية وعربية وإسلامية - تقوم بوضع مسودة الميثاق الوطني الجديد - ويمكن الاستفادة في ذلك من وثيقة الوفاق الوطني ومجمل تفاهات المصالحة - ، ويتم عرض مشروع الميثاق الجديد على المجلس التأسيسي لأخذ المصادقة عليه ويجب أن تكون المصادقة أو التصويت بثلاثي أعضاء المجلس التأسيسي، بعدها يتم انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية من داخل المجلس التأسيسي .

وفي حالة تعثر إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني كما نصت على ذلك وثيقة المصالحة يصبح المجلس التأسيسي أو الإطار القيادي المؤقت الموسع بمثابة المجلس الوطني الفلسطيني الجديد. و يمكن لهذا المجلس أن يقترح مسمى بديلاً لمنظمة التحرير إن لزم الأمر ويتم مراسلة الأمم المتحدة

والمنظمات الإقليمية والعربية لاعتماد المسمى الجديد، أيضا إعادة صياغة وتحديد علاقة منظمة التحرير بالسلطة الوطنية والدولة التي اعتمدت كمراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولمزيد من الضمانات نقترح مشاركة ، بالحضور الرمزي فقط، لمرمطين عن جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة في كل خطوات عملية إعادة البناء باعتبار المنظمة عضو في هذه المنظمات .

ونظرا لان شعبية الفصائل غير ثابتة حيث تؤثر أحداث طارئة وغالبا خاضعة لاعتبارات خارجية ،على ارتفاع وانخفاض شعبيتها - بالنسبة لحركة حماس :مقاومة وضحايا ردا على عدوان إسرائيلي ،صعود وتراجع الإسلام السياسي،وبالنسبة لحركة فتح : الموقف من المفاوضات،الوضع المالي للسلطة ،صدور قرارات دولية ،فإننا نقترح المساواة في المقاعد بين حركتي فتح وحماس ،والمساواة في المقاعد بين الجبهة الشعبية والجهاد الإسلامي .و في حالة إجراء انتخابات تشريعية داخل الضفة وغزة لاحقا يصبح أعضاء المجلس التشريعي أعضاء في المجلس الوطني - وهذا يفترض أن لا يرشح نفسه لعضوية التشريعي من كان عضوا في المجلس الوطني - وبالتالي فإن الانتخابات التشريعية ستتغير من أحجام ووزن الأحزاب داخل المجلس الوطني .

3- تحديات الإدماج المتعلقة بالجوانب الأمنية

في حالة إدماج حركتي حماس والجهاد الإسلامي في منظمة التحرير ستبرز تحديات لها علاقة بالمليشيات والأجهزة الأمنية للفصائل.حركة حماس تملك أجهزة أمنية في قطاع غزة وكذلك ميليشيات وقوات مسلحة كبيرة العدد ،وكذلك الأمر بالنسبة لحركة الجهاد الإسلامي في القطاع حيث تتوفر على آلاف المقاتلين وقطع السلاح ،وكلا الحركتين لهما عقيدة عسكرية معادية لإسرائيل، وحركة فتح تشرف على الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية ولها عقيدة عسكرية غير معادية لإسرائيل بل يوجد تنسيق أمني مع إسرائيل بمقتضى اتفاقية أوسلو .

هذا الوضع لم يكن موجودا في عملية التحول التي شهدتها المنظمة عام 1968 ،حيث لم تكن هناك سلطة سياسية داخل الأراضي المحتلة ولا تنسيق أمني ولا أجهزة وجيوش تمارس عملها بشكل علني. ومع ذلك كان لكل فصيل قواته

الخاصة وعلاقاته الخارجية الخاصة ، في تلك المرحلة تم حل إشكال تعدد الميليشيات والجماعات المسلحة من خلال تشكيل (مجلس الكفاح المسلح الفلسطيني) الذي تنضوي داخله كل القوات العسكرية ويخضع المجلس لقيادة مشتركة تمثل كل الجماعات المسلحة. ونرى انه يمكن راهنا وفي إطار منظمة التحرير الجديدة إعادة تشكيل مجلس الكفاح المسلح - أو أي مسمى آخر - وتشكيل قيادة مشتركة مقرها خارج الأراضي المحتلة تشرف على جميع الأجهزة الأمنية والجماعات المسلحة التابعة لفصائل منظمة التحرير، حتى في حالة الانقسام الراهنة يمكنها وضع آلية لتحديد مهام الأجهزة الأمنية في الضفة وغزة والتنسيق بينها إلى حين إنهاء الانقسام .

خاتمة

بعد توقف المقاومة المسلحة بعد توقيع حماس والجهاد لهدنة مع إسرائيل، ومع متغيرات المعادلة الشرق أوسطية بعد سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر وانكشاف كثير من أوهام (الربيع العربي) . كل هذا سيضعف من مكانة حركة حماس وقد يدفع أطراف فلسطينية وخصوصا حركة فتح إلى إعادة النظر في تفاهات المصالحة المتعلقة بإعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، ونعتقد أن حركة حماس ضيعت فرصة تاريخية لدخول منظمة التحرير من موقف القوة عندما كانت المعطيات الداخلية والظروف العربية والإقليمية في صالحها.

مع ذلك إن لم يتم تدارك الأمر بالمصالحة الإستراتيجية على قاعدة إعادة بناء وتفعيل المنظمة لينضوي فيها كل الأحزاب والحركات السياسية، فسيسير النظام السياسي نحو مزيد من التفكك. حركة فتح لن تبقى موحدة وكان المؤتمر السادس بداية التصدع فبعد المؤتمر فقد تنظيم حركة فتح كينونته كحركة تحرر وطني، وحركة حماس ستشهد مزيدا من الانحسار كلما توغلت في السلطة والحكم واستمرت ملتزمة بالتهدة، وقد تشهد انقسامات داخلية وخصوصا بين تيار وطني وتيار أممي مرتبط بجماعة الإخوان المسلمين وتيار سينحو نحو التطرف . بطبيعة الحال لن يكون مصير بقية القوى السياسية بالأفضل، وقد نشهد ظهور

العديد من التيارات أو الأحزاب بمسميات المستقلين أو أية مسميات أخرى يقودها رجال أعمال ورجال دين، إلا أن هذه القوى لن تشكل استنهاضا للحالة الوطنية بل ستزيد من التيه ومن فرص تدخل أطراف خارجية .

التخوفات الأكثر مأساوية هي فقدان ما تبقى من الضفة، وقد نشهد قريباً حرباً أهلية في قطاع غزة وخصوصاً بعد سقوط - أو إسقاط - حكم الإخوان في مصر. إسرائيل لن تمكن الفلسطينيين من دولة ذات سيادة في الضفة الغربية، وحتى تبعد الأنظار عما يجري في الضفة وحتى تلهي الفلسطينيين وترضي أصدقاءها ممن لهم تطلعات سلطوية غير قادرين -أو غير مسموح لهم- تحقيقها في الضفة، فستخلق المناخ المناسب لفتنة وحرب أهلية في القطاع، كما سبق وهيات المناخ لـ (الانقلاب) الذي أقدمت عليه حركة حماس في يونيو 2007. حرب أهلية حول من يحكم قطاع غزة: حركة فتح أم حركة حماس؟ وقد تشارك جماعات أخرى في هذه الحرب، كما سيكون للعملاء دور مهم في هذه الفتنة. سكوت إسرائيل عن حكم حماس في الضفة ليس نهائياً أو موقفاً استراتيجياً وليس عجزاً، بل لهدف تكتيكي، وعندما تشعر إسرائيل بأنها حققت هدفها من الانقسام وأن الدور الوظيفي لسلطة حماس في غزة قد انتهى فستعمل على نقل المعركة لقطاع غزة، وهناك غير حركة حماس من تراودهم شهوة حكم غزة، وبعد سقوط حكم الإخوان في مصر باتت المنطقة مفتوحة على كل الاحتمالات .

الإسلاميون ومنظمة التحرير الفلسطينية

جدل الفكرة وأفق الرؤية

د. أحمد يوسف

"منظمة التحرير الفلسطينية من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية، ففيها الأب أو الأخ أو القريب أو الصديق، وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه، فوطننا واحد وعدونا مشترك".

- المادة السابعة والعشرين من ميثاق حركة حماس

مقدمة تاريخية لابدّ منها

عندما شرع السيد أحمد الشقيري (رحمه الله) بالتحرك لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في بداية الستينيات، ذكر كما جاء في كتابه - من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء - أنه "تجاوز مع مختلف العقائدين؛ مع البعثيين والقوميين العرب والشيوعيين والإخوان المسلمين، وجبهات فلسطينية متعددة ومنظمات أخرى، ووصف ذلك بقوله: "كان موقف هذه المنظمات يتراوح من المعارضة العنيدة إلى راقب وانتظر، فقد كان البعثيون يرون الكيان الفلسطيني العوبة بيد عبد الناصر... وكان موقف جماعة فتح موقف المراقبة، وكان الشيوعيون لا يهضمون تحرير فلسطين، ويخاطبونني وألسنتهم ثابتة في حلق موسكو؛ منطلقاً وجدلاً وفلسفة، وكان "الإخوان المسلمون" لا يؤمنون بأية حركة يساهم فيها الرئيس جمال عبد الناصر من قريب أو بعيد، وكان القوميون العرب يتحدثون من خلال القومية

العربية، ولا يؤمنون بتجسيد الشخصية الفلسطينية، وكانت الجبهات والمنظمات الأخرى تسخر من كل عمل يتصل بالجامعة العربية بصورة أو بأخرى".

بالمحصلة؛ لم يستطيع السيد أحمد الشقيري (رحمه الله) من إقناع الجميع، واستمر الهجوم على الكيان الفلسطيني الذي لم يولد بعد، تحت شعارات: "كيان غير ثوري - صنيعة الجامعة العربية - الكيان لا يبنى من فوق بل من تحت - الكيان الفلسطيني لا يفرضه الملوك والرؤساء، فهو يجب أن ينبع من إرادة الشعب - إن الذي يريد أن يبنى الكيان الفلسطيني يجب أن يقيم في مخيمات اللاجئين لا في فندق سان جورج في بيروت".

كان هذا هو الموقف من منظمة التحرير، وهو موقف بالغ الالتباس وموغل في التشكيك، ومدعاة للإحباط، ولولا الحماس الذي لقيه الشقيري (رحمه الله) في المخيمات الفلسطينية، وخاصة في قطاع غزة، وهتافات الحشود: "يا شقيري بدنا سلاح"، والتي سمعتها تدوي في جميع أرجاء القطاع، وشاركت فيها عندما زارنا في مدينة رفح قبل نكسة عام 67م بشهور، حيث ألقى خطبة عصماء ألهمت حماس الجماهير في ساحة ملعب البلدية، والذي اكتظ بالألاف من الشباب والشيوخ في عرس وطني ما تزال ذاكرتي عامرة بمشاهده والكثير من تفاصيل أحداثه.

الإخوان في فلسطين ومنظمة التحرير: مسيرة ووقفات

منذ أواخر الخمسينيات، كانت مواقف الحركة الإسلامية وعلاقاتها متوترة مع أولئك الذين تحركوا من داخل تنظيم الإخوان المسلمين الفلسطيني في الخارج ليؤسسوا حركة فتح.

لاشك أن عناصر الحركة التي غادرت قطاع غزة في الخمسينيات والستينيات إثر الاستدعاءات الأمنية والملاحقات المتكررة لها قد وجدت في بلدان الخليج العربي مكاناً آمناً تأوي إليه، وقد وفر لها البيئة التي شجعتها على التفكير بضرورة قيام حركة تحرر وطني،

تعمل من أجل تحريك الأمة وحشدتها بهدف تحرير الوطن السليب من براثن الاحتلال الصهيوني البغيض.

لا يمكن لمن يقرأ تاريخ تلك المرحلة - بإنصاف - أن يشكك في توجهات تلك المجموعة أو يطعن في نواياها.. نعم؛ ربما أخذ الخلاف بُعداً أوسع في مداه من كل التوقعات، حيث كانت النقاشات في البداية ذات طابع فكري، حاول فيه أولئك الأخوة إقناع جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين وشدها إلى مربع الرؤية التي تبلورت لهم، ولكن كان الموقف والقرار لدى الإخوة في قيادة التنظيم - آنذاك - أن هذا المشروع لن يُكتب له النجاح؛ لأن النظام العربي سيعيق تحركاتهم على أرضيه، كما أنه لن يسمح لهم بممارسة الكفاح المسلح عبر حدوده مع دولة الاحتلال، باعتبار أن ذلك يمكن أن يشكل تهديداً لمصالحه وكيانه السياسي.

على أية حال، انتهت المجادلات أو السجالات الفكرية إلى خروج تلك المجموعة الإسلامية من التنظيم، حيث توسع بعد ذلك مجال عملها وطرائق حشدتها لمشروعها الوطني، وتمكنت من استقطاب الكثير من الشخصيات الفلسطينية المقيمة في دول الخليج.. وفعلاً كانت تلك النواة المكونة من: خليل الوزير، صلاح خلف، سليم الزعنون، محمد يوسف النجار، سعيد المزين، رفيق النتشة، محمود عباس، إضافة إلى إخوانهم في الحركة الوطنية؛ ياسر عرفات، صلاح خلف، هاني الحسن، كمال عدوان، فاروق القدومي... الخ هي أول من قام بإنشاء حركة التحرر الوطني (فتح) في العام 1965م.

وحسب رواية د. عبد الله أبو عزة في كتابه (مع الحركة الإسلامية في الدول العربية) فإن اعتراض الإخوان لم يكن على الفكرة من حيث المبدأ، وإنما كان وجه الاعتراض هو على الخطة والأسلوب، "إذا اعتبروا أن الخطة مبنية على كثير من التخيلات غير الواقعية، ولذلك فإنها لن توصل إلى هدف التحرير، كما رأوا فيها فتحاً لمعركة من غير أن تكون القوى الأساسية مستعدة لها.. وبناء على الدرس الذي تعلمناه من عدوان سنة 1956م، فإن

هناك احتمالاً كبيراً بأن تقدم إسرائيل على احتلال قطاع غزة والضفة الغربية، فيما لو تطورت اشتباكات الحدود إلى حرب لم تهتئ الدول العربية نفسها لها. وبذلك تكون القضية قد انتكست، ويكون هدف التحرير قد أصبح أبعد وأصعب منالاً".

وأضاف أبو عزة قائلاً: "إن الإخوان الفلسطينيين كانوا على استعداد لتجميد نشاطهم الإسلامي وتحويل تنظيمهم إلى العمل من أجل تحرير فلسطين، مع إبعاد أية مظاهر قد تربطهم بالإخوان أو بالنشاطات الإسلامية، بشرط واحد فقط؛ هو أن يقتنعوا أن الخطة ستؤدي إلى تحقيق هدف التحرير، فإذا لم يتوفر هذا الشرط بدرجة يقينية فليس أقل من أن يتوفر بدرجة ترجيحية. أما أن يتخلوا عن حركتهم ودعوتهم لمجرد تصورات خيالية يستحيل تحقيقها في عالم الواقع فذاك مالا يرضونه".

وقد توصل الإخوان إلى أن "المشروع سيواجه بعدد من العقبات الكأداء التي لا يمكن تجاوزها، وأنه ينطوي على مخاطر لا تؤدي إلى ضياع الجهد والوقت والمال فحسب، وإنما ترجع بالقضية الفلسطينية نفسها إلى الوراء وتؤخر عملية التحرير".

لم تتوقف القضية عند هذا الحد، بل أخذت أبعداً أخرى أشار إليها د. عبد الله أبو عزة بالقول: "غير أن المشكلة لم تنته بهذا الحسم الذي توصل إليه الإخوان الفلسطينيون عام 1961م، فقد حسموا بقرارهم المشكلة داخل الصف الإخواني، بيد أن المواجهة استمرت بين تنظيم الإخوان المسلمين من ناحية وتنظيم فتح من الناحية الأخرى. ولم تجر تلك المواجهة في صورة حرب للقضاء على الطرف الآخر، ولكنها جرت في صورة ضغط مستمر، ومحاولات دائبة من جهة فتح لانتزاع أفراد إخوانيين من تنظيمهم وتشكيكهم في قياداتهم.. أما في الجانب الإخواني، فقد ظل الإخوان في دفاع لا يتزعزع عن تنظيمهم وعن أنفسهم، وظلوا يبذلون جهداً متواصلاً لتحسين أفرادهم على النحو الذي أوجزناه. وقد حصر الإخوان ردود فعلهم في هذا الإطار الدفاعي، انطلاقاً من أنهم لم يكونوا يعارضون أهداف فتح أو أشخاص قادتها، بل كانوا غير مؤمنين بواقعية المشروع ولا

بصلاحية الخطة المطروحة لتنفيذه.. وكان نص قرارهم النهائي هو أن الإخوان لا يعادون فتح ولا يعارضونها أو يحاربونها، ولكنهم غير مقتنعين بمخطتها ولا يتعاونون معها.

بعد عام من معركة الكرامة بالأردن، اختير الأخ ياسر عرفات (رحمه الله) رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية في العام 1969م، حيث نجحت حركة فتح في بسط سيطرتها على المنظمة، ومدّ أجنحة نفوذها على كل فصائل العمل الوطني المنضوية تحتها.

في أواخر الستينيات، حاول "الإخوان المسلمون" في الأردن ترميم علاقتهم بحركة فتح وبمنظمة التحرير، حينما فتحوا باب التطوع لكوادر الحركة الإسلامية للالتحاق بالعمل المسلح، والذي كان الأردن - بعد نكسة 67 - منطلقاً له.. وقد احتضنت الثكنات التي أقامها الإخوان - وعرفت باسم "معسكرات الشيوخ" - الكثير من أبناء الحركة الإسلامية الذين وفدوا من بلدان عربية وإسلامية مختلفة، ليشاركوا في معركة تحرير بيت المقدس، وفك قيد المسجد الأقصى الأسير.. وقد أقام الإخوان علاقة تنسيقية جيدة مع حركة فتح، من حيث التسليح والتدريب لكوادرها الإسلامية.

ومع أحداث أيلول الدامية من عام 1970م، رحل "مقاتلو الثورة" إلى لبنان، وانفضَّ سامر "معسكرات الشيوخ"، وعاد الخلاف في تفسير وقائع الأحداث، حيث اتخذ الإخوان قراراً بعدم التورط والدخول في الصراع الدائر بين "مقاتلي الثورة" والنظام الأردني، باعتبار أن هذه ليست هي معركتهم أو أرض الوغى التي جاءوا يطلبون الشهادة على ثراها.

خلال فترة السبعينيات - ومعظم سنوات الثمانينيات - كانت معظم انشغالات الإخوان في فلسطين تصب في ساحة العمل الدعوي، وضرورة بناء تنظيم قوي متماسك، يمكن أن يشكل رأس الحربة لأية مواجهات قادمة مع كيان الاحتلال العاصب للأرض الفلسطينية.

وفي محاولات الحركة الإسلامية في قطاع غزة تثبيت استحقاقاتها النضالية، وتكوين فضاء سيادي لها داخل الساحة الطلابية والأكاديمية في مطلع الثمانينيات، وقعت الكثير من

المواجهات داخل ساحات الحرم الجامعي، أصيب فيها الكثير من الطلاب واغتيل د. إسماعيل الخطيب القريب جداً من التيار الإسلامي على يد بعض عناصر الشبيبة الفتحوية.. وتجدر الإشارة هنا إلى أن حالة الاشتباك قد تسبب فيها أيضاً رغبة منظمة التحرير في تقوية مواقعها التي تضررت بعد انتقال مركز الثقل داخل الحركة الوطنية من الخارج إلى الداخل بعد خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان كأحد تداعيات حرب 1982م، حيث كان هناك فراغ سياسي على الساحة الفلسطينية حاولت الحركة الإسلامية ملأه، وهو ما آذن ببدء المواجهات بينهما.

ومع انتفاضة الحجارة في ديسمبر 1987م، اشتد الخلاف داخل الساحة النضالية الفلسطينية بين القوى الإسلامية والوطنية، حيث أرادت حركة حماس - مع انطلاقها - إثبات الحضور الإسلامي في فعاليات الانتفاضة، والتأكيد على قدرتها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وتحقيق إنجازات على أرضية الفعل المقاوم، حيث إن أوزان التنظيمات كانت تقاس بعدد شهدائها وأسراها في سجون الاحتلال.

وفي مشهد حاولت فيه القوى الوطنية الاستئثار بساحة العمل النضالي، وقعت الكثير من الخلافات والملاسنات وتوجيه الاتهامات، حيث أفردت كل جهة نصوصها الجارحة واتهاماتها للتشهير بالآخر.

ومع توقيع اتفاقية أوسلو في أغسطس 1993م، ومجيء الألاف من مقاتلي الثورة إلى قطاع غزة، حاول الرئيس ياسر عرفات (رحمه الله) استيعاب الإخوان وحركة حماس تحت عبايته، إلا أنه لم ينجح في ذلك، بسبب تصادم برنامجيه السياسي مع ما كانت ترى فيه حماس حقاً مشروعاً لا يمكن المساومة عليه؛ وهو استمرار المقاومة المسلحة ضد الاحتلال؛ أي أن قيادة حماس في النهاية رفضت محاولة الرئيس ياسر عرفات؛ باعتبار أنها كانت محاولة لطى أشرة الحركة وتدجين مشروعها الجهادي.

في عام 1996م، تعاظمت الخلافات بين الطرفين، وأخذت طابعاً استفزازياً، حيث شنت السلطة الفلسطينية التي تقودها حركة فتح حملة اعتقالات واسعة، طالت معظم قيادات حركة حماس وشخصياتها الاعتبارية والإخوانية العريقة، مما عاظم من حالة الخصومة السياسية والتي راكمت فيما بعد - للأسف - عداوات وكراهية كان من الصعب تجاوزها أو نسيانها، وربما كانت أحد الأسباب وراء إخفاق الطرفين - بعد فوز حركة حماس في انتخابات يناير 2006م - في التوصل إلى شراكة سياسية.

محاولات ضم حماس لمنظمة التحرير

في أدبياتنا الإسلامية لم تكن هناك أية طروحات تتادي بأن تكون حركة حماس بديلاً لمنظمة التحرير، وقد ذكرت ذلك في كتاب (حماس: حدث عابر أم بديل دائم)، الصادر في مطلع التسعينيات، حيث أشرت إلى أن هذه المسألة هي قضية متروكة للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، ولكن المطلوب هو أن تتوسع المنظمة لكي تكون إطاراً جامعاً للهوية الفلسطينية بكل ما يعنيه ذلك من ضرورة استيعاب التيار الإسلامي داخلها باعتبارها الحاضنة الوطنية للجميع.

وقد جرت الكثير من اللقاءات في اليمن (1988م) والسودان (1990م) والتي شاركت فيها قيادات من حركتي فتح وحماس، مثل: الرئيس ياسر عرفات وأكرم هنية والدكتور موسى أبو مرزوق والدكتور خيرى الأغا، وأخرى في القاهرة وعمان عام 1993م، بهدف التوصل لتفاهات حول دخول حركة حماس لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن تباعد المواقف حول نسبة التمثيل حالت دون تحقيق ذلك.

حماس تتهيأ لدخول المنظمة

بعد نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية في يناير 2006م، وتشكيل الحكومة العاشرة برئاسة الأخ إسماعيل هنية، بات الحديث عن دخول حركة حماس لمنظمة التحرير أمراً محسوماً، وغدت المسألة بيد الرئيس (أبو مازن) للشروع في كيفية استيعاب حركتي

حماس والجهاد الإسلامي داخل إطار المنظمة، كي تصبح ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني.

ومن الجدير ذكره، أن الحديث عن عملية إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير - كي تعبر عن الكل الوطني والإسلامي - لم يتوقف منذ إعلان القاهرة في 30 مارس 2005م، ووثيقة الوفاق الوطني في يونيو 2006م، واتفاق مكة في فبراير 2007م، واتفاق المصالحة في مايو 2011م.. ولكن - للأسف - ظل هذا الباب موصداً ولم تُنفذ أي من هذه الاتفاقيات، ورغم الحديث أكثر من مرة عن ترتيب لقاءات بهدف فتح هذا الملف، والسبب كما أورده د. محسن صالح في كتابه (أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والأفاق المحتملة)، هو أن قيادة حركة فتح كانت - وما تزال - تحاول إبعاد ملف المنظمة عن عملية تغيير حقيقي، في الوقت الذي تركز فيه أكثر على الملفات المرتبطة بالسلطة الفلسطينية.

لقد أظهرت حركة حماس استعدادها لدخول المنظمة، وتركت مسألة حجم تمثيلها للحوارات التي ستدور بين مختلف الأطراف والفصائل.. لقد تراضى الجميع - الكل الوطني والإسلامي - على مرجعية منظمة التحرير الفلسطينية، ولم تعد هذه المسألة إشكالية تدور حولها النقاشات.. ففي حوار مطوّل أجرته صحيفة السبيل الأردنية بعنوان: الفكر السياسي لحركة حماس، عام 2012م، عبر الأخ خالد مشعل (أبو الوليد)؛ رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، عن ذلك بالقول: "لقد قبلنا نحن وغيرنا أن تكون المرجعية الوطنية هي منظمة التحرير، بل نرحب بذلك ونسعى إليه بقوة، خاصة أننا توافقنا فلسطينياً على ذلك مراراً، ولكن الأمر يقتضي إصلاحها وإعادة بنائها ليدخلها الجميع؛ كي تعبر عنا جميعاً وعن شعبنا وقضيتنا.. فلا معنى لمرجعية وطنية لا يشارك فيها الجميع، ولا تسير بالتوافق العام، وبناء مؤسساتها ديمقراطياً. إن مرجعية الأمر الواقع لم تكن ولم تعد مقبولة، ونحن نُصرُّ على بناء مرجعية حقيقية توحد الشعب الفلسطيني، وتضم كل القوى في الداخل والخارج".

وأضاف الأخ أبو الوليد، قائلاً: "نحن ندرك تماماً أن الأمريكيين والإسرائيليين حريصون على طي صفحة منظمة التحرير، ليس لشطب كلمة التحرير التي لا يرغبون بسماعها فحسب؛ وإنما لأنهم يريدون اختزال القضية في الضفة والقطاع، ليسهل حلّها حلاً تصفويّاً يُلغي حق العودة، ويتجاهل حقوق ستة ملايين فلسطيني في الشتات.. ولا شك في أن قيام منظمة التحرير بدورها كمرجعية وطنية حقيقية تضم الجميع، يمثل أحد ضمانات الحفاظ على حق عودة اللاجئين والنازحين، وعلى دور الشتات الفلسطيني في المشروع الوطني".

وفي دراسة أصدرتها بعنوان: (استراتيجية حماس: ملامح ومحددات) في أبريل 2010م، أشرت فيها إلى أن حركة حماس تنتظر إلى منظمة التحرير الفلسطينية كإطار ناظم للحالة الفلسطينية، ويمكن التسليم للمنظمة بأنها غطاء الشرعية الفلسطينية، والممثل الوحيد لشعبنا في حال أعيد بناؤها بشكل ديمقراطي يعبر عن الكل الفلسطيني بشقيه؛ الوطني والإسلامي.. ولقد ذكرت أيضاً بأن منظمة التحرير قد غدت - في الخارج - هي العنوان لشعبنا وقضيتنا، وأن دخول التيارات الإسلامية إلى المنظمة - بعد إجراء الإصلاحات اللازمة داخلها - سيشكل رافعة لها، وسوف يضيف لها امتدادات واسعة إلى ساحات العمل الإسلامي وأروقته السياسية في العديد من البلدان العربية والدول الإسلامية، إضافة إلى مراكز الجاليات الإسلامية ومنندياتها في الدول الغربية، وهي تجمعات ضخمة للإسلاميين ولها تأثير لا يمكن تجاهله في دوائر صناعة القرار في الولايات المتحدة وأوروبا. من هنا؛ تأتي أهمية إصلاح المنظمة وإعادة بنائها لتصبح عنواناً وطنياً للجميع، وممثلاً شرعياً وحيداً لشعبنا بكافة فصائله الوطنية والإسلامية.

حماس والمنظمة: رؤية استشرافية

برغم المسيرة الطويلة والمتعثرة التي صاحبت مواقف الإسلاميين تجاه منظمة التحرير الفلسطينية منذ نشأتها في الستينيات، وكذلك محاولات حركة حماس المتكررة منذ انطلاقتها في ديسمبر 1987م على دخولها، والتي - للأسف - لم تكلل بالنجاح، إلا أن حرص

الحركة على هذا الإطار الوطني الجامع ظل قائماً، حيث لم تتكر الحركة اعتبار منظمة التحرير أنها حاضنة المشروع الوطني ومرجعيته السياسية إلا بسبب غياب التيار الإسلامي من ساحة تمثيلها.

اليوم ليس هناك أية اعتراضات داخل ساحتنا الفلسطينية على مرجعية منظمة التحرير بعد أن أصبح الإسلاميون؛ حماس والجihad الإسلامي، ممثلين داخل "الإطار القيادي المؤقت" للمنظمة في ديسمبر 2011م، وكل ما هو مطلوب الآن هو إصلاحها وإعادة بنائها ونفعلها، حتى لا يختلف عليها أحدٌ بأنها بيت الشعب الفلسطيني، وكي تؤدي دورها في قيادته والدفاع عن هويته الوطنية.

وأختم بتلك الرسالة/الوصية التي أرسلها الشقيري (رحمه الله) إلى أحد أصدقائه في الكويت قبل وفاته بثلاثة أشهر، حيث كتب: "أرجوك أنت وإخواننا في النضال أن تتصبوا أنفسكم حُرّاً على القضية الفلسطينية، وأن تداوموا على نصّح إخواننا الذين أَلَقَتِ المقادير بين أيديهم تولي زمام القيادة الفلسطينية أن لا يفرطوا بأي شبر من وطننا المقدس، ولا ذرة من تراب وطننا الغالي... إن كل تفريط واستسلام يقابله العدو بالمزيد من الأطماع والتوسع والعدوان، وهذه هي وصيتي لشعبنا البطل، أرجو أن تحفظها وتدونها بين أوراقك، وأسأل الله لقادتنا الهدى، ولشعبنا النصر المبين".

اليوم وفي الذكرى الرابعة والثلاثين لوفاة الزعيم أحمد الشقيري؛ الإنسان والمفكر والمناضل السياسي، أبعث برسالته تلك إلى كل قادتنا السياسيين، وعلى رأسهم الرئيس محمود عباس والأخ خالد مشعل من باب "وَدَكَّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ".

منظمة التحرير الفلسطينية

النشأة والمسيرة

السفير الدكتور عمر محمود شلايل

مقدمة:

دخل الجيش البريطاني فلسطين في 1917/10/31، حاملاً مشروعه الصهيوني تنفيذاً لوعده بلفور في 1917/11/2، بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين متبعة ارهاصات سياسية بدأت بمؤتمر الصلح في باريس في 1919/1/18، ثم مؤتمر سان ريمو في بريطانيا 1920/4/19 الذي وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، ثم صدور صك الانتداب على فلسطين في 1922/7/24، الصادر عن عصبة الأمم آنذاك، واعتراف الأمم المتحدة بدولة إسرائيل في 1949/5/11.

ولكن مع الحراك السياسي الفلسطيني العربي تجاه قضية فلسطين بدأ النظام العربي يدرك أهمية إبراز الكيان الفلسطيني، عندما دعت مصر والعراق في عام 1959 إلى إقامة هذا التنظيم وإجراء المشاورات اللازمة... وصولاً لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

استثمر الشقيري هذا التكليف بعد القمة العربية في جولة شملت الاردن وسوريا والبحرين وقطر والعراق والكويت ولبنان والسودان بعد ان عقد اكثر من ثلاثين لقاء مع تجمعات الشعب الفلسطيني، ناقش فيها إقامة الكيان وميثاقه القومي.

لقد اختارت اللجان التي شكلها الشقيري ممثلي الشعب الفلسطيني لمؤتمر القدس الذين بلغ عددهم 420 عضواً على أساس صفتهم الشخصية لا الحزبية أو التنظيمية، ولكن توزع أعضاء المؤتمر في أربع اتجاهات كما يلي:

1- فريق الشقيري، وهم الأوساط الإقتصادية والاجتماعية العليا وهم في الأغلب المستقلين.

2- فريق القوميين العرب والناصرين الذي كان لهم نفوذاً محدوداً.

3- فريق البعثيون وهم قليلو العدد.

4- فريق فتح، وكان عددهم 15 عضواً على رأسهم ياسر عرفات.

لقد تنازع على انشاء المنظمة تيارات مختلفة تنوعت بين متحفظ على فكرة انشاء كيان مستقل، وبين مؤيد له، وتطميناً للأردن أعلن انه لا يهدف إلى سلخ الضفة الغربية عن المملكة الأردنية الهاشمية ولكن الهدف هو تحرير وطننا المغتصب غرب الضفة الغربية ونحن لا نتعرض للكيان الأردني لا من قريب ولا من بعيد وقال لسنا حكومة ولا نريد أن نكون حكومة ولا نريد أن تكون لنا سيادة وهذا تظميناً للعاهل الأردني.

الشقيري يفتح المؤتمر:

افتتح أحمد الشقيري المؤتمر التأسيسي الفلسطيني الأول في 1964/5/28 بحضور الملك حسين ملك الأردن وأنهى خطابه قائلاً

"إيماناً بحق الشعب الفلسطيني في وطنه وتحقيقاً لإرادة شعبنا وتصميمه على خوض معركة تحرير وطنه، وتحقيقاً لأمنية أصيلة عزيزة من أمانى الامة العربية متمثلة في قرار جامعة الدول العربية و مؤتمر القمة العربي الأول".
و أعلن الشقيري مشروعاً للميثاق القومي مكوناً من 29 مادة وقد حدد الميثاق شعارات ثلاثة هي:

(1) الوحدة الوطنية. (2) التعبئة القومية. (3) التحرير.

القمة العربية الثانية توافق على مقررات اللجنة التنفيذية:

قام وزراء الخارجية العرب بوضع مقررات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير على جدول أعمال القمة العربية التي وافقت عليها، وعارضت كل من المملكة العربية السعودية وسوريا قيام منظمة التحرير الفلسطينية، واغتنم الشقيري موافقة الزعماء العرب في مؤتمر القمة الثاني في الاسكندرية في نهاية عام 1964 على تأسيس وحدات عسكرية في الدول العربية المحيطة بفلسطين وكذلك العراق ورصد أكثر من 90% من موازنة المنظمة لتأسيس ذلك الجيش، وعين اللواء وجيه المدني الذي كان يعمل مع الجيش الكويتي قائداً لجيش التحرير، وفي عام 1965 في شهر مايو تشكلت أول كتيبة في سوريا التي أصبحت نواة قوات حطين وفي العراق تشكلت وحدات عسكرية باسم قوات القادسية أما في قطاع غزة فقد تشكلت قوات عين جالوت، وقد كانت كلمة الفصل في هذه القوات يعود للدول العربية .

الشقيري يبنى المؤسسات الفلسطينية المختلفة:

بنى الشقيري المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية مثل جيش التحرير و الإذاعة ومركز الأبحاث ومكاتب المنظمة و الصندوق القومي الفلسطيني.

أولاً: الصندوق القومي الفلسطيني: يتكون من مجلس إدارة لا يقل عن 11 عضواً في حين ينتخب المجلس الوطني رئيس مجلس ادارة الصندوق من بين أعضائه وكان أول من عين في هذا الموقع: عبدالمجيد شومان.

ثانياً: مركز الأبحاث: قام بتأسيسه الدكتور فايز الصايغ وقد أصدر المركز حتى عام 1981 نحو 340 كتاباً متخصصة في القضية الفلسطينية.

ثالثاً: مكاتب المنظمة: بلغ عدد المكاتب التي افتتحها الشقيري عام 1965 وحده بحوالي خمسين مكتباً وكانت الصين أول دولة تعترف بالمنظمة.

رابعاً: الاتحادات الشعبية: كان اتحاد الطلاب قائماً قبل قيام منظمة التحرير بخمسة سنوات أما اتحاد المرأة و اتحاد العمال فقد قاما في عام 1965 واتحاد الكتاب في عام 1966.

المجالس الوطنية في عهد الشقيري:

1-الأولى في القدس من 5/28 إلى 1964/6/2.

2-الثانية في القاهرة من 5/31 إلى 1965/6/4.

3-الثالثة في غزة من 5/20 إلى 1966/5/24.

بعد انتقادات شديدة وجهت لرئيس المنظمة أحمد الشقيري، من قبل سبعة من أعضاء اللجنة التنفيذية وعدد من الفصائل منها حركة فتح والجهة الشعبية تطالبه بالاستقالة وبعد هزيمة يونيو 1967 استقال أحمد الشقيري من رئاسة المنظمة في 1967/42/17 قبلتها اللجنة التنفيذية في اليوم نفسه وفي اليوم التالي وجهت اللجنة التنفيذية بياناً الى الشعب الفلسطيني تعهدت فيه بقيام مجلس وطني تتمثل فيه ارادة الشعب وتنبثق عنه قيادة جماعية مسؤولة تسعى الى توحيد النضال المسلح وتصعيده وتحقيق الوحدة الوطنية وتعبئة الجهود القومية وتطوير اجهزة المنظمة ، وتولى يحيى حمودة رئاسة اللجنة التنفيذية بالوكالة وهكذا بدأت مرحلة جديدة بعد حرب حزيران 1967 فتحت الابواب امام تعديلات تنظيمية وسياسية.

والدورة الرابعة للمجلس الوطني عقدت بعد استقالة الشقيري ما بين 7/10 و1968/7/17 ومن اهم قراراتها هي :

1- حرية العمل الفدائي من جميع الاراضي العربية المجاورة لفلسطين.

2- تدعيم جيش التحرير وزيادة عدده وتطويره.

3- رفض قرار مجلس الامن رقم 242.

4- اعتبار الكفاح المسلح الطريق الوحيد لتحرير فلسطين.

ومن الانجازات ايضا فصل رئاسة المجلس الوطني عن رئاسة اللجنة التنفيذية وتعديل الميثاق القومي والنظام الاساسي بحيث اصبح المجلس هو الذي يختار اللجنة التنفيذية . وقد ابرز الميثاق الوطني النزعة الفلسطينية بالتمسك بالشخصية الفلسطينية واسقط الميثاق الوطني البند 24 الوارد في الميثاق القومي والذي كان قد حرم المنظمة من ممارسة أي سيادة اقليمية على الضفة الغربية او قطاع غزة او منطقة الحمة . وكذلك جعل البند 13 ان يتم انتخاب جميع اعضاء اللجنة التنفيذية من قبل المجلس الوطني.

الميثاق الوطني بدل الميثاق القومي :

طال التعديل في الميثاق القومي 15 مادة ، وتم الغاء مادتين ، وعدد المواد الجديدة 7 ، وعدد المواد التي بقيت كما هي 11 مادة .

فقد عدلت المادة الاولى لتؤكد على الشخصية المستقلة للشعب الفلسطيني ، والمادة الثالثة على حق الشعب الفلسطيني في وطنه والمادة الرابعة على فلسطينية اللاجئين ، والمادة السادسة اعتبرت ان اليهود الفلسطينيين هم الذين كانوا يقيمون اقامة عادية قبل الغزو الصهيوني. واكدت المادة السابعة على الانتماء لفلسطين اما المادة التاسعة فهي مادة جديدة نصت على اعتماد الكفاح المسلح كاستراتيجية وطريق وحيد لتحرير فلسطين ، والمادة العاشرة وهي مادة جديدة ان العمل الفدائي هو نواة حرب التحرير الشعبية. واعتبرت المادة الحادية والعشرون الجديدة ان الثورة الفلسطينية المسلحة تمثل الشعب الفلسطيني ، وقد حذفت المادة الثانية والعشرين من الميثاق القومي بسبب اقرارها بالتعايش السلمي شرط رفع

الاحتلال والعدوان ، وحذفت المادة اربع وعشرين من الميثاق القومي التي تنفي سيادة المنظمة عن الضفة الغربية وقطاع غزة والحمّة. والمواد " 28 " ، " 29 " ، و" 30 " مواداً جديدة اكدت المادة " 28 " على رفض الوصاية والتبعية ، والمادة " 29 " ان الشعب الفلسطيني صاحب الحق الاول في تحرير واسترداد ارضه والمادة " 30 " تناولت فكرة الجيش الشعبي وان نواته المقاتلون وحمله السلاح.

النظام الاساسي :

اما فيما يتعلق بالنظام الاساسي فقد تم فصل جهة التشريع عن جهة التنفيذ ، كما صار المجلس هو الجهة التي تختار اعضاء اللجنة التنفيذية ، وتقوم اللجنة بانتخاب رئيسها. وجاء في النظام الاساسي المجلس الوطني لمنظمة التحرير والسلطة العليا التي تصنع سياسة المنظمة ومخططاتها. ويتم عقد اجتماع المجلس بطلب من ثلثي اعضائه او بطلب من اللجنة التنفيذية والنصاب القانوني للمجلس وانعقاده بحضور ثلثي الاعضاء، وتتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة وكذلك ينتخب المجلس الوطني من بين اعضائه لجنة تنفيذية من 15 عضواً من بينهم رئيس اللجنة وهي في حالة انعقاد دائم واعضاؤها متفرغون تماماً وهم مسئولون جماعياً وبصفتهم الشخصية كذلك. والنصاب القانوني للجنة حضور ثلثي الاعضاء ومهام اللجنة التنفيذية تمثيل الشعب الفلسطيني و مراقبة أجهزة المنظمة وإعداد التوجيهات واتخاذ القرارات.

نواب المجلس:

يضم المجلس نواباً لحركة فتح وللشعبية وللديمقراطية والصاعقة والقيادة العامة وجبهة التحرير العربية وجبهة التحرير الفلسطينية وجبهة النضال الشعبي والحزب الشيوعي الفلسطيني والنواب المستقلين والطلبة والمرأة والفلاحين والعمال والمحامين والأطباء والمهندسين والمعلمين والفنانين والكتاب والصحفيين.

كان واضحاً في الدورة الرابعة سيطرة حركة فتح على المجلس الوطني الذي كان عدد اعضائه 101 عضواً.

الدورة الخامسة ياسر عرفات رئيساً:

انعقدت الدورة الخامسة للمجلس الوطني في القاهرة من 1 إلى 4 فبراير 1969 دون اشتراك الجبهة الشعبية وقيادة جيش التحرير واسفرت اعمال المجلس عن انتخاب يحيى حمودة رئيساً للمجلس الوطني وانتخاب ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية وكان ذلك بحضور الرئيس جمال عبد الناصر. وقد أقر المجلس التصدي لمشاريع التسوية والتصدي لمحاولات انشاء كيان فلسطيني في الأراضي المحتلة وتوحيد القوى ودعم مؤسسات العمل الشعبي وتأمين مستلزمات الصمود و تأكيد أهمية جيش التحرير في المعركة والاعتماد على الشعب الفلسطيني لتزويد الكفاح المسلح بمستلزماته كافة. بذلك بدأت مرحلة حديثة ولتصبح منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد بإجماع عربي ودولي في الأمم المتحدة وبوحدة وطنية شاملة وبقرار فلسطيني مستقل وبعطاء متواصل عبر مسيرتها النضالية.

وبسبب الخلافات بين قيادة المنظمة والأردن حول مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، احتدم الصدام الى صدام مسلح عامي 1970-1971 مما أدى إلى خروج حركة المقاومة الفلسطينية كلياً من الأردن وفقدت بذلك منظمة التحرير القاعدة الرئيسية لها وبدأت قوات منظمة التحرير ترحف نحو جبال الشيخ لتنتقل منظمة التحرير الفلسطينية إلى لبنان في عام 1972.

البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير :

ومن المفيد موائمة اهداف الحركة الوطنية الفلسطينية مع اهداف امتها العربية بعد حرب 1967 وصدر قرار الامن رقم 242 ، وقد جاء قرار تبني منظمة التحرير لبرنامجها المرحلي في الجلسة الختامية يوم 1974/6/8 في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الذي عقد في القاهرة وجاء ذلك تعبيراً عن تغير بارز في استراتيجية المنظمة ، وتلمسا ادق لتوازن القوى الاقليمية الجديدة ، وقد انهى البرنامج المرحلي مرحلة تاريخية طويلة من عمر الفكر السياسي تميزت برفض منهج المرحلية.

وابرز ما جاء في النقاط العشر في البرنامج المرحلي هو اقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أي جزء يتحرر من ترابنا الوطني.

وتشكلت جبهة الرفض لهذا البرنامج الذي دعا اليها جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في مطلع اغسطس 1974 ، وخلقت انقساماً حاداً في الموقف السياسي الفلسطيني من مؤتمر جنيف والذي لم يقيم احد بدعوة منظمة التحرير اليه.

المنظمة ممثل شرعي ووحيد :

في الفترة ما بين 10/26 الى 1974/10/29 عقد في مدينة الرباط بالمغرب مؤتمر القمة العربي السابع حيث قرر بالإجماع حق الشعب الفلسطيني بالعودة وتقرير المصير وكذلك حقه في اقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني على اية ارض فلسطينية يتم تحريرها.

الامم المتحدة تعترف بمنظمة التحرير :

اعترفت الامم المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثلة للشعب الفلسطيني بالقرار رقم 3210 بتاريخ 1974/10/14 وطلبت الجمعية العامة من الأمين العام ان يقيم اتصالاته مع منظمة التحرير الفلسطينية في جميع الامور المتعلقة بقضية فلسطين وذلك حسب قرار الجمعية رقم 3236 والقرار 3237 بتاريخ 1974/11/22.

عززت الجمعية قراراتها المتتالية بالقرار رقم 2787 بتاريخ 1971/12/6 الذي يقول: "إن الكفاح الشرعي للفلسطينيين في سبيل استقلالهم وتحررهم من الاستعمار وسيطرة الغرباء، والاستبعاد الأجنبي، واستخدام جميع الوسائل المتاحة لهم، يعتبر متوافقاً مع ميثاق الأمم المتحدة".

كما دعت الأمم المتحدة/ الجمعية العامة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثل الشعب الفلسطيني للاشتراك في مداولاتها حول "قضية فلسطين" في

دورتها الـ 29 والقي ياسر عرفات كلمته الشهيرة في 13/11/1974، واسفرت المداولات عن صدور القرارين 3236، 3237 في 22/11/1974 حيث دعا القرار الأول إلى ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة في فلسطين بما في ذلك حق تقرير المصير، وحقه في الاستقلال والسيادة الوطنية، وحقه في العودة والقرار الثاني يعطي منظمة التحرير صفة عضو مراقب.

الدورة السابعة عشر وانهايار التحالفات التقليدية:

عقدت هذه الدورة في عمان في 24/11/1984 وسميت بدورة حرب النصاب وقد أدت الخلافات الفلسطينية والسورية على مختلف القضايا العسكرية والسياسية والإعلامية والتنظيمية إلى شل مؤسسات المنظمة فتوقفت اللجنة التنفيذية عن الاجتماع وازداد ترددي الأرض رغم الحوار الفلسطيني الطويل واتفاق عدن- الجزائر وكان هناك ثلاثة تحالفات:

الأول: تحالف فتح مع جبهة التحرير العربية ، وأبو العباس المنشق عن أحمد جبريل، وعلاقات وثيقة مع الأردن والعراق وساند عودة مصر إلى الصف العربي.

الثاني: التحالف الديمقراطي ويتكون من الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي وغالبية كوادر وأعضاء جبهة التحرير الفلسطينية واتخذ هذا التحالف موقفاً وسطاً في الخلاف الفلسطيني- الفلسطيني ، والسوري الفلسطيني.

ثالثاً: التحالف الوطني: وقد ضم منظمات الصاعقة وأحمد جبريل وجبهة النضال الشعبي إلى جانب المعارضة المنشقة عن فتح واتخذ هذا التحالف موقفاً مؤيداً إلى سوريا.

وقد سميت هذه الدورة بـ "حرب النصاب" حيث قاطعت قوى اليسار المجلس حتى تخلص بالنصاب إلا أن النصاب تحقق في اللحظات الأخيرة. وكانت القرارات الصادرة عن المجلس هي: تطوير العلاقات مع الأردن، كما أحدثت

زيارة ياسر عرفات للقاهرة في 1983/2/22 ردود فعل سورية و ليبية وخشية
روسية من تشكيل محور مصري أردني فلسطيني.

الحرب الأهلية اللبنانية:

في 1975/4/13 قامت الكتائب المارونية في منطقة عين الرمانة في بيروت الشرقية بإطلاق النار على حافلة ركاب فلسطينية عائدة إلى مخيم تل الزعتر في بيروت الشرقية قادمين من بيروت الغربية، وأسفر الهجوم عن مقتل 27 وجرح 29. ثم حاصرت القوات المارونية ثلاثة مخيمات هي: مخيم ضبية وجسر الباشا وتل الزعتر، واضطرت منظمة التحرير الفلسطينية أن تكون طرفاً في الحرب. وفي 1976/1/19 سوريا ترسل قواتها الخاصة إلى لبنان واستمر حصار تل الزعتر 52 يوماً.

محاصرة المخيمات الفلسطينية دفع بحركة فتح القوة الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تقف إلى جانب الحركة الوطنية اللبنانية مع بقية التنظيمات الفلسطينية في معركة الجبل، واستطاعت السيطرة على 80% من الأراضي اللبنانية.

الجيش السوري يدخل لبنان:

في 1976/6/1 الجيش السوري يدخل إلى لبنان لاحتواء منظمة التحرير وحلفائها الذين كانوا على وشك الحاق الهزيمة بالمليشيات المسيحية، واتسع الهجوم السوري، وقاوم مخيم تل الزعتر 119 يوماً قبل أن يسقط وبلغ عدد الشهداء في تل الزعتر ما يقرب من 3000 آلاف شهيد وتم تسوية المخيم بالأرض.

في يوم 1976/9/28 الجيش السوري يهاجم قوات منظمة التحرير وبعد مواجهات استمرت أربعة شهور، سيطر الجيش السوري على 75% من أراضي لبنان.

الدعوة لقمة سداسية:

في 1976/10/16 دعت المملكة العربية السعودية إلى قمة سداسية عقدت في الرياض حضرها الملك فهد والأمير صباح السالم الصباح وإلياس سركيس وحافظ الأسد وأنور السادات، وياسر عرفات. وأقرت هذه القمة تشكيل قوات عربية سميت قوات الردع ودعت لوقف إطلاق النار وتطبيق اتفاق القاهرة، ولم يتم دعوة كمال جمبلاط، وعقدت بعدها في 1976/10/25 قمة في القاهرة صادقت على قرارات القمة السداسية.

وكانت قوات الردع هي غطاء كامل للقوات السورية التي شكلت أساس هذه القوة. وفي 1977/3/16 اغتيل كمال جمبلاط قائد الحركة الوطنية اللبنانية.

وفي الدورة الثالثة عشر تقرر منظمة التحرير فتح الحوار مع القوى الديمقراطية اليهودية في الداخل والخارج. وفي 1977/7/31 ومنعاً لانفجار الأزمة من جديد بين منظمة التحرير والسلطة اللبنانية تم توقيع اتفاقية شتورا لتنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان وتسليم أسلحتهم الثقيلة.

منظمة التحرير تتعرض لضرب وجودها كاملاً في

لبنان:

في 1977/11/19 كانت زيارة الرئيس المصري الراحل أنور السادات للقدس فاتحة تطورات كبيرة في الشرق الأوسط، وأدت إلى انقسام حاد في الوطن العربي وتداعيات خطيرة على مجمل أوضاع منظمة التحرير الفلسطينية.

الجامعة العربية تنقل مقرها إلى تونس:

وعندما وقعت كامب ديفيد في مارس 1978، وخلق انقساماً حاداً في الموقف العربي، تم عقد قمة بغداد في 1978/11/15 بحضور الدول العربية جميعها ما عدا مصر، وأخذت قرارات من أهمها رفض الاتفاقية وتجميد عضوية مصر في الجامعة العربية ونقل مقر الجامعة إلى تونس والدعم العربي لسوريا والأردن وفلسطين.

إسرائيل تجتاح الجنوب اللبناني:

في صباح يوم 1978/3/11 نجحت مجموعة دير ياسين بقيادة دلال المغربي في تنفيذ عملية كمال عدوان على شاطئ البحر الأبيض المتوسط بين حيفا وتل أبيب، وأسفرت العملية عن مقتل 30 إسرائيلياً وجرح 80 آخرين.

بعد أربعة أيام فقط من هذه العملية اجتاحت إسرائيل الجنوب اللبناني فجر 1978/3/15 وشردت قرابة 300000 لاجئ معظمهم من الفلسطينيين، وأقامت إسرائيل حزاماً أمنياً بطول مائة كيلومتر يمتد من شاطئ البحر غرباً حتى جبال الشيخ شرقاً بعمق حوالي 12 كيلومتر، وأقامت عليه دولة لبنان الحر بالاعتماد على سعد حداد ومن بعده أنطون لحد.

وبعد مفاوضات عسيرة بين فليب جيب مبعوث الأمم المتحدة وياسر عرفات، تم الاتفاق يوم 1982/8/13 بأن يخرج المقاتلين عبر البحر بزيهم العسكري واسلحتهم الفردية وتحت حماية القوات متعددة الجنسية : أمريكا وفرنسا وإيطاليا. وخرج رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى اليونان ليظهر للأمم العربية ضيقه من النظم العربية، ورفض عرض الذهاب إلى سوريا التي تخلت عنه.

يوم 1982/9/1 كان رحيل آخر باخرة من بيروت إلى ميناء طرطوس على ظهرها 1200 مقاتل وكادر وقائد من بينهم أبو اياد و أبو الهول و أبو الوليد و أبو ماهر و آخرين.

حرب وحصار المخيمات الفلسطينية في لبنان:

في شهر يونيو حاصرت سوريا وأمل المخيمات الفلسطينية في لبنان وكانت هذه بداية الحرب التي استمرت من شهر حزيران 1984 وحتى 1988/1/20، وبعد 990 يوماً من الحرب والحصار على المخيمات الفلسطينية أعلنت حركة أمل عن رفع حصارها عن المخيمات، وقد كانت الانتفاضة المباركة في 1987/12/8 عاملاً أساسياً في رفع الحصار بالإضافة إلى الحرب الداخلية

بين أمل وحزب الله. وقد كانت حرب المخيمات لإخراج منظمة التحرير من دائرة الفعل.

وبعد رحيل الثورة الفلسطينية عن لبنان ارتكب شارون مع المليشيات المسيحية مذابح صبرا وشاتيلا في 1982/9/17 وفي 1982/9/29 تم اغتيال اللواء سعد صايل.

اندلاع الانتفاضة الشعبية الكبرى:

اندلعت في التاسع من سبتمبر 1987 في مدينة غزة شرارة الانتفاضة الفلسطينية الكبرى التي شكلت رافعة قوية لمنظمة التحرير، واعادت للقضية الفلسطينية حضورها العربي والدولي في أحسن تجلياتها الداعمة والمؤيدة لكفاح الشعب الفلسطيني، كما أعادت هذه الانتفاضة تسليط الاضواء على منظمة التحرير، وتفعيل دورها السياسي حيث قامت منظمة التحرير بتشكيل قيادة وطنية موحدة للانتفاضة لعبت دوراً أساسياً في توجيه النضال الفلسطيني وأحدثت تأثيرات كبيرة على الفكر الفلسطيني وتطوره.

وكذلك رسمت الانتفاضة حدود الدولة الفلسطينية على أساس الخط الذي يفصل مناطق عام 1967 عن مناطق عام 1948 وساهمت الانتفاضة في انتهاء حرب المخيمات في لبنان، والانتفاضة جعلت المجلس الوطني يعقد جلسته التاريخية في 1988/10/15، وتطلق المبادرة إلى الاعتراف بقرار 242، واستطاعت الانتفاضة ان تكسر الجمود المخيم على الشرق الاوسط، مما اضطر الإدارة الامريكية أن تطرح مبادرة شولتز التي رفضتها منظمة التحرير الفلسطينية ورفضتها القمة العربية الطارئة التي عقدت في الجزائر في شهر يونيو 1988 تبحث في وسائل دعم الانتفاضة عبر منظمة التحرير.

الأردن يفك ارتباطه بالضفة الغربية:

عندما كرست القمة العربية في الجزائر الخيار الفلسطيني في بيانها الختامي وأن منظمة التحرير هي القيادة الشرعية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وانها هي الطرف الأصيل على قدم المساواة في المؤتمرات

الدولية، قامت الحكومة الأردنية بإلغاء الخطة الأردنية للتنمية في الضفة بتاريخ 1988/7/28، وأعلن العاهل الاردني الملك حسين في 1988/7/31 عن " فك العلاقة القانونية والادارية بين الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن".

اعتبرت الانتفاضة الفلسطينية في ندائها رقم 23 بتاريخ 1988/8/5 الذي أصدرته القيادة الموحدة أن فك الارتباط القانوني والاداري: "جاء كأحد أهم انجازات الانتفاضة الشعبية الكبرى وكخطوة عملية باتجاه تنفيذ مخططات الجزائر لتعزيز مكانة منظمة التحرير ووحداية تمثيلها للشعب الفلسطيني".

أمريكا تفتح باب الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية:

يوم 1988/12/15 أعلنت الولايات المتحدة الامريكية عن قرارها بفتح باب الحوار المباشر مع منظمة التحرير و أن الحوار تمهيدي ولا يرقى إلى التفاوض، وأعلن ريجن أن سياسة الولايات المتحدة الثابتة في موقفها واصرارها على شروط محددة مع منظمة التحرير توتي ثمارها. لكن الحوار قد فشل ورفضه الفلسطينيون وخاصة في الجلسة الرابعة التي أصر فيها الأمريكان على مخطط شامير.

مؤتمر مدريد للسلام:

عقد في الجزائر الدورة العشرين للمجلس الوطني ما بين 9/23 إلى 1991/9/28 وجاء فيها أن التطورات الاقليمية والدولية واهمها حرب الخليج والتغيرات التي حدثت في المجموعة الاشتراكية ادى الى تبدل جوهرى في موازين القوى وقد فرضت على منظمة التحرير الفلسطينية التعامل بروح المسؤولية والواقعية الوطنية وجعلتها ترحب بالجهود والمسااعي السلمية بما في ذلك الدعوة التي اعلنها الرئيسان بوش وجورباتشوف، وكانت هناك قمة امريكية سوفيتية أكدت على عقد مؤتمر مدريد في اكتوبر 1991 ووافقت منظمة التحرير على حضور المؤتمر بوفد أردني فلسطيني مشترك.

وافتح مؤتمر مدريد للسلام في 30 أكتوبر 1991 وعقد المؤتمر عشرة جولات كانت العاشرة في 6/15 إلى 1993/7/1، ووصلت المفاوضات في مدريد إلى طريق مسدود فلم يستطع المؤتمر أن يتوصل إلى اعلان مبادئ بين الأطراف.

إعلان المبادئ:

في حديقة البيت الابيض من يوم 1993/9/13 وبحضور أكثر من 3000 شخصية مدعوة، وقع محمود عباس وشمعون بيريز وبحضور الرئيس ياسر عرفات ورئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين وبرعاية الرئيس الامريكي بل كلينتون اعلان المبادئ بشأن الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ووقعت اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية هذا الاتفاق بشأن الانسحاب من قطاع غزة واريحا، وكان هذا بجدول زمني، وبدء فترة انتقالية مدتها خمس سنوات للحكم الذاتي الفلسطيني، وتم توقيع اتفاقية بشأن المعابر يوم 1994/2/9 كما تم توقيع اتفاقية غزة اريحا في 1994/5/4 حول الحكم الذاتي في القاهرة بحضور الرئيس حسني مبارك، ثم تم توقيع الاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني الانتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة وهو ما يسمى طابا أو أوسلو2 وقد وقع في واشنطن في 1995/9/28 وكذلك البروتوكول الخاص بإعادة الانتشار في الخليل في 1997/1/15 وكذلك تم توقيع مذكرة واي ريفر بشأن إعادة الانتشار الثانية في الضفة الغربية في واشنطن في 1998/10/23 ثم كذلك مذكرة شرم الشيخ بين المنظمة واسرائيل بشهادة جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الامريكية للتوصل إلى اتفاقية اطار حول كافة مفاوضات الوضع النهائي نقطة.

منظمة التحرير الفلسطينية التي احضرت الشخصية الوطنية الفلسطينية من برائن الغياب واجلستها على الخريطة السياسية، وهي التي بنت للشعب الفلسطيني مؤسساته الكثيرة وهي التي رعت مصالحه ودافعت عنها بين العرب وفي الشتات وهي التي كانت العنوان والسكن والخيمة وكانت الوطن لكل الناس. كانت منظمة التحرير تصيب في مرات وتخطئ في اخرى لكنها ظلت الضرورة المطلوبة

دائماً، ودائماً ما يجتمع قادتها لتصويب قرارها وتجتمع فيها فصائلها الكبيرة والصغيرة على السواء، يتفقون ويختلفون.

إنها الديمقراطية الفلسطينية التي عجزت كثير من الدول عن مثلها، إنها ديمقراطية غابة البنادق.

إنها منظمة التحرير التي فتحت باباً للأمل وللحرية لشعبها رغم كل الصعوبات والعقبات والتحديات ظل هذا الباب مشرعاً على الدوام غذاه هذا العطاء المتواصل من الشعب الفلسطيني بقوافل من الشهداء والجرحى والأسرى والمعاقين كانت على الدوام ترسم إشارة النصر القريب وإن اشبالها وزهراتها هم من سيرفعون العلم الفلسطيني فوق مآذن القدس وكنائس القدس وستظل منظمة التحرير الفلسطينية قائمة حتى يشاء الله وتقام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وعندها ستدخل منظمة التحرير الفلسطينية في صفحات تاريخنا المجيد لتعرفه الاجيال القادمة لفلسطين.

رحم الله الشقيري رحمة واسعة لما بذله من جهد واسع في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية بالقدر الذي يؤمن به ويعرفه وسعى إليه فلولا هذه المرحلة العربية التي بناها الشقيري ما كانت لتأتي المرحلة الفلسطينية الأخرى ورحم الله كذلك ياسر عرفات الذي جعل منظمة التحرير بهذه السعة وهذا الاقتدار وحقق بها الكثير الكثير للشعب الفلسطيني الذي آمن به وأحبه وأعلاه كرمز خالد في تاريخ هذا الشعب الفلسطيني العظيم.

أحمد الشقيري .. السيرة، والمسيرة

القومية والفكرية

1980-1908

أ.ناهض زقوت*

مقدمة:

إن تخليد الشعوب لذكرى قادتها وزعمائها هي سنة الشعوب الحية، ونحن الفلسطينيون نشعر بالفخر والاعتزاز لوجود قادة وزعماء من بيننا ضحوا في سبيل القضية وفي سبيل المبادئ التي آمنوا بها، وإذا حاولنا أن نعد قائمة للإحصاء بأسمائهم، سنحتاج إلى مئات القوائم، فتاريخنا حافل بمن قدموا وضحوا بوقتهم وحياتهم ودمائهم من أجل فلسطين وقضية شعبها. ومن هؤلاء المناضل الوطني والقومي أحمد الشقيري مؤسس منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي الذكرى الرابعة والثلاثين لذكرى رحيله، نحیی ذكراه ليس بهدف التمجيد، وإن كان يستحق، وليس بهدف عرض البطولات، وإن كان من واجبنا لمن يستحق. ولكننا نحیی الذكرى لكي نتعرف الأجيال

* كاتب وباحث، مدير عام مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق - غزة

الصاعدة من أبناء شعبنا على مواقف ورؤى وأفكار شخصية فذة قدمت انجازات كبرى وتضحيات عظيمة لبناء مستقبل لشعب فلسطين، يستفيد منها ويسعى لتحقيق ما أخفقت به أو نادت به من أفكار ولم تستطع تحقيقها.

يعد الشقيري علما من أعلام امتنا العربية، ورمزا من رموزنا الفلسطينية الخالدة. فهو واحد من ثلاثة هم عناوين المراحل الثلاث في تاريخ القضية الفلسطينية في القرن العشرين، الحاج أمين الحسيني (مرحلة الانتداب)، وأحمد الشقيري (مرحلة النكبة والشتات)، وياسر عرفات (مرحلة الثورة منذ الرصاصة الأولى وحتى رحيله عام 2004). ورغم أن فترة قيادته للنضال الفلسطيني، كانت الأقصر مقارنة بفترة قيادة الحاج أمين الحسيني الذي سبقه، أو فترة قيادة ياسر عرفات الذي جاء بعده، لكنها تبقى مميزة، وتشكل محطة مفصلية في مسيرة الشعب الفلسطيني على المستويين الفكري والتنظيمي. ولو لم يكن لأحمد الشقيري من إنجاز ينسب إليه غير نجاحه بإقامة منظمة التحرير الفلسطينية، لكفاه ذلك فخراً للأبد.

لقد عاش الشقيري القضية منذ نكبة شعب فلسطين، وشاهد ماسي شعبه في المخيمات والكهوف والقرى والمدن، يلوكون مرارة المأساة وذل العيش. وواكب الشقيري مراحل تطور القضية وأحداثها الجسام، فلم يكن رجل مرحلة من قضية، بل كان رجل المراحل جميعا، فوقف مدافعا بالكلمة خطيبا فوق المنابر الإقليمية والدولية، وبالقلم كاتباً في الصحافة العربية والأجنبية، وبالقانون مدافعا عن حق شعبه في وطنه.

لهذا سعى بكل قوة وإيمان للدعوة إلى الوحدة العربية طريقاً لتحرير فلسطين. وقد رسا فكر الشقيري وممارساته على الخط العربي الوحدوي، فكان وحدويا حتى العظم، وكما تشهد له مواقفه الموثقة، إذ لم يترك قضية واحدة من قضايا الأمة إلا وانبرى للدفاع عنها بكل ما أوتي من معرفة وجهد. وما أكثر المرات التي مثل بها بعض شعوب امتنا

المكافحة، دفاعاً عن استقلالها، منتحلاً هويتها القطرية، هذا بالإضافة إلى المهام الرسمية التي شغلها باسم بعض الحكومات العربية مثل سوريا والعربية السعودية.

وبعد ستة عشر عاماً من النكبة، وضياح القضية بين صراعات الأنظمة، استلم الشقيري الراية في مؤتمر القمة العربي الأول، ليسعى نحو تشكيل جسم يوحد الفلسطينيين ويتولى مسؤوليتهم. فأسس الشقيري منظمة التحرير الفلسطينية عنواناً سياسياً جامعاً لكل الفلسطيني في عام 1964، وشكل مؤسساتها السياسية والإعلامية، وجيش التحرير الفلسطيني، وصاغ الميثاق من عصارة تجربته السياسية والفكرية، ليشكل عنواناً للمشروع العربي في مواجهة المشروع الصهيوني.

إن قيام منظمة التحرير الفلسطينية كان بمثابة التجسيد الفعلي والعملي للكيان الفلسطيني، الذي يعد أهم إنجاز تحقق للشعب الفلسطيني بعد نكبة عام 1948. فقد عمل هذا الكيان المعنوي والسياسي على توحيد الصف الفلسطيني، وجمع كلمته، وبلورة أهدافه، واختيار الوسائل التي بها يمكن تحقيق أهدافه. وعرف الميثاق القومي المنظمة بأنها: "هي الشعب كله، أبناء فلسطين جميعاً، المقيمون واللاجئون، العمال والفلاحون، الطلاب والشباب، الرجال والنساء، وسيكافح الشعب لبقاء المنظمة ونموها، كما كافح لقيامها".

شارك الشقيري في مراحل حياته السياسية المختلفة منذ عام 1927 وحتى عام 1967، في عشرات المؤتمرات العربية والدولية، عرف خلالها وعاش نحو سبعين ملكاً ورئيساً من مختلف الدول العربية، فضلاً عن مئات الشخصيات الإقليمية والدولية، وكانت علاقته مع الكل تحكمها مصلحة القضية الفلسطينية.

وقد تجلّى هذا الموقف في القمة العربية الرابعة في الخرطوم في 1967/8/29، حيث عقدت هذه القمة تحت عنوان "إزالة آثار عدوان

حزيران 1967". ولم تدع المنظمة ورئيسها لحضور القمة، لان مواقف المنظمة والشقيري والمنظمات الفدائية كان تحرير فلسطين بالمقاومة دون فصل بين ما احتل عام 1948 وما احتل عام 1967، لهذا تباين الموقف الفلسطيني مع مواقف الدول العربية، فلم تدع فلسطين. لكن الشقيري بادر إلى الضغط على الدولة المضيفة للقمة (السودان)، فأوفد شفيق الحوت مدير مكتب المنظمة في بيروت، إلى الخرطوم للاتقاء برئيس وزرائها، للعمل على توجيه دعوة للمنظمة، ملوحا في حالة الفشل في تحقيق ذلك، بأنه سيحضر إلى الخرطوم ليعقد (قمة شعبية) في أحد مساجدها بموازاة القمة الرسمية، يعلن فيها أن فلسطين لم تدع لحضور قمة فلسطين. ونجح في موقفه الضاغط ودعي الشقيري للقمة. وحشد كل آرائه ومواقفه التي اختصرها في ما عرف ب(لاءات الخرطوم الثلاث): لا تفاوض، ولا صلح، ولا اعتراف، ولم يستطع الشقيري فرض الرابعة، لا حل منفردا.

وإزاء الأجواء السائدة في القمة أنهى حضوره فيها بعبارة المشهورة: "أنا لست ملكا لأحرص على البقاء في الملك، ولست رئيسا لأحرص على البقاء رئيس جمهورية، أنا واحد من شعب فقد كل شيء، ولم يعد لنا ما نخسره، لأننا خسرنا كل شيء، ولكن بقي لنا عقانا وكرامتنا وآمالنا، إن الاتجاه العام في هذا المؤتمر لا يشجعني على المشاركة فيه، ولا أستطيع أن أسهم في هذه القرارات، ولذلك فاني أعلن انسحابي من المؤتمر".

وقد كان مؤتمر القمة العربي في الخرطوم محطة فاصلة في تاريخ القضية الفلسطينية، وفي تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية، وإيذانا بانتهاء مرحلة الشقيري في رئاسة المنظمة.

مولده وطفولته:

ينحدر أحمد أسعد الشقيري من أسرة عربية نزحت من الحجاز إلى مصر ثم فلسطين. والده الشيخ أسعد الشقيري كان من الشخصيات

اللامعة في مدينة عكا بفلسطين، وشغل عضوا في البرلمان العثماني، ومن الأعضاء البارزين في جمعية الاتحاد والترقي، وكان من أنصار الوحدة الإسلامية، ومن المعارضين للتعامل مع الحلفاء (بريطانيا وفرنسا).

ولد أحمد الشقيري في تبنين - جنوبي لبنان عام 1908، حيث كان والده الشيخ أسعد الشقيري منفيًا لمناهضته سياسة السلطان العثماني عبد الحميد الثاني وتسلطه. وحين نقل عمه "قاسم" إلى مدينة طولكرم ليعمل موظفًا في دائرة المالية، سافرت والدته التركية "الأصل" بعد أن طلقها أبوه الشيخ أسعد، في صحبة أسرة عمه وأقامت معهم، وفي طولكرم تزوجت والدته من عامل بريد اسمه "سليم" وعاش أحمد في كنفه وأنقذه من حياة الشقاء والتشرد. تفتحت عيناه في طولكرم على أخبار الحرب العالمية الأولى سنة 1914، وعلى الاطلاع على شؤون الدنيا وأحوالها. مرضت أمه في السنة الثانية للحرب (1915) مرضًا شديدًا لم يمهله سوى أيام، ماتت بعدها وهو طفل في السابعة من عمره. وفي صيف 1916 (ابن ثماني سنوات) سافر ركبًا على حصان إلى قرية قاقون، ومنها سافر بالعربة إلى حيفا حيث نام ليلة واحدة. وفي الصباح اتجه إلى عكا لملاقاة أهله، ركبًا على حمار وسار بمحاذاة شاطئ البحر الذي يراه لأول مرة، وأمضى أحمد يومين أو ثلاثة في بيت عمه قاسم، ثم أخذ إلى بيت أبيه الشيخ أسعد.

دراسته، وبداياته النضالية:

وبعد انتقاله إلى عكا، التحق بالمدرسة في سنة 1916، حيث أنهى دراسته الابتدائية والإعدادية، وفي هذه المرحلة برزت قدراته الخطابية وإتقانه العلوم العربية والدينية. وأتم دراسته الثانوية في مدرسة صهيون الملحقة بالكنيسة الإنجيلية بالقدس بصحبة أخيه (أنور) وهي مدرسة داخلية، اختارها أبوه لهما لأنها مدرسة تعنى بالعلوم وبالنظام. وقد أعفى أحمد الشقيري من دروس اللغة العربية لتفوقه فيها. وتغلب

على صعوبة اللغة الانكليزية التي كانت جميع المواد تدرس بها. أنهى أحمد دراسته الثانوية بنجاح في مدرسة صهيون مع أخيه، وقد تخرج في شهر تموز 1926. اكتشف الشقيري أنه يتمتع بموهبة الخطابة وسعد بهذا الاكتشاف، لأن الخطابة كانت من مقومات "الزعامة" وبخاصة في تلك الأيام التي كانت الخطابة فيها من أهم وسائل الإعلام.

والتحق بالجامعة الأمريكية في بيروت، وقد أدهشته الجامعة ببنائها، وأقسامها وموقعها. انضم إلى نادي "العروة الوثقى" في الجامعة. وكان هذا النادي مجتمع الطلاب من جميع الأقطار. وقد أحس فيه بروح الأمة العربية ووحدتها، على الرغم من وجود النعرات الإقليمية التي كانت تظهر في أثناء انتخابات الهيئة الإدارية للنادي. وكان الشقيري كالعديد من أبناء جيله ومن جاء من بعدهم من الطلاب العرب الذين تركت جمعية العروة الوثقى في الجامعة الأميركية بصماتها على فكرهم إذ كانت بمثابة مصنع للقيادات العربية القومية التي عرفناها في بعض عواصم العرب.

وفي العام التالي من دراسته بالجامعة، اشترك في المظاهرة التي قام بها الطلاب في ذكرى شهداء السادس من أيار عام 1927، واندفع يرتجل خطبة حماسية في ساحة الشهداء في بيروت، وندد فيها بالاستعمار والاستبداد العثماني، فأثارت السلطات الفرنسية المستعمرة، فتم طرد من الجامعة، إبعاده عن لبنان. فنقل مكبلاً إلى الناقورة على الحدود الفلسطينية - اللبنانية، ومنها عاد إلى عكا.

بعد استقراره في عكا، عمل على الجمع بين نضاله السياسي ودراسته. فأخذ يكتب المقالات الوطنية في جريدة (الزمر) في عكا لصاحبها الشيخ خليل زقوت من المجدل، يدعو فيها إلى مقاومة الحركة الصهيونية والاستعمار. وبرزت خلال هذه الفترة مواهبه الكتابية والإبداعية. وكان أول مقال له بعنوان "تقدم أيها الشاب واطرد أباك من الميدان"، وكان هذا نتيجة شعوره بالحزن والأسى على واقع الخلافات

والانقسامات في الساحة الوطنية، بل وعلى مجمل الأداء السياسي التقليدي، فقد كانت مقالته دعوة للشباب لكي يأخذوا زمام المبادرة وقيادة ساحة النضال بعيداً أن الرؤى التقليدية.

وانتسب خلال هذه الفترة إلى معهد الحقوق في القدس سنة 1928، وكان نظام الدراسة فيه مسائياً. فأراد أن يشغل وقت فراغه في النهار فوجد عملاً في جريدة (مرآة الشرق) التي كان يصدرها بولس شحادة. وبهذا، بدأ صفحة جديدة من حياته، صحفياً وسياسياً في النهار، وطالب حقوق في المساء.

تعرضت تلك الجريدة للضغوط بسبب مقالات الشقيري، وحاولت السلطات البريطانية إغلاقها بحجة أن الشقيري لم يبلغ الحادية والعشرين، فثار الشباب وجمعوا التقارير الطبية التي تثبت أن الشقيري فوق هذه السن، فأبقي في عمله.

وحين زاد التحام الشقيري بالأحداث الوطنية اعتقلته الشرطة، ونقلوه إلى قرية الزيب قرب عكا في إقامة جبرية في بيت آل السعدي.

عاد إلى القدس بعد انتهاء مدة الاعتقال واعتزل العمل في جريدة (مرآة الشرق) ليفسح الوقت للدراسة. وكان في السنة الثالثة في معهد الحقوق عندما التحق للتمرين في مكتب المحامي "مغنم الياس مغنم" فوجد في عمله متعة شغلته بعض الوقت عن السياسة. لكنه ما لبث أن عاد إلى السياسة عن طريق المحاماة.

وقد كانت هذه النقطة هامة في تحديد المسار للشقيري، حيث أتاحت له الفرص في إعداد المذكرات القانونية والتاريخية المتعددة التي تتعلق بمختلف الأبعاد التي تمس قضية فلسطين وشعبها. وقد بدأ اسمه يلمع في الأوساط القيادية، كما في الأوساط الشعبية، لظهوره باستمرار في المؤتمرات أو المحاكم. في الأولى، يدافع عن القضية، وفي الثانية يدافع عن أصحابها. فلقد ساهم في المذكرة التي تقدمت بها الحركة

الوطنية للجنة "شو" التي جاءت للتحقيق في أسباب اندلاع ثورة البراق عام 1930، كما ساهم في إعداد الملف الذي حملته الوفد الفلسطيني إلى لندن برئاسة موسى كاظم الحسيني سنة 1930.

أما على صعيد المحاكمات فمن أشهر مساهماته في دعوى "وادي الحوارث" حيث تم الاستيلاء اليهودي على 400.000 دونم كانت تسكنها 2546 أسرة عربية، وهي ملك لأسرة التيان اللبنانية، بعد طرحها في المزاد العلني سنة 1928 بأمر بريطاني من محكمة نابلس، تلاه حكم بطرد سكانها العرب منها. كما شهد الشقيري محاكمات أشهر شهداء فلسطين فؤاد حجازي وعطا الزير ومحمد مجوم، الذين ضربوا مثلاً لا ينسى في الشجاعة والتضحية. ولم تخل هذه الفترة من مضايقات وملاحقات، فتم اعتقاله وتوقيفه أكثر من مرة.

وبعد تخرجه في معهد الحقوق أواخر عام 1933، وحلف اليمين في مكتب قاضي القضاة البريطاني، حتى يتمكن من ممارسة المحاماة. ترك مكتب المحامي مغنم إلى مكتب المحامي عوني عبد الهادي أحد مؤسسي حزب الاستقلال في فلسطين. وتعرف خلال هذه الفترة على عدد من رجالات الثورة السورية الكبرى الذين لجأوا إلى فلسطين، ومنهم شكري القوتلي ورياض الصلح ونبيه وعادل العظمة وعادل أرسلان.

مكونات شخصية الشقيري:

يمثل الشقيري شخصية متعددة الجوانب، فهي شخصية سياسية، ودبلوماسية، وزعيم شعبي، وخطيب جماهيري، ومحامي وحقوقى بارع، وكاتب ومثقف متمكن. وتتداخل هذه الجوانب مع مكونات شخصيته لتشكل التميز الذي حظيت به شخصيته في قدرتها على الإقناع والتأثير، وكانت ثمة عوامل ساهمت في تكوين هذه الشخصية، أبرزها:

1- عوامل النشأة: حيث تربى بعيدا عن والده بعد طلاق أمه في كنف شخص آخر تزوج من أمه، مما أورثه قوة الشكيمة وعصامية القبول بالتحدي طوال عمره.

2- موهبة الخطابة: فقد كان خطيبا متألقا، وذو بديهية حاضرة، جعلت منه نجم المحافل والمؤتمرات، وبطل كل قضية يدافع عنها.

3- الثقافة الموسوعية: تميز بالثقافة والاطلاع في شتى المعارف والعلوم، وهي التي أمدته بقوة البيان وفصاحة اللسان، وساعدته في تأدية دوره السياسي باقتدار، بالإضافة إلى امتلاكه زمام اللغة العربية واللغة الانجليزية.

4- مهنة المحاماة: ساهمت دراسته للمحاماة وتعمقه فيها حتى غدا متبحرا في القانون من جوانب متعددة، فكان حجة في مرافعاته القانونية والسياسية عن القضية الفلسطينية، ومؤثرا في دفاعه عن قضايا التحرر والاستقلال للأقطار العربية.

عقد قرانه:

عقد أحمد الشقيري في عام 1933 قرانه على الأنسة نسيبة عبد الفتاح السعدي من عكا. وسافر في أول نيسان 1933 مع عروسه لقضاء شهر العسل في طبرية. وقد أنجبت له قرينته أولى بناته أواخر شهر آذار 1934، وكان الشقيري يومها في القدس يشارك في تشييع جثمان موسى الحسيني. رزق الشقيري وقرينته بثلاث بنات (نجوى، ورافدة، ونائلة) وبثلاثة أبناء (مازن، ونزار، وإياد).

محطات هامة في نضاله الوطني والفكري:

شارك الشقيري منذ نعومة أظفاره في العديد من النشاطات الوطنية الفلسطينية، حيث كان همه دائما أن يزول الانقسام من صفوف الحركة الوطنية. فقد شارك في العديد من المظاهرات القومية والوطنية

أثناء دراسته، واعتقل بسبب زيادة نشاطه وتأثره بالأحداث الوطنية حيث كان يلقي المحاضرات والخطب الوطنية ويلهب الحماسة في الشباب. ويدعو إلى مقاومة الاستعمار والصهيونية. حضر العديد من المؤتمرات، عضواً في بعض منها ورئيساً في غيرها، حيث كان اهتمامه ينصب حول فلسطين وضرورة تأسيس جمعيات في جميع أنحاء البلاد من أجل إقامة دولة فلسطينية وجمع قوى الشعب للوقوف في وجه الاستعمار والصهيونية.

لقد عاشت فلسطين في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين مظاهرات وثورات متتالية، وكان للشقيري دوراً أساسياً، سواء مشاركاً أو مدافعاً أو كاتباً، في هذه المظاهرات والثورات. ومن المحطات البارزة في نضاله الوطني والفكري:

- في عام 1927، اشترك في المظاهرة التي قام بها الطلاب الجامعة الأمريكية في ذكرى شهداء السادس من أيار في بيروت، واندفع يرتجل خطبة ندد فيها بالاستعمار، فأثار السلطات الفرنسية فقررت إبعاده ونقله إلى الناقورة، بعد أن تم طرده من الجامعة.

- في عام 1928، شارك الشقيري في النشاط الوطني الفلسطيني الذي كان على أشده، وكان للشباب دور بارز فيه. وكان همه أن يزول الانقسام من صفوف الحركة الوطنية. وفي نفس العام حضر الشقيري المؤتمر الفلسطيني السابع في القدس صحفياً، ولما أنشئت جمعيات الشبان المسلمين في فلسطين، كان عضواً في وفد القدس إلى المؤتمر الذي انعقد في يافا.

- لما تأسس حزب الاستقلال، اشترك في معظم اجتماعات الحزب الوطنية لكنه لم ينضم إلى الحزب.

- في آذار عام 1933، خطب الشقيري في المؤتمر القومي الذي عقد في يافا، حيث دعا إلى قيام جبهة وطنية تضم جميع الزعماء بشرط التخلي عن مناصبهم الحكومية.
- في عام 1933، أيضا، اشترك في المظاهرة الكبرى التي جرت في القدس، وقادها المناضل موسى كاظم الحسيني. وفي نفس العام، شارك في المظاهرة التي نظمتها اللجنة التنفيذية في يافا، وكان الشقيري واحدا من المحامين العرب الذين تطوعوا للدفاع عن المعتقلين في السجون.
- في عام 1935، اشترك مع غيره من الشباب في حملات التوعية، تلك الحملات التي كانت تطالب بريطانيا بتبديل سياستها في فلسطين، وبوقف الهجرة الصهيونية.
- في عام 1936، لما أضربت مدينة يافا استتكارا للأحداث الدامية في 15/4/1936، اشترك الشقيري في تأسيس لجنة قومية في مدينته عكا، وسافر مع عدد من رجالات مدن شمال فلسطين إلى القدس للاتصال بزعماء الحركة الوطنية للعمل على توحيد الصفوف، وإنشاء جبهة وطنية تقود القتال.
- في تموز 1936، اعتقل الشقيري في إحدى المظاهرات التي كان يخطب بها ونقل إلى سبخ ثم إلى الحمة حيث فرضت عليه الإقامة الجبرية.
- شارك الشقيري في الثورة الفلسطينية الكبرى (1936 - 1939)، مناضلا بلسانه وبقلمه ضد الانتداب البريطاني والصهيونية، ومدافعا عن المعتقلين والثوار العرب الفلسطينيين أمام المحاكم البريطانية. ما أدى إلى اعتقاله إلى سبخ فالحمة في تموز/ يوليو 1936. ويقول الشقيري "أنه فوجئ وهو في المعتقل بوقوع الحاج أمين في الفخ البريطاني عندما استجاب

لنداء الملوك والرؤساء العرب لإيقاف الإضراب والثورة، ويضيف أنه كان قد حذره من ذلك برسالة خاصة وجهها إليه".

- في عام 1937، قدمت لجنة بيل الملكية البريطانية، اعتذر الشقيري عن قبول دعوة الحاج أمين له ليكون من جملة المندوبين العرب ليتحدث عن القضية، لأن "القانون الدولي لن ينقذ فلسطين من خطر الصهيونية والاستعمار" كما ورد في كتاب اعتذاره. وقد ثار عرب فلسطين على اقتراح تقسيم فلسطين، مما أجبر قادة العرب على التحرك فعقدوا مؤتمراً في بلودان في 1937/9/8 اشترك فيه الشقيري في لجنة الإعلام والتوعية، التي تأسست من أجل مكافحة الاقتراح. وقد اتخذوا قرارات برفض التقسيم ووقف الهجرة ودعم شعب فلسطين.

- في عام 1939، لم يكن الشقيري عضواً في اللجنة العربية العليا، لكنه كان يحضر اجتماعاتها المهمة. وقد هياً دراسة وافية عن الكتاب الأبيض الذي أصدرته بريطانيا عام 1939، وحين انتهت تلك الثورة لاحقته سلطات الانتداب البريطاني فغادر فلسطين إلى مصر حيث أمضى بعض الوقت.

- في عام 1940، في الفترة التي توقفت الثورة في فلسطين، توفي والد الشقيري عام 1940، فسمحت له السلطات البريطانية بالعودة إلى فلسطين، وانشغل الشقيري بأحداث الحرب العالمية الثانية. وافتتح مكتباً للمحاماة، واختص بالدفاع عن المناضلين الملاحقين وبقضايا الأراضي، فعمل على إنقاذ قسم من الأراضي العربية ومنع تسريبها إلى الصهاينة.

- في عام 1945 تأسست الجامعة العربية، وكان الشقيري في القاهرة على مقربة من الاجتماعات. ولما تقرر تأسيس المكاتب العربية في عدد من العواصم الأجنبية، برئاسة السيد

موسى العلمي، عرض عليه العلمي السفر إلى واشنطن لتأسيس مكتب إعلام عربي هناك. فكان الشقيري أول مدير لمكتب الإعلام العربي في واشنطن، بدأ العمل في المكتب العربي في نهاية أيلول عام 1945. عقد الشقيري مؤتمراً صحفياً بمناسبة افتتاح المكتب العربي في واشنطن، حيث ألقى فيه بياناً، وأخذ يرد على أسئلة الصحفيين الذين تعمدوا أن يحرجه وكان معظمهم من اليهود.

- في عام 1946، حضر الشقيري المؤتمر الذي عقد في أنشاص بعد إنشاء جامعة الدول العربية، حيث أطلعه الرئيس السوري شكري القوتلي على الفقرة المتعلقة بالقضية الفلسطينية قبل نشرها في المؤتمر.

- في عام 1946، شارك الشقيري في مجلس جامعة الدول العربية الذي انعقد في بلودان ضمن وفد فلسطين.

- في مارس 1947، حضر الشقيري جلسات اجتماع مجلس الجامعة كمستشار للوفد السوري، حيث قدّم للوفد مذكرات قانونية أعدها حول حق تقرير المصير.

- في حزيران 1948، شارك في وفد الجامعة العربية إلى رودس للقاء الكونت برنادوت الوسيط الدولي المعين من الأمم المتحدة في فلسطين.

- في خريف 1948، حضر اجتماع الأمم المتحدة في باريس عضواً في وفد فلسطين وألقى بياناً مستفيضاً عن القضية الفلسطينية.

- نقل مديراً لمكتب الإعلام العربي المركزي في القدس، وقد ظل على رأس عمله هذا، إضافة إلى المحاماة، إلى أن وقعت نكبة

1948 فاضطر إلى الهجرة إلى لبنان واستقر مع أسرته في بيروت.

- بين عامي (1949 - 1950)، قررت الحكومة السورية الاستفادة من خبرات الشقيري في مجال السياسة الخارجية، فعينه عضواً في بعثتها إلى الأمم المتحدة.

- في عام 1949، حضر الشقيري الاجتماع الذي نظّمته لجنة التوفيق الدولية التابعة للأمم المتحدة في فندق سان جورج ببيروت، كمستشار للوفد السوري، وألقى بياناً مطولاً ركز فيه على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

لقد كان حق العودة هو مفتاح الحل في رؤية الشقيري، إذ احتل هذا الحق مكانة بارزة في مواقفه، فهو المفتاح الذي حمله اللاجئ حين شرد من وطنه، وورثه الأب عن الجد وأورثه للحفيد، إنه حق فردي وحق وطني عام. يقول الشقيري: "إن مفتاح الحل يقوم في موضوع العودة، أجل يجب أن يعود اللاجئين إلى وطنهم، هذا هو الحق الفطري الذي لا يتطرق إليه شك، والذي اعترفت به الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأكدته في جميع قراراتها التي اتخذتها في كل دورة من دوراتها. ولن يكون في مكنة أي إنسان يتمتع بضمير حي، وبالحد الأدنى من مشاعر الأخوة الإنسانية، أن ينكر على شعب فلسطين حقه في العودة إلى بيوته ليعيش فيها فوق أديم وطنه".

- في أواخر عام 1949، عاد الشقيري إلى دمشق من أميركا وقدم تقريراً للحكومة السورية بخصوص اللاجئين الفلسطينيين.

- في عام 1950، قام بالسفر إلى سويسرا لتمثيل سوريا أمام لجنة التوفيق الدولية.

- في عام 1951، عين أميناً عاماً مساعداً للجامعة العربية بوصفه يحمل الجنسية السورية. وكان عام 1952 حافلاً

بالأحداث العربية والدولية. وقد بقي في منصبه هذا حتى عام 1957.

- في مايو عام 1957، ترأس الشقيري بعثة الجامعة العربية التي زارت اليمن لتحقيق في اعتداءات بريطانيا على جنوب اليمن، وقد قدم المشورة للإمام أحمد ملك اليمن في النزاع اليمني البريطاني.

- في عام 1957، عيّن وزير دولة لشؤون الأمم المتحدة في الحكومة السعودية، وسفيرا دائما لها لدى هيئة الأمم المتحدة. وكان الشقيري خلال وجوده في الأمم المتحدة خير محام عن القضية الفلسطينية، وعن قضايا العرب الأخرى، ولاسيما قضايا المغرب والجزائر وتونس. وفي عام 1963 أنهت المملكة العربية السعودية عمل الشقيري في الأمم المتحدة.

لقد أمضى الشقيري ستة عشر عاما يدافع عن القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، وخلص من هذه التجربة إلى القول، "إن قضية فلسطين لا تصلح فيها الأمم المتحدة، فلقد أفنيت حياتي وزهرة عمري في الأمم المتحدة، وما رأيت فيها خيرا ستة عشر عاما، أن تحرير فلسطين لا يتم إلا بالكفاح وعلى أرض فلسطين".

- في عام 1963، وبعد عودته من الأمم المتحدة اختاره الملوك والرؤساء العرب ليشغل منصب ممثل فلسطين في جامعة الدول العربية، بعد وفاة ممثلها أحمد حلمي عبد الباقي. وترأس وفد فلسطين إلى دورة الأمم المتحدة في ذلك العام.

- في يناير عام 1964، حضر الشقيري مؤتمر القمة العربي الأول، الذي بحث قضية فلسطين وضرورة إنشاء الكيان الفلسطيني، بالإضافة إلى موضوع قيام إسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن.

تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية:

كلف مؤتمر القمة العربي الأول الشقيري، بوصفه ممثل فلسطين في الجامعة، بإجراء اتصالات مع أبناء الشعب الفلسطيني حول إنشاء الكيان الفلسطيني على خير القواعد السليمة، والعودة بنتيجة اتصالاته ودراساته ومسايعه إلى مؤتمر القمة العربي التالي.

فقام الشقيري بجولة في الدول العربية التي يعيش فيها الفلسطينيون، ووضع مشروع الميثاق القومي، والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتم اختيار اللجان التحضيرية التي وضعت بدورها قوائم بأسماء المرشحين لعضوية المؤتمر الفلسطيني الأول في القدس (28 أيار - 2 حزيران 1964) الذي أطلق عليه اسم المجلس الوطني الفلسطيني الأول لمنظمة التحرير. وقد انتخب هذا المؤتمر أحمد الشقيري رئيساً له، وأعلن قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وصادق على الميثاق القومي والنظام الأساسي للمنظمة. ثم انتخب المؤتمر الشقيري رئيساً للجنة التنفيذية للمنظمة، وكلفه اختيار أعضاء هذه اللجنة وعددهم خمسة عشر. كما قرر إعداد الشعب الفلسطيني عسكرياً، وإنشاء الصندوق القومي الفلسطيني.

- في سبتمبر 1964، قدم الشقيري إلى مؤتمر القمة العربي الثاني المنعقد في (1964/9/5) تقريراً عن إنشاء الكيان الفلسطيني، وأكد فيه على الناحيتين التنظيمية والعسكرية للكيان، من أجل تحقيق هدفه التعبئة والتحرير. كما قدم إلى المؤتمر أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد وافق المؤتمر على ما قام به الشقيري، وعلى تقديم الدعم المالي للمنظمة.

- في سبتمبر 1965، شارك الشقيري في مؤتمر قمة الدار البيضاء الذي عقد في 13/9/1965 وتم فيه التوقيع على ميثاق التضامن العربي وإقرار خطة القيادة العربية الموحدة .
- تفرغ الشقيري لرئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ومقرها في القدس، ووضع أسس العمل والأنظمة في منظمة التحرير الفلسطينية، وإنشاء الدوائر الخاصة بها ومكاتبها في الأقطار العربية وفي الدول الأجنبية، وبناء الجهاز العسكري تحت اسم جيش التحرير الفلسطيني. وفي الدورة الثانية للمجلس الوطني الفلسطيني (القاهرة 31 أيار - 4 حزيران 1965) بين الشقيري ما قامت به اللجنة التنفيذية برئاسته، ومن ذلك إنشاء القوات العسكرية، والصندوق القومي، ومركز الأبحاث، وإذاعة فلسطين، وافتتح مكاتب للمنظمة في الدول العربية والدول الصديقة. وتشكيل دوائر المنظمة ومقرها العام في القدس. ثم قدّم استقالته، فقبلها المجلس، ثم جدد رئاسته للجنة التنفيذية ومنحه حق اختيار أعضائها.
- بعد عدوان حزيران/يونيو سنة 1967، حدث تغير كبير على الساحتين العربية والفلسطينية، كما قام تباین في وجهات النظر بين بعض أعضاء اللجنة التنفيذية ورئيسها، فتقدم الشقيري في كانون الأول/ديسمبر سنة 1967 باستقالته إلى الشعب العربي الفلسطيني. وقد قبلت اللجنة التنفيذية تلك الاستقالة.

التفرغ للبحث والكتابة:

رفض الشقيري بعد استقالته أي عمل أو منصب رسمي، وانصرف إلى الكتابة، وكان يقيم في منزله في القاهرة معظم أيام السنة، وينتقل صيفا إلى منزله في لبنان.

واصل الشقيري اهتمامه بالشؤون الفلسطينية والعربية وبقي يتابع السياسة الدولية، وكانت له لقاءات كثيرة مع المواطنين والمسؤولين، بالإضافة إلى زيارته العديد للبلدان العربية. وقد وجه رسالة إلى مؤتمر القمة العربي عام 1974 دعا فيها إلى الحفاظ على منجزات حرب رمضان / أكتوبر 1973.

لم يكن بيته في القاهرة يخلو من زائريه الفلسطينيين وعرب الأقطار الأخرى، يتبادلون فيه الأحاديث ويديرون النقاش حول شتى القضايا العربية والدولية. وكان يؤكد دائماً أن المساومات السياسية لن تحرر فلسطين، وأن الكفاح المسلح هو وحده الطريق السليم للتحرير. كما كان يؤكد وجوب محاربة الإمبريالية الأمريكية باعتبارها الجهة التي ترتبط ارتباطاً موضوعياً مع الصهيونية (إسرائيل) ومخططاتهما، وهي التي تعمل على فرض سيطرتها على الأمة العربية ونهب ثرواتها. ويؤكد ضرورة استعمال النفط سلاحاً من أسلحة التحرير ومحاربة الإمبريالية.

في عامي 1977 - 1978 وجه عدة رسائل وعقد مؤتمرات صحفية بخصوص التسوية السلمية، وعارض اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية - الإسرائيلية، واعتبر تطبيع العلاقات بين مصر والكيان الصهيوني خيانة عظمى للقضية الفلسطينية والعربية، لذلك غادر القاهرة إلى تونس سنة 1979.

وفاته:

أمضى بضعة شهور في تونس، حيث أصيب بمرض عضال نقل على أثره إلى مدينة الحسين الطبية في عمان، وقد توفي فيها يوم 1980/2/26 ودفن، بناء على وصيته، في مقبرة الصحابي أبي عبيدة عامر بن الجراح في غور الأردن، تلك المقبرة التي تضم عدداً من قادة الفتوحات الإسلامية.

مؤلفاته الفكرية والسياسية:

كتب أحمد الشقيري في وصيته قائلاً: "حرصت كل أيام حياتي أن أترك لأمتي ميراثاً من الرأي والجهد في سبيل قضايانا القومية وشؤوننا العامة، وقد هياً الله لي في سبيل هذا القصد مجالاً رحباً من التأليف والترجمة والخطب والمقالات".

وقد خلف الشقيري وراءه العديد من الكتب والمؤلفات القومية والتاريخية والسياسية والخطب التي تدور حول القضية الفلسطينية بوجه خاص والوحدة العربية بشكل عام. وهي:

1- من القدس إلى واشنطن، عكا 1947.

يروى في هذا الكتاب رحلته إلى الولايات المتحدة لتأسيس المكتب العربي في واشنطن عام 1945.

2- أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية، بيروت 1969.

يعرض في هذا الكتاب سيرة حياته منذ الطفولة وحتى عام 1963.

3- حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء، بيروت 1970.

يتناول في هذا الكتاب مسيرة الوحدة العربية منذ عام 1920 وحتى عام 1970.

4- من القمة إلى الهزيمة - مع الملوك والرؤساء، (الجزء

الأول)، بيروت 1970.

5- على طريق الهزيمة - مع الملوك والرؤساء، (الجزء

الثاني)، بيروت 1972.

6- الهزيمة الكبرى - مع الملوك والرؤساء، (الجزء الثالث)،

بيروت 1973.

يستعرض في هذا الكتاب الذي يتكون من ثلاثة أجزاء المسيرة العربية منذ عام 1963 وحتى عام 1967.

7- محاضرات عن قضية فلسطين منذ فجر التاريخ حتى الحرب العالمية الأولى.

يحتوي هذا الكتاب على المحاضرات التي ألقاها على طلاب معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة عام 1954، واستعرض فيها جذور قضية فلسطين وحتى عام 1914.

8- المياه الإقليمية والتاريخية في القانون الدولي، بيروت 1967.

هذا الكتاب في الأصل باللغة الانجليزية، نشره مركز الأبحاث الفلسطيني في بيروت. يشتمل على كلمات الشقيري الأربع التي ألقاها في المؤتمر الدولي لقانون البحار في جنيف من 2/24 - 1958/4/27، ويشرح في كلماته السياسة المتعلقة بالمياه الإقليمية والمظاهر المتعددة للمشكلة، في وقت تقام مشكلة خليج العقبة. كما يضم الكتاب كلمة الشقيري أمام اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة في 1959/11/30. بالإضافة إلى كلمته في المؤتمر الدولي الثاني لقانون البحار في جنيف في مارس 1960.

9- مشروع الدولة العربية المتحدة، بيروت 1967.

يضم هذا الكتاب المبادئ الأساسية لمشروع الدولة العربية المتحدة الذي اقترحه الشقيري في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1967.

10- معارك العرب - وما أشبه الليلة بالبارحة، بيروت 1975.

يقارن في هذا الكتاب بين معارك من تاريخ العرب القديم والحديث في معاركهم بين النصر والهزيمة.

11- علم واحد وعشرون نجمة، بغداد 1978.

يعرف في هذا الكتاب بقضية الوحدة العربية من نواحيها التاريخية والسياسية والدستورية وحوافزها القومية، كما يناقش الدعاوي والحجج الانفصالية.

12- الطريق إلى مؤتمر جنيف، بغداد 1978.

يحاول في هذا الكتاب أن يجيب على أسئلة المرحلة السياسية آنذاك، في الفترة التي طرح فيها عقد مؤتمر جنيف لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي.

13- الجامعة العربية، كيف تكون جامعة؟ وكيف تصبح

عربية؟، تونس 1979.

يستعرض في هذا الكتاب نشأة الجامعة العربية ومسيرتها، وإمكانية تطويرها لتصبح أداة في خدمة قضايا الأمة العربية.

14- صفحات من القضية العربية، بيروت 1979.

يضم هذا الكتاب مجموعة من الرسائل والمقالات والمذكرات التي تناقش شؤون وقضايا عربية.

15- خرافات يهودية، عمان 1981.

يعد هذا الكتاب الجزء الأول من كتاب بعنوان "خرافات يهودية وجهالات عربية"، جاء رداً على كلمة رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن التي وجهها إلى الشعب المصري في 11/11/1977، إثر مبادرة الرئيس السادات للسلام. (ولم يمتد بالشقيري العمر ليكمل الجزء الثاني، وقد نشر بعد وفاته)

16- فلسطين في عام 2000، عمان 1990.

يستشرف في هذا الكتاب مستقبل فلسطين في عام 2000، وكان قد ألفه في عام 1975. (ونشر بعد وفاته)

17- قضايا عربية، ترجمة خيرى حماد، بيروت 1961.

18- دفاعا عن فلسطين والجزائر، بيروت 1962.

19- قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال، بيروت

(د. ت.).

20- فلسطين على منبر الأمم المتحدة، بيروت 1965.

تمثل هذه الكتب الأربعة مجموعة من الخطب والكلمات التي ألقاها الشقيري باللغة الانجليزية في الجمعية العامة للأمم المتحدة بين 1957-1963 حين كان ممثلاً للمملكة السعودية، ثم رئيساً لوفد فلسطين إلى الأمم المتحدة، وقد ترجمت هذه الخطب والكلمات، وجمعت في هذه الكتب الأربعة.

21- مواقف حاسمة وقومية في قضية فلسطين، بيروت

1965.

22- كلمات على طريق التحرير، بيروت 1965.

هذان الكتابان هما مجموعة من الخطب والكلمات التي ألقاها الشقيري حين كان رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية من 1963-1967، وقد جمعت ونشرت في هذين الكتابين.

23- الأعمال الكاملة لمؤلفات الشقيري (سنة أجزاء)، تحرير

خيرية قاسمية، بيروت 2006.

هذه الأعمال أصدرها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع لجنة تخليد ذكرى أحمد الشقيري.

مؤلفات كتبت عن أحمد الشقيري:

1- أحمد الشقيري، زعيما فلسطينيا .. ورائدا عربيا،

الكويت 1987.

2- فايز الكردي: شخصيات عكية .. أحمد الشقيري،

عكا 1996.

3- عرفات حجازي وآخرون: كلمات وفاء لذكرى

أحمد الشقيري، عمان 2000.

4- عبد العزيز السيد أحمد: أحمد الشقيري من رواد الاستقلال

والوحدة العربية ومؤسس منظمة التحرير الفلسطينية، عمان 2012.

منظمة التحرير الفلسطينية

الفكرة – المسيرة – المستقبل

أ.صالح ناصر*

مقدمة:

في سياق التحول الإمبريالي للرأسمالية العالمية وتفاقم الصراع بين الدول الإمبريالية الكبرى لاقتسام وإعادة تقسيم العالم، برزت المسألة الوطنية الفلسطينية في أعقاب الحرب العالمية الأولى حيث غزت بريطانيا بجيوشها أرض فلسطين وفرضت انتدابها عليها. ووفقاً لوعده بلفور الذي تعهدت فيه للحكومة الصهيونية بإقامة "وطن قومي يهودي" على الأرض الفلسطينية، أطلقت سلطات الانتداب العنان للهجرة اليهودية المكثفة ورعت بناء ركائز الدولة الصهيونية ووفرت الحماية لها.

- جابه الشعب الفلسطيني هذه الهجمة الاستعمارية البريطانية الصهيونية بمقاومة ضارية تمحورت مطالبها حول شعارات وقف الهجرة اليهودية وإنهاء الانتداب البريطاني وإقامة حكومة ديمقراطية في فلسطين، حرة، موحدة، مستقلة، ولكن على النقيض من الإدارة الشاملة للشعب الفلسطيني وتكراراً لحقه في تقرير

* عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

المصير، استغل التحالف الإمبريالي الصهيوني في ظروف الحرب العالمية الثانية وما بعدها بتعجيل وتيرة الهجرة اليهودية واستصدار قرار الأمم المتحدة رقم 181، بنقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية. وتحت مظلة هذا القرار أعلن في 15 أيار 1948 عن قيام دولة إسرائيل على الأرض الفلسطينية، دولة عنصرية مغلقة تعلن نفسها وطناً لجميع يهود العالم.

- سبق ذلك ورافقه شن حملات "تطهير عرقي" لاقتلاع الغالبية من أبناء الشعب الفلسطيني وتشريدهم خارج ديارهم. واتخذت إسرائيل من دخول الجيوش العربية إلى فلسطين بقياداتها السياسية الرجعية المتواطئة ذريعة لتجاوز حدود التقسيم واجتياح وضم أراضي فلسطينية جديدة خارجها، واستكملت عملية التبتيد القومي لشعب فلسطين وطمس كيانه الوطني بإلحاق ما تبقى من فلسطين بالدول العربية المحيطة وتذويب الشخصية الوطنية الفلسطينية، والحيلولة دون قيام الدولة العربية الفلسطينية التي نص عليها قرار التقسيم.

- رغم إنهاء الأطر المستقلة للحركة الوطنية الفلسطينية خلال خمسينات القرن العشرين وذوبانها في الحركة القومية العربية الناهضة آنذاك فقد واصل الشعب الفلسطيني تمسكه بهويته وشخصيته الوطنية المستقلة في مواجهة مشاريع التشتيت والتوطين والإلحاق، وأرسى بذلك الأساس لاستعادة بناء الكيان السياسي الموحد لشعب فلسطين بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في أيار "مايو" 1964. وبانطلاق ثورته المعاصرة في مطلع عام 1965.

تأسيس م. ت. ف:

شعر أبناء الشعب الفلسطيني بالمرارة بعد حرب 48، وتشتتهم في البلدان المجاورة، انهارت أطرهم وانخرط العديد منهم في أحزاب قومية "في بلدان المهجر". حدثت عمليات مقاومة للاحتلال رغم بساطتها رد عليها الكيان الصهيوني الغاصب بكل قوة.

نجح الشعب الفلسطيني في قبر مشاريع التوطين التي تقدمت بها الإدارة الأمريكية في الثلث الأول من خمسينات القرن العشرين، بهدف طي القضية الفلسطينية وتصفيتا إلى الأبد.

- نهوض قومي اجتاح الوطن العربي من أقصاه إلى أقصاه منذ انتهاء النصف الأول من الخمسينات، حيث شكلت مصر وحدات فدائية لفلسطين ضربت في عمق إسرائيل. وكسرت الحكومة المصرية احتكار الغرب للسلاح المصدر للوطن العربي، وعقدت الحكومة المصرية صفقة الأسلحة التشيكية .

- انتصار الثورة الجزائرية الوطنية ونهوض حركات تحرر عالمية ألحقت الهزائم بالقوى العظمى في العالم (كوريا - الصين - فيتنام - كوبا) أكدت فعالية إستراتيجية حرب التحرير الشعبية.

- هذه التحولات العربية والعالمية حفزت الفلسطينيين ليحذوا حذو هذه الثورات من أجل خلاصهم واستعادة أراضيهم المغتصبة وتحرير وطنهم، وأخذ قضيتهم بيدهم.

- استبد القلق في النظام العربي جرّاء النهوض الشعبي الفلسطيني ومن احتمالات البدء في الأعمال الفدائية التي باتت في الأفق.

- ألقى الرئيس جمال عبد الناصر خطبته في بور سعيد بمناسبة النصر 1962/12/23 دعا فيها إلى عقد أول مؤتمر قمة عربي لمواجهة أطماع إسرائيل في مياه نهر الأردن وروافده، انعقد المؤتمر فعلاً في القاهرة في 1964/1/13.

أوكل المؤتمر لمندوب فلسطين في الجامعة العربية آنذاك "أحمد الشقيري" استمزاغ رأي التجمعات الفلسطينية المختلفة بصدد الصيغة المثلى لإظهار الكيان الفلسطيني.

- هذا حفز الشقيري بعيداً في أمر استمزاغ رأي شتى التجمعات الفلسطينية بصدد تشكيل الكيان الفلسطيني.

- انعقد مؤتمر القمة العربية الثاني في الإسكندرية في أيلول سبتمبر 64، وقدم الشقيري للملك والرؤساء العرب في القمة "م. ت. ف." وقد خرجت إلى الوجود في المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول 5/25 - 1964/6/2.

المؤتمر الفلسطيني الأول الذي يعتبر بمثابة السلطة التشريعية للمنظمة، وضع آنذاك وثيقة الميثاق القومي والنظام السياسي والصندوق القومي، وانتخبت لجنة تنفيذية كان عددها 15 عضواً وانتخب الشقيري رئيساً لها. واعتبر الأعضاء المؤتمرين آنذاك وعددهم 397 عضواً ليصبحوا المجلس الوطني الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية. وبذلك أرسى الأساس لاستعادة بناء الكيان الفلسطيني الموحد.

- عاشت المنظمة منذ التفكير في عقد المؤتمر الأول الخلاف مع الأردن الذي ظل يخشى من قيام عمل فلسطيني مستقل، وحظيت المنظمة بدعم من الرئيس جمال عبد الناصر الذي قدم التسهيلات اللازمة لعمل المنظمة، (إقامة جيش تحرير فلسطيني، إذاعة في القاهرة، شكلت جيش التحرير في سوريا والعراق، افتتاح مكاتب في مختلف البلدان العربية وعدد من العواصم الأجنبية).

- رفضت الولايات المتحدة عام 1964 قيام المنظمة ووجهت مذكرة إلى بعض الدول العربية للتحذير من قيام المنظمة.

- المؤتمر الأول مكن من ترسيخ الكيانية الفلسطينية وتجسيدها، ولم تعارض المنظمات الفلسطينية هذا الكيان بل دعت إلى تطويره وتحويل المنظمة إلى حركة فدائية مسلحة.

- منذ تأسيسها في مايو 64 وحتى يونيو 67 لعبت المنظمة وبقيادة الراحل أحمد الشقيري أدواراً سياسية وتعبوية مهمة لكنها لم تكن مستقلة ذاتياً.

- عززت هزيمة 67 مكانة المنظمات الفدائية، ولقيت المقاومة الفلسطينية تأييداً جماهيرياً، واكتسبت صفة ممثلين للشعب الفلسطينية، وحطت من مكانة م. ت. ف. بسبب ارتباط رصيدها برصيد الأنظمة العربية، بعد انعقاد مؤتمر الخرطوم في 29 أغسطس توالى الانتقادات لإدارة الشقيري للمنظمة وسياسته ووقع خلاف بينه وبين حركة فتح وعدد واسع من أعضاء اللجنة

التنفيذية آنذاك. مما حدا من عدد واسع من أعضاء اللجنة التنفيذية رفع مذكرة للشقيري في 14 ديسمبر 1967 طالبوه فيه بالتخلي عن الرئاسة وأعلنوا استقالتهم من اللجنة التنفيذية، مما دعا الشقيري إلى فصلهم جميعاً. توالى المطالبة بتحتيته من باقي أعضاء اللجنة التنفيذية ومن حركة فتح والفصائل الأخرى، مما اضطره إلى تقديم استقالته في 24 ديسمبر 1967. وتولى يحيى حمودة رئاسة المنظمة بالوكالة إلى حين انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني.

تنامت الدعوات آنذاك لتجديد المنظمة وترعمت حركة فتح ذلك ورفعت شعار استبدال قادة الكفاح المسلح بثور المكاتب. ودعت إلى عقد مؤتمر عام في القاهرة من أجل البحث في إقامة الوحدة الوطنية وتدعيم الكفاح المسلح وتميمته وتشكيل لجنة تحضيرية لمؤتمر وطني يضم جميع حركات المقاومة والشخصيات المستقلة.

- انعقد المجلس الوطني الرابع في 10 يونيو 68، وقرر استمرار اللجنة التنفيذية التي يرأسها يحيى حمودة في ممارسته صلاحياتها وإرجاء انتخاب لجنة جديدة إلى حين انعقاد الدورة الخامسة للمجلس الوطني في فبراير 1969، انتخبت الدورة الخامسة يحيى حمودة رئيساً للمجلس واللجنة التنفيذية بالتركية، وبادرت اللجنة التنفيذية إلى انتخاب ياسر عرفات رئيساً وإبراهيم بكر نائباً له.

- وبدأت مرحلة جديدة من مراحل الوحدة الوطنية بدخول منظمات المقاومة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

- شكّل وصول الفصائل الفلسطينية إلى قيادة المنظمة بحلول عام 1969 نقلة نوعية في نشاط المنظمة وفي الشعور الوطني عند الفلسطينيين، إضافةً إلى التغيرات في الأجيال والقيادة، ما أحدث تحولات بنيوية مهمة، وبذلك لم تضعف حرب 67 على عكس حرب 48، الكيان المؤسسي للشعب الفلسطيني فازدادت أهمية المنظمة وتعززت مكانتها في الحياة السياسية وزادت انطلاقاً الكفاح المسلح.

التأسيس الثاني لمنظمة التحرير الفلسطينية والمسيرة والمستقبل:

النظام السياسي الذي نشأ في إطار منظمة التحرير الفلسطينية أخذ الطابع الائتلافي وخاصة في الفترة الممتدة من عام 69 وحتى العام 93 "التوقيع على اتفاق أوسلو". وكانت صيغة التوافق هي التعبير عن هذا الطابع الائتلافي. وإقرار البرنامج المرحلي كبرنامج وطني للشعب والثورة وم. ت. ف. عزز من مكانة منظمة التحرير الفلسطينية وصولاً لعضويتها في الأمم المتحدة كعضو مراقب.

واجهت منظمة التحرير الفلسطينية محاولات إنهاؤها عسكرياً وسياسياً، عبر تقديم المشاريع المشبوهة والمرفوضة شعبياً، رودجرز - كامب ديفيد - الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 82، وانطلقت بإرادة شعبية وطنية انتفاضة الشعب الفلسطيني عام 87 رداً على كل هذه المحاولات وبعد الخروج من بيروت.

وكانت المحطات الوطنية الفلسطينية التي تجسدت فيها الوحدة الوطنية والشراسة السياسية في القرار الوطني هي المحطات التي شهدت إنجازات كبرى.

وكان فشل م. ت. ف. في مواجهة تحديات كثيرة اعترضت مسيرة العمل الوطني الفلسطيني، يعود بجزء رئيسي منه إلى غياب أو تغيب الشراكة السياسية ووضع البعض لسياساته وحساباته البرنامجية فوق مقررات الإجماع الوطني وبرامج الائتلاف الوطني وهو ما ألحق الضرر البالغ بالعمل الوطني الفلسطيني.

- التطور الهام في بنية الحركة الوطنية بانطلاق حركة حماس في أواخر عام 87 لتشكل معها حركة الجهاد الإسلامي إطاراً لالتجاه الإسلامي في فلسطين. وهي قوى فلسطينية ذات نفوذ وخارج إطار م. ت. ف. ولكن تأثير ذلك لم يعكس نفسه على القرار السياسي الفلسطيني.

لم تكن مهام الإصلاح الديمقراطي التي توسع نطاق المشاركين في القرار غائبة عن بنية م. ت. ف. ولكنها كانت محدودة. وبعض قرارات الإصلاح بقيت بدون تنفيذ كما حصل مع عدم تطبيق الجانب التنظيمي الإصلاحي لاتفاق عدن الجزائر الذي أقر في الدورة 18 للمجلس الوطني عام 87 واتسع نطاق الأزمة مع تفاقم مظاهر التكتل والترهل الذي أصاب م. ت. ف. مع سنوات التهميش والتفريط والانقسام الطويلة التي باتت معالجتها بحاجة إلى مصلحة بين م. ت. ف. والشعب، إضافة للمصالحة بين الفصائل بانتخابات حرة نزيهة وعلى أساس قانون التمثيل النسبي الكامل للمجلس الوطني وانتخاب لجنة تنفيذية جديدة واستنهاض وتطوير دور دوائرها.

- الخطر الذي تعرضت له مكانة م. ت. ف. جاء من داخلها عندما توهمت بعض قياداتها بأنها مع توقيع اتفاقيات أوصلو إلى فتح الطريق أمامها لإنهاء الاحتلال وقيام دولة فلسطينية مستقلة، دون حساب للألغام الإسرائيلية المزروعة في ثنايا الاتفاق والتي أوصلته إلى طريق مسدود.

- انطلاقاً من هذا الوهم جرى النفخ في دور السلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها النظام السياسي الأساسي، وجرى تهميش وإضعاف المنظمة ومكانتها بل استيعابها واحتوائها وتحويلها إلى امتداد للسلطة بدلاً أن تكون مرجعيتها، وكان ذلك خطأ فادحاً أحدث تنازع في الصلاحيات بين مجلس وطني ومجلس تشريعي، بين الدائرة السياسية ووزارة خارجية وآخرها تنازع الصلاحيات بين رئاستي السلطة ومجلس الوزراء.

إن تصحيح الوضع وآلية اتخاذ القرار لا يكون بالمحاصصة واقتسام السلطة والمواقع القيادية بالتوافق الفوقي بين القوى، بل إن الطريق الأصوب والأكثر جاذبية للشعب يكون بإنجاز استحقاق التجديد الديمقراطي والاحتكام لإرادة الشعب من خلال انتخابات شاملة للمجلسين الوطني والتشريعي باعتماد التمثيل النسبي الكامل وانتخابات لكل الاتحادات والتجمعات الشعبية والنقابات المهنية... الخ. كونها مكون رئيسي من مكونات م. ت. ف. والنظام السياسي الفلسطيني.

م. ت. ف. هي المؤسسة الأم، وهي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

التأسيس الثالث لمنظمة التحرير الفلسطينية يتطلب عدم تهميش مؤسساتها لصالح السلطة، وتفعيل وتطوير دوائرها بعد انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني بقانون التمثيل النسبي الكامل وانتخاب لجنة تنفيذية جديدة. فهي المرجعية للسلطة الفلسطينية ودورها الكفاحي كقائد ولنضال الشعب الفلسطيني لا زال قائماً بل ومطلوباً حتى بعد قيام السلطة.

وترقية مركز فلسطين إلى دولة غير عضو في الأمم المتحدة لا يمس بمكانة منظمة التحرير القانونية والسياسية بما في ذلك صفتها التمثيلية للشعب الفلسطيني، بل يؤكد على الربط المؤسسي بين م. ت. ف. ودولة فلسطين. فاللجنة التنفيذية هي الحكومة الفلسطينية للدولة والمجلس الوطني هو برلمانها.

كما أن عضوية دولة فلسطين المراقبة لا يغير من طبيعة المرحلة التي يمر بها الشعب والقضية الفلسطينية باعتبارها مرحلة التحرر الوطني أولاً وقبل كل شيء.

منظمة التحرير الفلسطينية

الفكرة - المسيرة - المستقبل

د. مريم أبو دقة

لقد كان لنشأة منظمة التحرير عام 1964/5/28م حاجة ضرورية فرضتها ظروف الثورة الفلسطينية والتي كان ينظر لها كقضية إنسانية، وجاء ذلك في عصر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الذي كان أول الداعمين لهذه الفكرة بهدف مواجهة نشاط إسرائيل الهادف لتصفية القضية الفلسطينية وإضاعة حقوق الشعب، وهذا ما دفع القاهرة لتقديم مذكرة للجامعة العربية - تطالب بإبراز الشخصية الفلسطينية وذلك عام 1960 خلال اجتماع مجلس الجامعة العربية في شترة.

و في ظل حالة الضعف العربي والخلافات العربية التي كانت طاغية كان لابد محاولة لإنشاء هذا الكيان حتى لا تضيع القضية الفلسطينية في غمرة هذه التناقضات وقد مرت المنظمة في ثلاث مراحل:-

مرحلة النشأة 1964 حتى 1967م ، مرحلة 1967حتى 1991م ، اتفاق أوسلو، السلطة الراهنة.

أنشأت بدعم الرئيس عبد الناصر وكان لها وبدعم من بعض الدول العربية، وكانت ذات تمثيل في الجامعة العربية تعبر عن الشعب الفلسطيني ضمن رؤية قومية وتخضع للظروف العربية وتقلباتها. ورغم النزاعات التي

طغت بين ممثليها والأردن بسبب موقف الأردن من الضفة الغربية وانعكاس ذلك على المنظمة. .. فقد لعبت المنظمة دورا هاما في إبراز الكيانية والهوية الفلسطينية وفي إنشاء وحدات لجيش التحرير الفلسطيني في مواطن وجود اللاجئين الفلسطينيين - مصر - سوريا - العراق - غزة - ففي قطاع غزة "كان لتأسيس جيش التحرير " أثر كبير عام 1966م وكان قطاع غزة تحت الإدارة المصرية في ذلك الوقت. وسيطرة حركة القوميين العرب لعبت دورا وطنيا هاما أيضا فكان المنهاج المصري الذي يدرس في المدارس التربية الوطنية تحتوي على تعبئة وطنية وقومية إضافة إلى تدريب طلبة المدارس الثانوية على السلاح والمقاومة الشعبية واستخدم سلاح جيش التحرير بعد النكبة من قبل المقاومة، وأنا شخصيا تأثرت إلى حد كبير وطنيا بالراحل احمد الشقيري حيث كنا في السادس الابتدائي وندرس في التاريخ عن الرؤساء وضمن هؤلاء من هو ممثل فلسطين " أحمد الشقيري " وكنا نشعر بعظمة كبيرة وكأن النصر قاب قوسين أو ادني. .. وفي الثالث الإعدادي كانت حرب 1967 - قبلها بأشهر كانت مراكز عسكرية بدأت بالتحضير للحرب وكان منظر جيش التحرير يحث المواطنين الغزيين على الوطنية والحماس ويحظى بالدعم الكامل، وكانت زيارات الراحل الشقيري إلى القطاع وخطاباته الحماسية ضد إسرائيل وأمريكا توجب مشاعرنا وتلهب حماسنا، وحينها شعرت بغضب لماذا يكون التجنيد الإجباري للشباب دون الفتيات وكان عمري 14 سنة في ذلك الوقت وأرسلت له رسالة استتكار واحتجاج لماذا لا تتدرب الفتيات فنحن بنات فلسطين نحب فلسطين وكتبته له قصيدة:

أنا لن أعيش مشردا. أنا لن أظل مقيدا

أنا لي غد. وغدا سأزحف ثائرا متمردا

و أخيرا أخبرته أنني اجمع طوابع بريد حينها أرسل لي جواب مغلف به كتب له (خطابات الشقيري) ومجموعة طوابع ورسالة يشكرني ويعدني بأنه في القريب العاجل سيكون هناك معسكرات لتدريب الفتيات ورغم صغر سنى سأكون أول الفتيات المتدربات هذا المغلف جاء إلى المدرسة وخلق ضجة كبيرة كيف وهو ممثل فلسطين يخاطب طفلة لا تتجاوز أربعة عشر عاما، فهذه كانت لحظة تحول كبيرة لانخراطي وطنيا، وعكس هذا الجو نفسه على الجموع الغفيرة من الطلبة والطالبات.

و المرحلة الثانية هي بعد هزيمة 1967 حيث شحبت صورة الأنظمة العربية المهزومة أمام الاحتلال وجاءت الثورة الفلسطينية المعاصرة كرد فعل طبيعي للنكسة. ... وكانت هي الشرعية التي تبحث عنها شعوبنا العربية والشعب الفلسطيني بشكل خاص والتي كانت تبحث عن نصر يبدد الهزيمة. وحدثت تبديلات جوهرية على المنظمة أخرجتها تماما من كونها أداة خلفتها الجامعة العربية إلى كيان فلسطيني يعكس الهوية والائتلاف الوحدوي الفلسطيني على أساس الميثاق الوطني وبرنامج الحد الأدنى الذي يحمل الكل الوطني من اجل تحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني، وحالة منظمة التحرير حافظت على وحدة الشعب الممزق في كل بقاع الأرض وكانت ومازالت هي ممثلة الوحيد بما تمثله من تمثيل شامل وكيانيه في ظل التشرذم والشتات، وهي أيضا إطار للوحدة الوطنية الفلسطينية.

و قد تعرضت منظمة التحرير لمحاولات عديدة للشطب والتبديد والتبديل، ولكنها بوعي فصائل المنظمة الحقيقي ظلت عصية وظلت الإطار الجامع والكيان الهام للشعب -حتى فترة السلطة- عملت أمريكا وإسرائيل جاهده على استبدال السلطة بالمنظمة ظنا منها بالقضاء على المنظمة وجرت محاولة لتفريغ المنظمة من محتواها من خلال شطب الميثاق في دورة المجلس الوطني عام 1986 في غزة ورغم الأخطاء الكبرى - من قيادة المنظمة المتفدّه لتقليص دور المنظمة لصالح السلطة. .. إلا أن أهمية م.ت.ف يجب أن تبقى ماثلة أمامنا بطبيعة الحال رغم أي ملاحظات لنا بها من حيث ضرورة إعادة بنائها ودمقرطتها وليدخل بها

كل القوى الفلسطينية والوطنية والإسلامية ويجب أن تجدد دائما لتلائم النضال الوطني الفلسطيني، ولكن المنظمة يجب أن تبقى دائما هي قائدة نضالنا والمسئولة عن الشعب الفلسطيني وليس السلطة بل هي مسئولة عن السلطة... ولا يجب أن تنتهي م.ت.ف إلا بانتهاء المهمة التي أنشأت من أجلها إلا وهي تحرير فلسطين وإنهاء الاحتلال كاملا عن أرضنا. ولذلك نرى محاولات دائمة للنيل من م.ت.ف من القوى المعادية ولذلك علينا ان نتمسك بالمنظمة ونجدد شبابها ونعيد بنائها بما يليق بنضال شعبنا. ولابد من حمايتها لأنها الكيان الجامع والهوية الوطنية وهي قائدة المسيرة.

إن أهمية المنظمة تزداد في الوقت الراهن أكثر من أي وقت مضى، ويجب تطويرها وإعادة بنائها بشكل ديمقراطي لتستجيب للكل الوطني الفلسطيني، ويجب أن تبقى المنظمة هي القيادة الفعلية للشعب الفلسطيني تضمن المشاركة للجميع وضمن برنامج القواسم المشتركة، ولابد من تمثيل الجميع بها على قاعدة انتخابات للمجلس الوطني حسب قانون التمثيل النسبي الكامل وتجديد شبابها وهياكلها، وكذلك انتخابات لكل مؤسسات م.ت.ف حسب قانون التمثيل النسبي الكامل ولا تستخدم لصالح أي فصيل ولا تهمش تحت أي ظرف، فهي التي يجب أن تقود نضالات الشعب الفلسطيني عبر برنامج القوى المشاركة وتضمن وحدة الشعب في الداخل والخارج وتحمي هويته الفلسطينية.

فهي أهم انجاز للشعب الفلسطيني دفعنا ثمنه ومازلنا ندفع من دماء وأسرى ومعاناة، ولذلك لابد من تطويرها وحمايتها واستمرارها حتى تحقيق الأهداف الوطنية التي من أجلها أنشأت المنظمة.

لقد تحولت المنظمة من بنية أنشأت من الجامعة العربية إلى م.ت.ف خارج هذا القرار أي قرار فلسطيني، وتمثيل فلسطيني بعمق عربي وعالمي وهذا التطور لعب دورا مهما بالاعتراف بالشعب الفلسطيني وحقوقه العادلة.. ولذلك لابد من تطوير مستمر للمنظمة لتكون دائما متجاوبة مع المرحلة التاريخية واللحظة الثورية والأهداف الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده.

واعتقد انه من الضروري مراجعة تاريخية للبدايات (لتأسيس م.ت.ف) الدور والمطلوب - السلبي والايجابي حتى نستطيع أن نتلافى السلبيات ونبنى الايجابيات. ... فهذا الكيان لم يأت في سياق تاريخي واحد، وبالتالي لابد أن نراه في سياقه التاريخي وحركته الاجتماعية واللحظة الثورية المطلوبة والمرافقة لتطور القضية الفلسطينية.

ويجب أن نبدأ المستقبل بسؤال كبير ماذا نريد من م.ت.ف؟ وما هو دورها التاريخي الراهن والمستقبل. .. الخ من الأسئلة الضرورية التي ترافق المراجعة المفيدة لنا، ولابد من تدريس التجربة بمرها وحلوها ضمن مساقات الجامعات وضمن التربية الوطنية في المدارس حتى يكون هناك تمييز بين المنظمة ككيان جامع والفصائل الفلسطينية، وحتى يشارك الجميع الفلسطيني في تطويرها والدفاع عنها وعدم استخدامها حسب مصلحة بعينها أو فصيل بعينه فالمصلحة الوطنية العليا هي الأساس لأن الوطن فلسطين أكبر من الجميع.

"منظمة التحرير الفلسطينية"

التفعيل والتطوير

د.صلاح أبو ركة*

مقدمة:

لعبت منظمة التحرير الفلسطينية الدور المهم والأبرز في قيادة شعبنا وصيانة هويته الوطنية، ومثلت برصيدها النضالي الكبير منذ قيامها قبل ما يربو على النصف قرن، الحاضنة السياسية لميلاد وتطور الشخصية الوطنية المستقلة للشعب الفلسطيني التي عرضتها الغزوة الصهيونية إلى محاولات المحو والتبديد، وخاضت معارك متواصلة دفاعاً عن حقوقنا الوطنية وقادت ثورته وحملت قضيته إلى كافة أصقاع الأرض، وهو ما صنع منها تلك المرجعية الوطنية في نظر الشعب الفلسطيني أولاً ومن ثم في نظر العالم، ولذلك لم يكن قرار القمة العربية عام 1974م باعتبار المنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني منشأً لشرعيتها وإنما إقراراً عربياً بهذه المرجعية التي فرضت النظر إليها بصفتها المرجعية الوحيدة في كل ما يتصل بالقضية الوطنية الفلسطينية.

لقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية على الدوام الإطار الوطني الجامع والبيت المعنوي لكل القوى الوطنية الفلسطينية، ومثلت صرحاً ديمقراطياً عظيماً اختلفنا واتفقنا تحت سقفه وكانت مصلحة شعبنا العليا هي الفیصل والحكم. ولذلك

* الجبهة العربية الفلسطينية

وخاصة أن الصراع مع الطرف الإسرائيلي لم ينته وإن الاحتلال لازال جاثماً على الأرض الفلسطينية ولا زلنا نجمع على برنامج الإجماع الوطني الفلسطيني الذي يضمن لشعبنا حقه في العودة ونقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

ولذلك كنا على الدوام ولا زلنا ندعو إلى ضرورة إجراء انتخابات المجلس الوطني في الوطن والشتات، والآن وبعد أن أصبح إجرائها مطلباً للكل الفلسطيني بالتزامن مع إجراء انتخابات الرئاسة والمجلس التشريعي كجزء من ملفات المصالحة الفلسطينية، فإننا نؤكد على ضرورة أن تجرى هذه الانتخابات على أساس التمثيل النسبي الكامل وبما يضمن مشاركة الجميع في مؤسسات المنظمة وهياكلها كل حسب قدرته وإمكاناته.

كما أن انخراط المنظمة في عملية السلام ترتب عليه إجراء بعض التعديلات في الميثاق الوطني الفلسطيني على أن يتبع ذلك إعادة صياغة ميثاق وطني جديد و تم تشكيل لجنة خاصة بذلك من خلال قرار المجلس الوطني في دورته الحادية والعشرين ولم يتم ذلك حتى الآن، مما يجعل من أولى مهام المجلس الوطني الجديد معالجة هذا الموضوع بما ينسجم مع الحفاظ على حقوقنا الوطنية ويضمن للأجيال القادمة الحق في متابعة مسيرة النضال حتى تحقيق كامل أهدافنا الوطنية .

ومن أجل ذلك وحرصاً على الوصول إلى أفضل الصيغ لتفعيل وتطوير المنظمة فإن الجبهة العربية الفلسطينية تقدم تصورها للمساهمة في الوصول إلى صيغ الإجماع الوطني الفلسطيني .

أولاً: على الصعيد التنظيمي :-

أ- تشكيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ..

المجلس الوطني الفلسطيني ..

لقد بدأ تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني بمئة عضو من أهم الشخصيات الوطنية الفلسطينية في عام 1964م عند الإعلان عن منظمة التحرير الفلسطيني، وأصبح هذا العدد يزداد مع تطور الظروف سواء دخول الفصائل إلى المنظمة أو انضمام كتل سكانية فلسطينية في الخارج إلى عضوية المنظمة ليصل العدد إلى ما يقارب 750 عضواً في آخر مجلس وطني فلسطيني .

إن هذا العدد الكبير يحمل في طياته بعض الزيادات في عضوية المجلس لا بد من التوقف أمامها والحد منها مع الحفاظ على الروحية التي انبثقت منها هذه الزيادة وهي تمثيل أوسع قطاع شعبي ممكن في الداخل والخارج في إطار منظمة التحرير الفلسطينية .

وانطلاقاً من ذلك فإننا نرى أن يكون عدد أعضاء المجلس الوطني القادم في حدود 440 عضو توزع مناصفة بين الداخل والخارج .

الداخل : (220 عضو) توزع على النحو التالي ..

* أعضاء مجلس تشريعي منتخب حسب القانون 132

* ممثلين عن الاتحادات الشعبية الفلسطينية عبر انتخابات حرة (طلاب ، عمال ،
مرأة ، معلمين .. الخ) 50

* ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني 20

* شخصيات ورموز وطنية لم تشارك في الانتخابات يتم التوافق عليها 18

الخارج : (220 عضو) توزع على النحو التالي ..

* ممثلي التجمعات الفلسطينية في الوطن العربي ويتم اختيارهم بالانتخابات الحرة ما أمكن 80

* ممثلين عن كافة الفصائل الفلسطينية 100

* ممثلي الشخصيات الفلسطينية في المهجر يمكن اختيارهم بالانتخابات ما أمكن ذلك 20

* شخصيات ورموز وطنية وممثلي مؤسسات ملتزمة بالخط الوطني الفلسطيني 20

ومن أجل تحقيق أفضل الصيغ والوصول إلى أفضل النتائج، فإننا نرى أن يكون هناك لوائح داخلية تنظم عملية الانتخابات مستفيدين من التجارب السابقة التي تم على أساسها تشكيل الاتحادات الشعبية الفلسطينية خلال السنوات الماضية وعلى أساس اعتماد مبدأ التمثيل النسبي بما يضمن حصول كل طرف على حقه في التمثيل حسب حجمه ودوره في العمل الوطني الفلسطيني، كما نرى أن هناك ضرورة لاعتماد كوته خاصة بتمثيل المرأة وبما لا يقل عن 20% من أعضاء المجلس الوطني وإن ينص في اللوائح التي تنظم الانتخابات على تمثيل المرأة في القوائم الحزبية والنقابية .

أما بالنسبة لنسبة تمثيل شعبنا في الوطن العربي والشتات يتم اعتماد حجم الوجود الفلسطيني في كل ساحة من أجل تحديد حصتهم في عضوية المجلس الوطني .

المجلس المركزي الفلسطيني ..

يتم تشكيل المجلس المركزي بالشكل التالي :-

- أ_ ممثل واحد عن كل اتحاد من الاتحادات الشعبية الرئيسية.
- ب_ ممثلين عن المجلس التشريعي بنسبة وجودهم في المجلس الوطني
- ج_ ممثلين عن الفصائل (الكتل الانتخابية) حسب نسبة عضويتهم في المجلس الوطني .
- د_ ممثلين عن كافة التجمعات الفلسطينية وحسب نسبة تمثيلهم في المجلس الوطني .

هيئة رئاسة المجلس واللجنة التنفيذية ..

يتم تشكيل هيئة رئاسة المجلس واللجنة التنفيذية وفق صيغة متوافق عليها بحيث يتم تمثيل كافة الفصائل والتجمعات الفلسطينية في عضويتها .

اللجان المنبثقة عن المجلس ..

يتم تشكيلها من شخصيات متخصصة ووفق صيغة من التوافق الوطني .

ب_ تفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية .

إن الحوارات الوطنية التي عقدت في الوطن وفي الخارج أكدت على حرص الجميع على المنظمة والمشاركة في مؤسساتها، ونظراً لأن واقع المنظمة يعاني من حالة التهميش وغياب دورها في العمل الوطني الفلسطيني فإننا نرى ضرورة الإسراع في اتخاذ بعض الإجراءات الضرورية والهامة من أجل أن تبدأ المنظمة في استعادة دورها استعداداً لإعادة تشكيلها والمشاركة الفعلية في كافة مؤسساتها، ولذا فإننا نقترح ما يلي :-

1. دعوة المجلس المركزي لانعقاده خلال اقرب فرصة ممكنة والاتفاق على شكل المشاركة من قبل القوى والفصائل الغير ممثلة في المجلس او التي قاطعت المجلس الحالي والخروج من هذا المجلس بصيغة يتم الاتفاق عليها حول الأسس التي سيتم عليها إعادة بناء المنظمة وتشكيلها والتمثيل في كافة مؤسساتها.

2. يتم التوافق على توسيع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بالشكل الذي يضمن مشاركة الجميع على ان تعقد اللجنة التنفيذية اجتماعاتها بشكل دوري ووفق جدول اعمال محدد مسبقاً وتقوم بدورها في قيادة وتوجيه العمل الوطني الفلسطيني بكل جوانبه .

3. يتم تحديد سقف زمني لا يتجاوز العام للعمل بهذه الصيغة على ان يتم انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني بشكله الجديد .

ثانياً : الميثاق الوطني الفلسطيني ، والنظام

الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية

لقد شكل الميثاق الوطني الفلسطيني والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ضماناً لتحديد الثوابت الفلسطينية التي كان للتمسك بها أثره الواضح

في تجميع كافة شرائح وقوى المجتمع الفلسطيني وتوحيد نضاله وتحديد أولوياته، كما شكلت أيضاً الصيغة التي تم من خلالها بناء مؤسساتنا الوطنية بالشكل الذي يضمن توحيد كل الجهود والطاقات في مواجهة التناقض الرئيس مع الإحتلال من أجل أزلته وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

ان انخراط المنظمة في عملية السلام حتم علينا جميعاً إجراء بعض التعديلات في الميثاق الوطني الفلسطيني على ان يتبع ذلك اعادة صياغة ميثاق وطني جديد و تم تشكيل لجنة خاصة بذلك من خلال قرار المجلس الوطني في دورته الحادية والعشرين ولم يتم ذلك حتى الآن، مما يتطلب ضرورة معالجة هذا الموضوع بما ينسجم مع الحفاظ على حقوقنا الوطنية ويضمن للأجيال القادمة الحق في متابعة مسيرة النضال حتى تحقيق كامل أهدافنا الوطنية .

كما ان النظام الأساسي للمنظمة يحتاج الى تطوير بحيث يتم وضع نظام خاص بتشكيلات المنظمة والأخذ بعين الاعتبار أهمية وضرورة ربط الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم بالبرنامج الوطني مع التأكيد على أهمية إيجاد صيغة مبتكرة تؤكد الربط الحقيقي بين الفلسطينيين في الشتات والوطن وخاصة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية لاستمرار هذا الترابط بعد قيام الدولة الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية لما لذلك من أهمية في الحفاظ على حقوقنا التاريخية .

إن كافة المقترحات المقدمة حول إعادة تشكيل المجلس الوطني وبقية مؤسسات المنظمة تحتاج إلى معالجة في مشروع النظام الأساسي الذي نرى أن يتم إعداده والتوافق عليه من قبل كافة قوى وشرائح الشعب الفلسطيني ومن ثم تقديمه إلى المجلس الوطني القادم من اجل اعتماده، كما انه لا بد من معالجة موضوع وثيقة الاستقلال وكذلك قرار إنشاء السلطة الوطنية وتحديد الأسس التي تحكم عملها في ضوء النظام الأساسي وانسجاماً مع الحالة الوطنية العامة التي تشمل كل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وخاصة أن هناك تداخل في المسؤولية عن اختيار المواقع الأساسية والهامة في السلطة بين مسؤولية السلطة ومؤسساتها وبين منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها.

عسكرية الشقيري

في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية

د. إبراهيم المصري

قام الشقيري بتقديم مشروعه للكيان الفلسطيني على لجنة الخبراء بالجامعة العربية الذي يقوم على أساس الدعوة لمجلس وطني يمثل التجمعات الفلسطينية، ومن ثم تتبثق عنه جبهة وطنية لقيادة الشعب الفلسطيني لها اختصاصات عسكرية وسياسية وتنظيمية، وإعلامية ومالية تتحدد صلاتها مباشرة بالجامعة العربية وقد وافقت اللجنة المذكورة على هذا المشروع بتعديلات طفيفة.

بدأ الشقيري الاتصال بالحكومات العربية والشعب الفلسطيني، وقد روى الشقيري في معرض حديثه عن تجاوزه لمقررات القمة بأن "قرار الملوك لم يخولني انشاء الكيان الفلسطيني إطلاقاً كل ما خولني إياه أن اتصل وأن أدرس بغية الوصول إلى إقامة القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني، ثم تقديم تقرير إلى مؤتمر القمة الثاني المزمع عقده بالإسكندرية في أغسطس 1964" ثم قام بالاتصال بالرئيس المصري حيث أبدى موافقته على المشروع، في ظل موافقة سورية ولبنانية، بدرجات متفاوتة لإبراز هذا الكيان.

استطاع الشقيري بعد عناء شديد الحصول على موافقة الملك الاردني على انشاء الكيان الفلسطيني بشرط ان يصرح الشقيري بأن الكيان لا يعني سلخ الضفة

الغربية عن الاردن ، وان يعرب عن عدم نية المنظمة مستقبلاً ممارسة أية سيادة علي الضفة الغربية، مما اضطر الشقيري لإبداء موافقته¹.

الشقيري يسابق الزمن:

لقد باشر الشقيري على وجه السرعة، وبخطوات متسلسلة ومتعاقبة من اجل انشاء الكيان الفلسطيني، فاجتمع بوفد اللجنة العليا للاتحاد القومي الفلسطيني، وبأعضاء من المجلس التشريعي لقطاع غزة لاستشارتهم في الفكرة المطروحة، والتقى خلال ذلك بمعظم التجمعات الفلسطينية في مختلف الاقطار العربية (مصر والأردن وسورية والبحرين وقطر والعراق والكويت ولبنان والسودان) فعقد ثلاثين مؤتمراً للشعب العربي الفلسطيني ، ثم قدم تقريراً مفصلاً عن ذلك الى لجنة المتابعة العربية المنبثقة عن مؤتمر القمة العربي، قام بعدها بتشكيل لجان تحضيرية فرعية في كل بلد عربي بعد التشاور مع رموزها الفلسطينية، وبموافقة الدول العربية المعنية، وقد انحصرت مهمة كل لجنة في تسمية الأعضاء المشاركين في المؤتمر الفلسطيني الاول بالقدس ، ثم رفع تقرير بذلك إلي اللجنة التحضيرية الرئيسية التي تولت الاختيار النهائي للأعضاء². أما صيغ التسمية والاختيار فاختلقت باختلاف اماكن التجمع، فأخذت اكثر من شكل وصيغة.

اللجنة التحضيرية: خبرات وقدرات:

لقد كان اختيار أعضاء اللجنة التحضيرية الرئيسية ، برئاسة الدكتور/ عزت طنوس³، موفقاً إلى حد بعيد، حيث برز اعضاء هذه اللجنة في العمل السياسي والاجتماعي الفلسطيني العام، وساهموا مع اقرانهم في بلورة فكر فلسطيني كيانى، فمثلاً الدكتور عزت طنوس رئيس اللجنة الرئيسية، كان ممثلاً للهيئة العربية العليا في الامم المتحدة بنيويورك مع ما مثله ذلك من امتلاكه خبرة واسعة، ونضجاً عميقاً في مجال العمل السياسي الوطني والدولى.

أما روجي الخطيب فكان لاختياره اهمية كبرى، حيث كان يشغل منصب أمين القدس، وهو منصب شرفي، يحظى صاحبه بالمكانة الدينية والسياسية

المرموقة، اضم لذلك نشاطه السياسى والاجتماعى الذى برع فيه، وخبرته السياسية التى اكتسبها طوال تاريخه النضالى.

لكن زليخا الشهابى، لعبت عن دور المرأة وأهميتها في المجتمع الفلسطيني، بتمثيلها في هذه اللجنة، علي اعتبار أنها رائدة في العمل النسائي، بمستواه الاجتماعى والسياسى، وكرئيسة للاتحاد النسائي في القدس ، ومديرة لأكثر من مؤسسة نسائية.

اما عبد الرحمن السكسك، المحامي القدير والشخصية البارزة المرموقة التي حظى بها بين أبناء فلسطين عامة، والذين هاجروا بصفة خاصة.

كذلك كان فلاح الماضى محامياً مرموقاً مستقلاً ذو رؤى عميقة لها تأثيرها العميق في نفوس كافة قطاعات الشعب الفلسطيني وتياراته السياسية، وبين أصحاب الفكر والمشورة.

أما قدرى طوقان ويوسف عبده اضافة لما سبق من صفات توافرت في نظرائهما، كانا صحفيين بارزين، تمتعا بالقدرة على الاقناع إضافة لانشغالهما بالعمل السياسى والاجتماعى الذى كان جل همهما واهتمامهما.

اضف إلى ذلك أن اللجنة بمجموعها تشكلت بما يعبر عن التوزيع الجغرافي للشعب الفلسطيني، ثلاثة من القدس، وآخر من نابلس، وواحد من لبنان ، وثنان من سوريا، وثالث من المهجرين من الاراضى المحتلة عام 1948، أما الأخير فمثل التجمع في سوريا.

أما اللجان التحضيرية في كل تجمع فلسطيني، فجاء تشكيلها طبقاً للاعتبارات المحلية فيها، من عدد من الشخصيات العامة والبارزة ذات الحضور العام والنشاط السياسى والاجتماعى⁴ التي قامت بإعداد الأسماء المرشحة لعضوية المؤتمر الوطنى الفلسطينى الأول ، بعدها شكل الشقيرى لجنة تنسيق مؤلفة من 35 عضواً موزعين علي ست لجان فرعية هي لجنة الاعلام ، لجنة الدراسات والمقترحات، لجنة جدول الاعمال، لجنة الاتصال، لجنة الافتتاح، واللجنة الادارية.

اللجنة الادارية تسمى الاعضاء:

وقد قامت اللجنة الادارية بتنسيق أسماء المرشحين لعضوية المؤتمر، وأعدت قائمة نهائية باسمائهم⁵. من مختلف التجمعات كما يلي:

أ- الضفة الغربية والاردن:

وبدراسة متأنية نرى أن الشقيرى لم يجد دعماً كبيراً في تسمية ممثلى الضفة الغربية والاردن ، حيث تقرر ان يكونوا من الاعيان والنواب والوزراء السابقين، ورؤساء البلديات، والمجالس القروية في المملكة الاردنية لخصوصية العلاقات الاردنية الفلسطينية وتميزها.

لقد سمت اللجنة الادارية أعضاء مجلس النواب الاردني، ورؤساء البلديات، والمجالس القروية، والنقابات والاتحادات المختلفة أعضاء منتخبين معظمهم من الشعب الفلسطيني، باستثناء أعضاء مجلس الاعيان، وبعض الوزراء فقط.

ب- قطاع غزة:

كذلك لم يجد الشقيرى أية مشاكلات حقيقة في تسمية الأعضاء من قطاع غزة، فكانوا من الاتحاد القومي الفلسطيني لقطاع غزة ، والمجلس التشريعي، علماً بأن أعضاء المجلس التشريعي قد تم انتخابهم مباشرة من الاتحاد القومي الفلسطيني المنتخب من القاعدة الشعبية عام 1959⁶ حيث تم اختيار 45 عضواً من كليهما بعد تشكيل لجنة تحضيرية فرعية، وبعد التشاور مع الشخصيات العامة والبارزة في تجمع قطاع غزة مثل سليم الزعنون، وفاروق الحسيني، وعبدالله ابوسنة..... وغيرهم وعقد عدد من المؤتمرات التقى خلالها الشقيرى بهم، فنال استحسانهم وموافقتهم.

كما تم اختيار السيدة يسرى البربرى ممثلة للمرأة في قطاع غزة، مراعاة لدورها القيادي للحركة النسائية في قطاع غزة، ولافتقار القطاع لأية اتحادات أو نقابات لتمثيل المرأة، الأمر الذى فرض نفسه مراعاة لدور المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية لقطاع غزة، ولعدم منطقية استثنائها من المؤتمر الفلسطيني الأول، خصوصاً مع عدم وجود امرأة واحدة عضواً في المجلس التشريعي أو الاتحاد

القومى على حد سواء ومما يلفت النظر أن الأعضاء المعينين من الحاكم الإداري المصري في المجلس التشريعي لم تتم تسميتهم لعضوية المؤتمر الفلسطيني الأول، بما يؤكد أن التسمية في قطاع غزة استندت على اختيار الأعضاء المنتخبين في الاتحاد القومى الفلسطيني، والمجلس التشريعي، باستثناء اختيار السيدة يسرى البربرى مندوبة عن المرأة للاعتبارات السابق شرحها⁷.

وجدير ذكره أن عدد أعضاء المجلس التشريعي والاتحاد القومى كان كبيراً جداً بحيث لا يسع المؤتمر الفلسطينى الاول استيعابهم جميعاً، خاصة ان تسمية الاعضاء من كل تجمع اعتمد علي أساس نسبة معينة ومحددة من عدد السكان، مع افتراض تمثيل المؤتمر الفلسطينى الأول لكافة شرائح الشعب الفلسطينى علي أساس قاعدة التمثيل الجغرافى بقدر الامكان، لكى يصبح التمثيل اكثر تعبيراً عن واقع الشعب العربى الفلسطينى.

انتقادات وردود:

أما عن النقد الذى اثير حول إعتقاد الشقيرى واللجنة التحضيرية علي الخلفية العشائرية والعائلية فقد جانبه الصواب، ولعله نجم عن سوء فهم، مرده تكليف اللجنة التحضيرية لعبدالله أبوستة عضو الاتحاد القومى، بإختيار شيوخ القبائل والعشائر البدوية، وبعض الشخصيات من مخيمات قطاع غزة لعضوية المؤتمر الفلسطينى الأول، حيث غاب عن المنتقدين ان هذا التكليف اشترط فيمن يتم اختيارهم أن يكونوا أعضاء منتخبين في الاتحاد القومى أو المجلس التشريعي، مع ضرورة مراعاة التوزيع الجغرافى للبدو في قطاع غزة ، ولعلمهم نظروا بدون تمحيص الأسماء من العائلات المشهورة، وعمموا ذلك خطأ علي بقية الاعضاء.

ويرى الباحث أن اشتراط اللجنة التحضيرية لعدد معين من البدو وممثلى مخيمات قطاع غزة من أعضاء الاتحاد القومى والمجلس التشريعي بسبب ارتفاع نسبتهم إلي بقية السكان، فقد تجاوزت نسبة البدو 24% من سكان قطاع غزة كما أوضحها الدكتور حسين أبو النمل في كتابه عن قطاع غزة⁸.

كما أن جل من وجهوا هذه الانتقادات لم يعاصروا النشأة، أو لم يستكملوا بعد المعرفة الحقيقية لمجتمع الدراسة.

أ- مصر:

لقد تم تنسيق الاسماء وتسميتها للمؤتمر الفلسطيني الاول لهذا التجمع المهم من القيادات التي أفرزتها انتخابات الاتحاد القومى السابقة للجالية الفلسطينية، التي قامت لإدارة بعض شؤون الفلسطينيين الاجتماعية والثقافة..... غيرها.

ب-سوريا:

جاء جميع اعضاء المؤتمر الفلسطيني الأول من أعضاء الاتحاد القومى المنتخبين من القاعدة الشعبية للتجمع الفلسطيني في سوريا طبقاً لانتخابات عام 1959، إبان فترة الوحدة المصرية- السورية الذى تعطلت اعماله مع الانفصال السورى- المصرى عندما اعتبرته حكومة البعث السورية من تشكيل الرئيس المصرى جمال عبد الناصر.

ت-لبنان:

أما في لبنان، حيث سيطر البعثيون والقوميون على التجمع الفلسطيني، فتم الاختيار بالتوافق بينهم من خلال تشكيل لجان شعبية اختارت وأفرزت اعضاء المؤتمر الأول.

ث-ليبيا:

سبق ان جرت انتخابات لهذا التجمع من خلال ما سمي بالمنتدى، افرزت أعضاء بارزين ومشتغلين بالعمل العام لقيادة هذا التجمع ، قبل نشأة منظمة التحرير، حيث تمت تسميتهم لعضوية المؤتمر الأول بعد ذلك.

ج-الكويت:

أما في الكويت فقد تمت التسمية من خلال انتخابات سابقة لقيادة الجالية في هذا القطر من خلال ما سمي بالرابطة.

ح-المغرب:

أما في المغرب العربي فقد جاءت التسمية بين اعضاء الجالية الفلسطينية، والحكومات العربية المعنية.

ولكن في جزر الكنارى فكان العدد قليلاً، فتم اختيار رئيس النادى العربى الفلسطينى هناك لعضوية المؤتمر⁹.

وقد أثار بعض المتشككين أن الاعضاء من قطاع غزة ، ومصر وسوريا جاءوا جميعاً من الحركات القومية، إلا أننا نؤكد أن الاتحاد القومي في قطاع غزة ومصر وسوريا قد انضم لعضويته العديد من ذوى التوجهات السياسية والفكرية المتعددة من يساريين، وإخوان مسلمين، ووطنيين، إضافة إلى القوميين، مع ملاحظة أن نسبة كبيرة من هؤلاء الأعضاء في الاتحاد القومي كانوا من الاتجاه الوطنى علي الرغم من أن تلك الفترة قد شهدت تصاعداً في الفكر القومي فيما سمي بالمد القومي.

أما تمثيل المؤسسات والهيئات الشعبية والنقابية فاقصر علي 27 عضواً فقط، منهم النقابات والعمال بأثني عشر عضواً، واقتصر تمثيل الاتحادات النسائية علي عشرة أعضاء فقط، والصحافة بخمسة اعضاء، مع ملاحظة عدم تمثيل أية نقابة في قطاع غزة في المؤتمر لعدم وجود نقابات أو اتحادات قائمة في فترة نشأة المنظمة.

برغم تشديد الشقيرى أن يكون تمثيل الاعضاء علي أساس صفتهم الشخصية لا الحزبية إلا أن عدداً منهم كان منتمياً لأحزاب وحركات قومية أو وطنية، أو مارس العمل السياسى والاجتماعى من خلال هذه الحركات.

المؤتمر الأول وانعكاس الواقع:

من هنا نرى أن تشكيل المؤتمر الفلسطيني الاول تمثل في اربعة تيارات رئيسية هي:

1. التيار القومي الذى تمثل في حركة القوميين العرب وحزب البعث العربى الاشتراكى، والناصريين.
2. التيار الوطنى المتمثل في حركة فتح.
3. التيار الوطنى المستقل، تمثله شخصيات ذات ثقل سياسى أو اجتماعى مقرون بدور سياسى ملموس¹⁰.
4. تيار سياسى وطنى منخرط في الحياة السياسية الأردنية العامة ومثلوا أكثر من نصف أعضاء المؤتمر الفلسطينى الأول.

ومما تجدر الإشارة اليه ان الشقيرى واللجنة التحضيرية لم يكن في مقدورهم التحديد المسبق لعدد أعضاء المؤتمر الفلسطينى الأول بل خضعت هذه

العملية للظروف المحلية، وظروف الشعب الفلسطيني العربي مع مراعاة التمثيل الجغرافي لكافة التجمعات الفلسطينية، ولكل فئاته، إذ نرى أن الشقيرى لم يكن يعرف الكثير عن الشخصيات الممثلة في المؤتمر، أو الواقع الدقيق للتجمعات لطول الفترة الزمنية التي قضاها خارج فلسطين، في الأمم المتحدة، إضافة إلى أنه من غير المنطقي تصور إمكانية اختيار الشقيرى جميع هؤلاء الأعضاء بنفسه، كما أشيع، وذلك لتوزعهم في مختلف التجمعات المتباعدة نسبياً في فترة زمنية قصيرة، لذلك اتبعت اللجنة التحضيرية الرئيسية أربعة أساليب في تسمية الأعضاء كما يلي:

الاسلوب الأول:

تسمية الاعضاء المنتخبين من القاعدة الشعبية سابقاً في اكثر من تجمع فلسطيني من خلال الروابط القائمة أو المنتديات أو المؤسسات السياسية، كما حدث في الكويت وليبيا ومصر والأردن وقطاع غزة. مع العلم أن هذه الانتخابات لم تتم لعضوية المؤتمر الفلسطيني الأول بل سبقت نشأة المنظمة.

الاسلوب الثاني:

تسمية الاعضاء المنتخبين مباشرة لرئاسة الاتحادات والنقابات والجمعيات المختلفة السابقة لانعقاد المؤتمر الفلسطيني الأول مع التأكيد أن هذه الانتخابات لم تجر لعضوية المؤتمر الأول أساساً بل جرت لانتخابات الاتحادات من أجل تسيير شؤونها والإشراف عليها.

الاسلوب الثالث:

التوافق بين القوى والحركات القومية والوطنية لاختيار الأعضاء كما حدث في لبنان.

الاسلوب الرابع:

تسمية أعضاء معينين من الحكومة الاردنية كما هو حال أعضاء مجلس الأعيان الاردني وبعض الوزراء.

الخلاصة:

نشأت منظمة التحرير الفلسطينية بتوافر ركنين أساسيين يتمثلان فيما يلي:

الركن الأول:

فلسطيني باتفاق الشعب الفلسطيني على إقامة كيانه.

الركن الثاني:

عربي، باتفاق الحكومات العربية على إنشاء الكيان ودعمه.

بتحليل تشكيل المؤتمر الفلسطيني الاول نراه تم مراعاة التمثيل الجغرافى النسبى للشعب العربى الفلسطينى من خلال صيغة فريدة تتلائم مع ظروف الشعب الفلسطينى في مختلف أماكن تجمعه، في ظل غياب مبدأ الانتخابات العامة المباشرة، باللجوء إلى صيغة مقارنة إلى حد ما تعبر عن مفهوم الانتخاب من خلال الانتخابات غير المباشرة التي سبق أن جرت في معظم التجمعات الفلسطينية قبل قيام المنظمة، بما ينفي حجة المعارضين غياب مسألة الديمقراطية التي تحققت بصورة غير مباشرة.

كما تعتمد الشقيرى أن تكون اللجان التحضيرية علنية، وتتسجم مع أوضاع التجمعات الفلسطينية في الدول العربية كما لا يمكن إسقاط أو تجاهل التأثيرات العربية التي تعمل في ظلها المنظمة، خاصة أن العمل الفلسطينى كان جميعه في خارج فلسطين وعلى أراض عربية أو فلسطينية تحت الوصاية لدولة عربية ما¹¹.

من هنا تطلب تطبيق نظام الانتخابات العامة المباشرة لعضوية المؤتمر الفلسطينى الأول، ضرورة إجراء مسح واحصاء ثم حصر لعدد الفلسطينيين ممن يحق لهم التصويت للانتخابات في مختلف أماكن تجمعهم ، بما يمكن أن يحتاج إليه هذا الأمر من فترة زمنية طويلة من غير العملى أو الواقعى تنفيذها، خاصة وأن الوقت كان يمر سريعاً، في ظل فرصة مواتية استوجب استغلالها بأقصى سرعة، في نفس الوقت الذى لم تؤمن فيه الاقطار العربية بالانتخابات العامة

لشعبها، مثل الحالة الأردنية التي رفضت إجراء مثل هذه الانتخابات لما يسببه هذا من وجهة نظرها لازدواجية في السلطة¹² رغم ما أثير من انتقادات ابتعدت عن الحقيقة، والإبصار للواقع الفلسطيني المعاش، يرى الباحث أنه قد توافرت معايير رئيسية في أعضاء المؤتمر الفلسطيني الأول تمثلت في الآتي:

- امتلاكهم خصائص وصفات متميزة، تفوقت على أقرانهم، سواء في خبرتهم السياسية أو تاريخهم الكبير، أو قيادتهم لتجمعات معينة.

- قدرتهم على ترجمة هذه الخصائص والصفات في صورة عمل ملموس من خلال مساهمتهم في قيادة العمل الوطني الفلسطيني في مجالات مختلفة، وامتلاكهم القدرة على الإفصاح والتعبير.

- أنهم عبروا عن مصالح مجموعات معينة (تجمعات، اتحادات ونقابات، منظمات أو فصائل، مستقلين).

المراجع

- ¹ أحمد الشقيري من القمة الى الهزيمة مع الملوك و الرؤساء العرب، دار العودة، بيروت، 1970، ص57-70.
- ² الكتب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، مؤسسة الدراسات، الفلسطينية بيروت 1966، ص70-75، وأحمد الشقيري، من القمة الى الهزيمة، مرجع سابق، ص73-89، وعصام سخيني، تمثيل الشعب الفلسطيني في منظمة التحرير الفلسطينية، شؤون فلسطينية، العدد، 15، تشرين ثان/ نوفمبر 1972، ص23.
- ³ لقد تشكلت اللجنة التحضيرية في الاردن بتاريخ 1964/3/21 باسم مكتب المؤتمر، و د. عزت طنوس مديراً عاماً لمكتب المؤتمر، انظر في ذلك: عبد المنعم عبد الجبار السعدون، منظمة التحرير الفلسطينية، بحث دبلوم بمهدو البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، القاهرة، 1971، ص60.
- ⁴ يونس الكتري، مقابلة شخصية مع الباحث ، القاهرة، عام 2001م.

⁵ راشد حميد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني 1964-1974 مركز الابحاث م.ت.ف، بيروت 1975، ص8.

⁶ لقد اعتمدت عملية انتخاب اعضاء الاتحاد القومى الفلسطينى في قطاع غزة ع اساس التقسيم الجغرافي، وذلك بتقسيم قطاع غزة الى أربع مناطق انتخابية هي: غزة- دير البلح والمعسكرات الوسطى- خان يونس- رفح ، ثم تقسيم كل منطقة انتخابية الى عدد الوحدات المركزية، والوحدات المركزية الى وحدات محلية.

يونس الكتري، مقابلة شخصية مع الباحث، سبق، 2001م، سبق ذكره.

⁷ يونس الكتري، مقابلة شخصية مع الباحث ، القاهرة 1997م.

⁸ المزيد من التفصيل: حسين ابو النمل ، قطاع غزة، تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية، مركز ابحاث م.ت.ف، بيروت، ايريل 1979، ص53.

⁹ يونس الكتري، مقابلة شخصية مع الباحث، الباحث، القاهرة 1997، سبق ذكره، وأحمد صدقى الدجاني، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة، 2001م.

¹⁰ انظر عن المستقلين: أحمد صدقى الدجاني، عن شعب فلسطين، منظمة، ميثاقه، مشكلاته، دار المستقبل العربى، القاهرة، 1986، ص24-25

¹¹ حسن الكاشف، مقابلة شخصية مع الباحث ، غزة، 2000م، مفكر فلسطين عضو المجلس الوطنى، شغل عدة مناصب بالاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينية، مدير عام وزارة الاعلام.

¹² محمد صبيح، مقابلة شخصية مع الباحث، القاهرة 1997، امين سر المجلس الوطنى، الامين العام المساعد الجامعة الدولية العربية.

بعد 50 عاماً على تأسيسها:

قراءة في التاريخ السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية

م. تيسير محسن*

احتلت منظمة التحرير الفلسطينية، منذ نشأتها، موقعاً أساسياً في المشهد السياسي العام للإقليم. بينما فشلت محاولات أطراف عدة في خلق بدائل لها، نجحت قيادتها المتنفة في "تغييبها" طويلاً. في السنوات الأخيرة، كثرت دعوات استدعائها وإحيائها. أولاً على خلفية انسداد أفق مشروع السلطة الفلسطينية. وثانياً، على خلفية الانقسام والصراع على جبهة التمثيل. وثالثاً، على خلفية الحاجة الوطنية إلى أداة استنهاض ومواجهة التحديات الجديدة. ثمة من يراهن على عملية الاحياء لتشكل رافعة لخروج المشروع الوطني من أزمتة.

تكشف القراءة المعمقة لصيرورة التاريخ السياسي للمنظمة، والمعبر عنها بتدافع التيارات السياسية، عن أن التحولات الكبيرة التي طرأت على بنية المنظمة وخطابها وسلوكها، لمجاعة الواقع أو التكيف معه، نجمت أساساً عن تأثير المتغيرات الإقليمية أكثر من أي عامل آخر.

* كاتب وباحث من غزة

البحث عن الذات (1948 – 1968)

بدأت رحلة البحث عن الذات باستيعاب الصدمة الناجمة عن الاقتلاع والتشريد. شكل تأسيس منظمة التحرير (1964) انجازاً سياسياً هاماً.

تزامن قرار تشكيل المنظمة مع بروز التطلع إلى الدولة القطرية وتكريسها كأحد أهم الحقائق السياسية. توزعت مواقف الفلسطينيين ما بين الترحيب والتحفظ والرفض، لتعكس وعياً مرتبكاً ومشوشاً ومنقسماً، فبينما رآها البعض أداة تحرير، اعتبرها البعض الآخر أداة تأمر.

تعرضت المنظمة ما بين عامي 68 و69 إلى تغير كبير في بنيتها وهياكلها وبرامجها. في الدورة الرابعة للمجلس الوطني تغير الميثاق ليصبح ميثاقاً وطنياً. وحلت الكوتا الفصائية كأساس في تركيبة المجلس الوطني. شهدت هذه الفترة ما سمي بنهاية المد القومي، بالإضافة إلى رغبة الفصائل الفلسطينية المسلحة، المنضوية حديثاً في إطار المنظمة، في التخلص من وزر التبعية للنظام العربي الرسمي أو وسمها بأنها صنيعته.

أُعتبر تأسيس المنظمة بمثابة نقطة تحول تاريخي في حياة الشعب الفلسطيني، إذ عكس الرغبة العارمة في إبراز الشخصية الوطنية المتميزة. لكن ذلك لم يحل دون تسجيل بعض التحفظات عليها من حيث تعارض ميثاقها ونهجها السياسي مع وقائع العصر، ومن حيث عدم انسجامها مع موقف القوى التقدمية والثورية على الصعيدين العربي والدولي. كما أخذ على المنظمة وقيادتها، التصريحات غير المسؤولة والتفرد، المنطلقات الخاطئة وغير الديمقراطية في العمل والأهداف والأساليب.

تحقيق الذات (1968 – 1988)

احتلت المنظمة مكانها في الوعي الفلسطيني بوصفها كياناً معنوياً، وصارت إطاراً مؤسسياً للشعب الفلسطيني يدافع عنه كما صارت أداة تحرر وطني. لكنها فشلت في التحول إلى جبهة تحرير وطني تحت تأثير الجغرافيا

الطاردة، وتأثير عوامل ذاتية. ويُؤرخ أيضاً في هذه الفترة ببداية التداخل بين "فتح" والمنظمة، وبزحمة الأحداث السياسية وكثرة الصدمات، ومحاولة خلق بدائل لها. اضطرت المنظمة للتكيف مع مقتضيات التمثيل عبر تقليص المسافة بين الخطاب العربي الرسمي ومشروعها. وزاد التكيف بعد حرب أكتوبر. انتقلت من شعار الدولة العلمانية إلى إقرار وتبني البرنامج المرحلي (1974)، ومن التحرير إلى الاستقلال، فحظيت بالاعتراف العربي والدولي.

مع ولوج دهاليز السياسة الإقليمية والدولية، بدأ تراجع الأداء القتالي للقوى المشكلة للمنظمة، وبانت أقرب إلى النظام الرسمي منها إلى حركة تحرر وطني. وبرحيلها عن لبنان (1982) فقدت القاعدة الآمنة التي كانت توفر لها حرية التحرك وتضمن استقلالية قرارها. أفضى المسار السياسي على صعيد التسوية إلى انقسام جديد بدأ مع مشروع فهد للتسوية وخاصة بعد أن تحول إلى مبادرة عربية. انقسام "فتح" تحول إلى انقسام داخل المنظمة ذاتها، فأصيب العمل الفلسطيني بالشلل. بينما كانت قيادة المنظمة تبحث عن التسوية بأي ثمن، فشل المعارضون لها في وقف هذا التوجه. الوطنية الفلسطينية المتأججة في الأرض المحتلة حملت بشائر الإنقاذ.

محاولات تأكيد الذات (1988-1999)

كرست الانتفاضة الأولى انتقال مركز النضال الوطني نهائياً من الخارج إلى الداخل، وقد فتحت بذلك أمام المنظمة أفقاً للتحرر من ضغط المحاور العربية المختلفة، ولتدشن في نفس اللحظة وخصوصاً بعد أوصلو بداية تنامي وتفرد تأثير العامل الإسرائيلي المقرر في مجمل الشأن الفلسطيني. هذا وأنضجت الانتفاضة شروط تحول التيار الإسلامي وبروزه كمنافس قوي للمنظمة وكمركز استقطاب جاذب لتعبيرات الرفض. إلى ذلك، أعادت الانتفاضة تسليط الضوء على المنظمة ودورها وأعادت الاهتمام العربي بالقضية كأولوية. كما أعادت إحياء الجدل داخل منظمة التحرير حول موضوعة الإصلاح الديمقراطي وإعادة

تشكيل المؤسسات على قاعدة التمثيل النسبي وإنهاء سياسات التفرد والاستئثار واعتماد مبدأ الكفاءة.

وضعت دورة المجلس الوطني 18، التي تبنت برنامج السلام الفلسطيني، لأول مرة الحركة الوطنية الفلسطينية في حالة توافق مع الشرعية الدولية. وإثر الدعوة إلى مؤتمر السلام في مدريد وافقت قيادة المنظمة على المشاركة الفلسطينية في إطار الوفد الأردني، مبررة ذلك بضرورة النظر إلى المؤتمر بوصفه وسيلة للاتصال والتأثير وتجنب العزلة، وعدم ترك القوى الأخرى تتفاوض حول النزاع في الشرق الأوسط، ومركزه القضية الفلسطينية، دون وجود الفلسطينيين أنفسهم.

منذ عام 1994، أخذت السلطة الفلسطينية تحل محل منظمة التحرير في لعب دور الدولة قيد التكوين. واحتلت السلطة الموقع المركزي في عملية البناء المؤسسي والسياسي، محكومة بطبيعتها المؤسسية وعناصرها الاجتماعية وقبورها السياسية وبالظروف الإقليمية والدولية.

تدمير الذات: 2007- إلى الآن

بعد رحيل عرفات راهن البعض على إمكانية الفصل بين السلطة والمنظمة، لكن سرعان ما سقط الرهان. قايض الرئيس محمود عباس الهدنة بالموافقة على إعادة إصلاح المنظمة (إعلان القاهرة). بعد فوز "حماس" وانقلاب غزة جرى استحضار المنظمة للاستقواء بها واستخدامها، دون العمل الجدي على إصلاحها. في أعقاب الاتفاق بين الرئيس عباس وخالد مشعل على الشراكة الإستراتيجية والمصالحة، وصف مشعل الأهمية التاريخية لاجتماع الإطار القيادي المؤقت، أو لجنة تفعيل منظمة التحرير، بأنه التأسيس الثالث للمنظمة. ثورة 30 يونيو المصرية وضعت حداً للصراع على التمثيل الفلسطيني والتدافع الحركي على قيادة المنظمة!

تعقيب

د. عبد الكريم شبير

إن المناضل المرحوم أحمد الشقيري كان أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية من سنة 1964م-1967م وكان قائداً عربياً فذاً، سواء نظرنا إليه بالمطلق من بين المئات من القادة العرب الذين ظهروا على الساحة السياسية في القرن العشرين، وهو قرن التحرك السياسي الوطني والقومي وما نتج عن هذا التحرك من انتفاضات وثورات، وما أدى إليه من تحقيق كامل أو مجتزئ للاستقلال والتحرر والسيادة، أو إذا كانت النظرة بالمقارنة مع غالبية القادة السياسيين العرب وهو بهذه الصفة يستحق دراسة حالته وأعماله وأفكاره واستخلاص العبر واستنتاج الحقائق والوقائع التي حفلت به سيرته الطويلة.

ليس غريباً أن تشهد ساحتنا الفكرية والثقافية العربية في السنوات الأخيرة التي مضت على رحيل الشقيري محاولات جادة للتعرف عليه، وعلى فكره وسيرته وأهم قراراته ومواقفه السياسية والوطنية وآرائه وأهم إنجازاته.

إن الشقيري كان محامياً بارعاً وكتب عدة كتب قانونية وأهمها في القانون الدولي، وكان خطيباً مفوهاً بليغاً في خطاباته السياسية وكان وطنياً مناضلاً من أجل الأمة العربية، حيث كان ممثلاً إلى المملكة العربية السعودية في الأمم المتحدة وكان سفيراً دبلوماسياً.

إن مركز الدراسات الوحدة العربية قام بالتعاون مع اسرة الشقيري ولجنة تخليد ذكره في جمع تراثه وكامل أعماله ونُشرت في موسوعة من عدة مجلدات بلغ عددها ستة مجلدات سميت بالموسوعة الكاملة لأعمال الشقيري، وأن الشقيري كان من رموز الفكر

العربي المعاصر الوجدوي والقومي، وكانت موسوعة بما يعنيه القول والعمل في جميع حقول المعرفة، وكان شمولياً في الاهتمامات والتخصصات وتنوع في المواهب والكفاءات وتعدد في الطاقات والقدرات والمهارات.

وفي تعقيبي على المتحدثين تطرقت إلى أن تكون المحاور الأساسية حول منظمة التحرير الفلسطينية "الفكر-المسيرة-المستقبل" وأن يتم التركيز على النظام القانوني لمنظمة التحرير وأن هذا النظام لابد أن يشمل الإطار القانوني والتنظيم الهيكلي لمنظمة التحرير وفي هذا الإطار القانوني لا بد من التعرض إلى النشأة والتكوين (نشأة المنظمة والظروف التي جاءت فيها وكيف تشكلت وما هي أصداء تشكيلها)

وكذلك الهيكلية لمنظمة التحرير والمؤسسات والأجهزة التابعة لها والتشريعات والقضاء الثوري في منظمة التحرير الفلسطينية ووضع المنظمة وما هو وضعها في القانون الدولي والنظام العالمي، أي ما هو المركز القانوني للمنظمة في الأمم المتحدة.

وايضاً لا بد من التطرق إلى العلاقة بين المنظمة والسلطة الوطنية الفلسطينية وما هو علاقتها بقرار الاعتراف بدولة تحت الاحتلال في الأمم المتحدة.

وهناك موضوع آخر هام كان من الواجب التطرق إليه في هذا المؤتمر يتعلق بمنظومة التشريعات والقوانين المعمول بها في منظمة التحرير الفلسطينية من حيث تصنيف التشريعات ووضعها والتنظيم الدستوري والإداري والمالي لمنظمة التحرير وتنظيم القضاء الثوري وسريان التشريعات، وما هو الفرق بينها وبين تشريعات السلطة الوطنية الفلسطينية، وما هي علاقة السلطة الوطنية الفلسطينية بمنظمة التحرير، وما هي القوانين أو التشريعات التي صدرت في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية ولها علاقة بمنظمة التحرير الفلسطينية.

وفي النهاية طالبت بإنهاء الانقسام والاسراع في تشكيل حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني، وبناء منظمة التحرير من جديد وتطويرها من خلال برنامج وطني موحد واعتبار العدو الأساسي للشعب الفلسطيني والأمة العربية هو الاحتلال الإسرائيلي، وأن هذا يؤدي إلى ترسيخ مفاهيم الوحدة الوطنية لكافة الفصائل وجميع أبناء الشعب الفلسطيني.

وتقدمت بمقترح، بأنه من الواجب على كافة الفصائل أن تندمج ضمن هيكليّة منظمة التحرير الفلسطينية بدلاً من أن يكون لكل تنظيم أو فصيل فلسطيني هيكليّة توازي هيكليّة منظمة التحرير الفلسطينية، وقد طالبت بأن يندمج الجميع في هيكليّة منظمة التحرير الفلسطينية.

د.جميل جمعة سلامة*

بادئ ذي بدء اسمحوا لي أيها الأخوة والأخوات والحضور الكريم أن أتقدم بالشكر و التقدير للجنة التحضيرية للمؤتمر وعلى رأسها الاخ الكبير الأستاذ الدكتور/ حسين أبو شنب عميد كلية الاعلام والاتصال بجامعة فلسطين و اخوانه في الكلية ومركز التخطيط الفلسطيني على دورهم و جهودهم في تنظيم هذا اللقاء الهام على هامش الذكرى الرابعة و الثلاثين لوفاة المرحوم بإذنه تعالى الأستاذ أحمد الشقيري هذه القامة الوطنية و التاريخية الفارعة التي قليلا ما يتم تناولها - مع الأسف الشديد - في الحياة العامة و السياسية الفلسطينية ، ليأتي هذا اللقاء لتكريمها .. تكريم المؤسس و المؤسسة " منظمة التحرير " عنوان هذا اللقاء حيث هنالك علاقة عضوية بين منظمة التحرير و مؤسسها الراحل أحمد الشقيري رحمه الله في ذكرى رحيله التي تصادفنا اليوم .

أحمد الشقيري مؤسس منظمة التحرير الفلسطينية التي تشكل الكينونة الوطنية لشعبنا ونظامه السياسي لم يكن قائداً سياسياً فحسب فالشقيري كان محامياً لامعاً وخطيباً مفوهاً ودبلوماسياً محنكاً وقائداً جماهيرياً محبوباً قاد السفينة الفلسطينية في الوطن والشتات بتكليف من جامعة الدول العربية وفي طليعتها مصر عبدالناصر في تقاطع مع ارادة فلسطينية خالصة - بخلاف ما يشكك البعض - الى شاطئ تأسيس الكيانية السياسية الفلسطينية " منظمة التحرير " عام 1964 م .

وللأمانة التاريخية اذا كان الحاج أمين الحسيني ومن معه بمثابة باعث الهوية الوطنية فأنا يمكننا القول أيضاً أن المرحوم أحمد الشقيري هو مؤسس النظام السياسي الفلسطيني الحالي بامتياز ليجد من يأتي بعده وهم يحي حمودة والرئيس الشهيد ياسر

* أمين سر هيئة الوفاق الفلسطيني

عرفات فالرئيس الحالي محمود عباس الطريق ممهداً لكيانية المنظمة كممثل شرعي ووحيد لشعبنا حتى يومنا هذا، وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على عبقرية الشقيري المؤسس وجهده الصادق وبنائه الراسخ رغم الصعوبات والمعوقات والتحديات الداخلية والاقليمية والدولية التي واجهته على حد سواء، وعلى قصر المدة التي أمضاها على رأس المنظمة 64- 1967م .

منظمة التحرير اليوم هي عنوان شعبنا ورمز هويته الوطنية وهي نظامه السياسي المعترف به عربياً وإسلامياً ودولياً وباختصار هي عمود الخيمة الوطنية بامتياز .

اليوم يكون قد مضى نصف قرن بالكمال والتمام على تأسيس منظمة التحرير، نصف قرن من الألم والامل من الانجاز والاختفاق ، من النضال والتراجع، من المقاومة والتفاوض ، من التفرد والشراكة ، من الوحدة والانقسام ...الذي لا يزال جرحاً غائراً الى يومنا هذا .

جميل في هذا المناسبة وعند هذه المحطة المفصلية من تاريخ شعبنا ان نتوقف عند السيرة والمسيرة ، عند التجربة الخطأ والصواب ننظر من منظار المراجعة الوطنية بهدف استنهاض حالتنا الوطنية وتصويب أخطائنا ومغادرة مربع الانقسام الى آفاق جديدة من الوحدة الوطنية على طريق التحرير والتنمية أو بمعنى اخر ننظر الى المستقبل. مستقبل المنظمة والقضية والشعب.

وانطلاقاً من ذلك أود التركيز والتأكيد هنا على النقاط التالية:

1-أهمية انهاء الانقسام الوطني القائم حالياً وغير المسبوق في مسيرتنا بشكله الحالي.

-ضرورة اعادة النظر في الصيغة القيادية الحالية للمنظمة وهياكلها القيادية في غياب صفتها التمثيلية لجميع مكونات شعبنا سيما التيار الاسلامي بجناحيه حركة حماس وحركة الجهاد الاسلامي وبعض القوى الاخرى خارجها.

3-المجلس الوطني الفلسطيني هو البرلمان الام لشعبنا بينما المجلس التشريعي هو البرلمان الصغير للجزء من شعبنا في الضفة الغربية وغزة وفقاً لاتفاق أوسلو ، والمجلس

الوطني الحالي أصبح مغيباً بلا معنى ويستعاض عنه بالمجلس المركزي الذي اغتصب صلاحياته وحل مكانه بمبررات - في تقديري - واهية وغير مقبولة ، وبالتالي لا مناص من رد الاعتبار لهذه المؤسسة التي تمثل الشرعية الوطنية والارادة الشعبية الحقيقية للفلسطينيين جميعاً في كافة أماكن تواجدهم من خلال صيغ ابداعية تعكس هذا التمثيل سواء بالانتخاب او بالتوافق وفقاً لظروف كل تجمع على حدة.

5- الاطار القيادي المؤقت للمنظمة الذي نص عليه في اتفاقيات الوفاق والمصالحة في القاهرة كحل انتقالي للتمثيل الجامع في منظمة التحرير هو في جوهره لجنة تفعيل واعادة بناء منظمة التحرير بدليل النص على أنه لا يمس بدور اللجنة التنفيذية الحالية، وبالتالي هو وصفة فشل لا اصلاح لمنظمة التحرير لانه يخلق ازدواجية بيروقراطية تكرر فرقة لا وحدة علاوة على التركيب البنوي للجنة ، ولذلك ينبغي الاستعاضة عنه وعن اللجنة التنفيذية القائمة معاً بلجنة تنفيذية انتقالية تكون اساساً لعملية اصلاح وتمثيل شاملة للمنظمة ومؤسساتها لحين تشكيل مجلس وطني تمثيلي و انبثاق لجنة تنفيذية عنه بشكل ديمقراطي.

أعود وأترحم مجدداً على روح الشقيري الراحل القائد الوطني المبدع والقانوني والمشرع البارع الذي يستحق بحق وصفه بمؤسس الكيانية الوطنية الحالية ونظامها السياسي ، ولنجعل من وصيته لنا التي خطها قبل وفاته بثلاث اشهر امانة في اعناقنا وجوهر للنظام الدستوري المنشود لمنظمة التحرير والتي جاء فيها" أنصح إخواننا الذين ألقوا المقادير بين أيديهم تولي زمام القيادة الفلسطينية أن لا يفروا بأي شبر من وطننا المقدس، ولا ذرة من تراب وطننا الغالي... إن كل تفريط واستسلام يقابله العدو بالمزيد من الأطماع والتوسع والعدوان، وهذه هي وصيتي لشعبنا البطل، وأسأل الله لقادتنا الهدى، ولشعبنا النصر المبين " .

أخيراً ... الخلود لروحه الطاهرة ولسائر شهدائنا الأبرار .



من اليمين السيد أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية - الرئيس السوري أمين الحافظ - وجيه المدني قائد جيش التحرير الفلسطيني - عبد العزيز الوجيه رئيس أركان جيش التحرير الفلسطيني / درعا 1964



السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، يبدو وراءه السيد فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، وإلى يساره عبدالعزيز الوجيه عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ، والسيد عربي عواد عضو المكتب السياسي للتنظيم الفلسطيني في الأرض المحتلة (أمين عام الحزب الشيوعي الفلسطيني لاحقاً).

موسكو 1975



السيد محمود عباس رئيس اللجنة التنفيذية لنظمة التحرير الفلسطينية في اجتماع لأعضاء اللجنة التنفيذية
في رام الله 2013